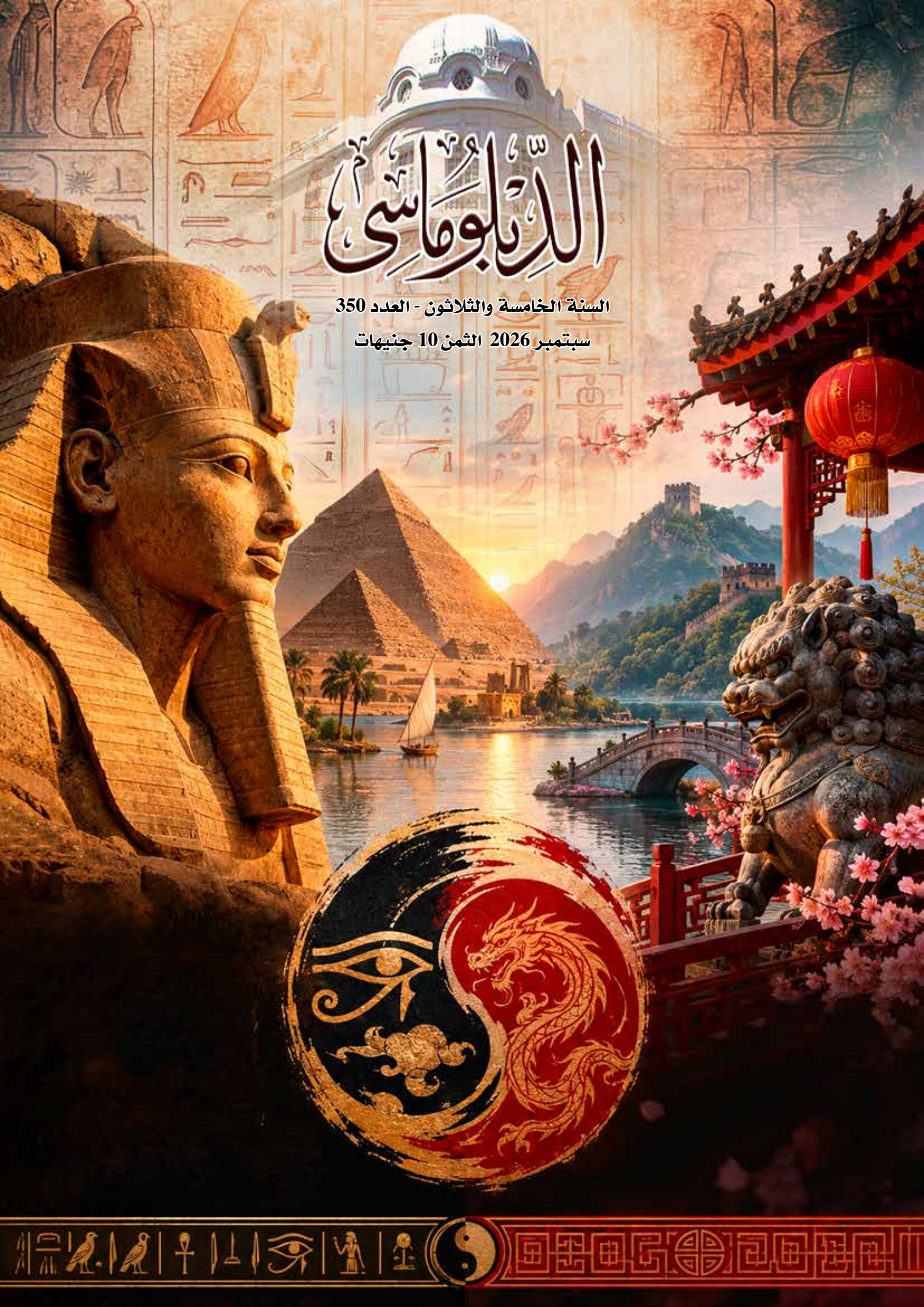

السنة الخامسة والثلاثون - العدد 350
سبتمبر 2026 الثمن 10 جنيهات

أشرف عقل

القدس

المدينة والقضية

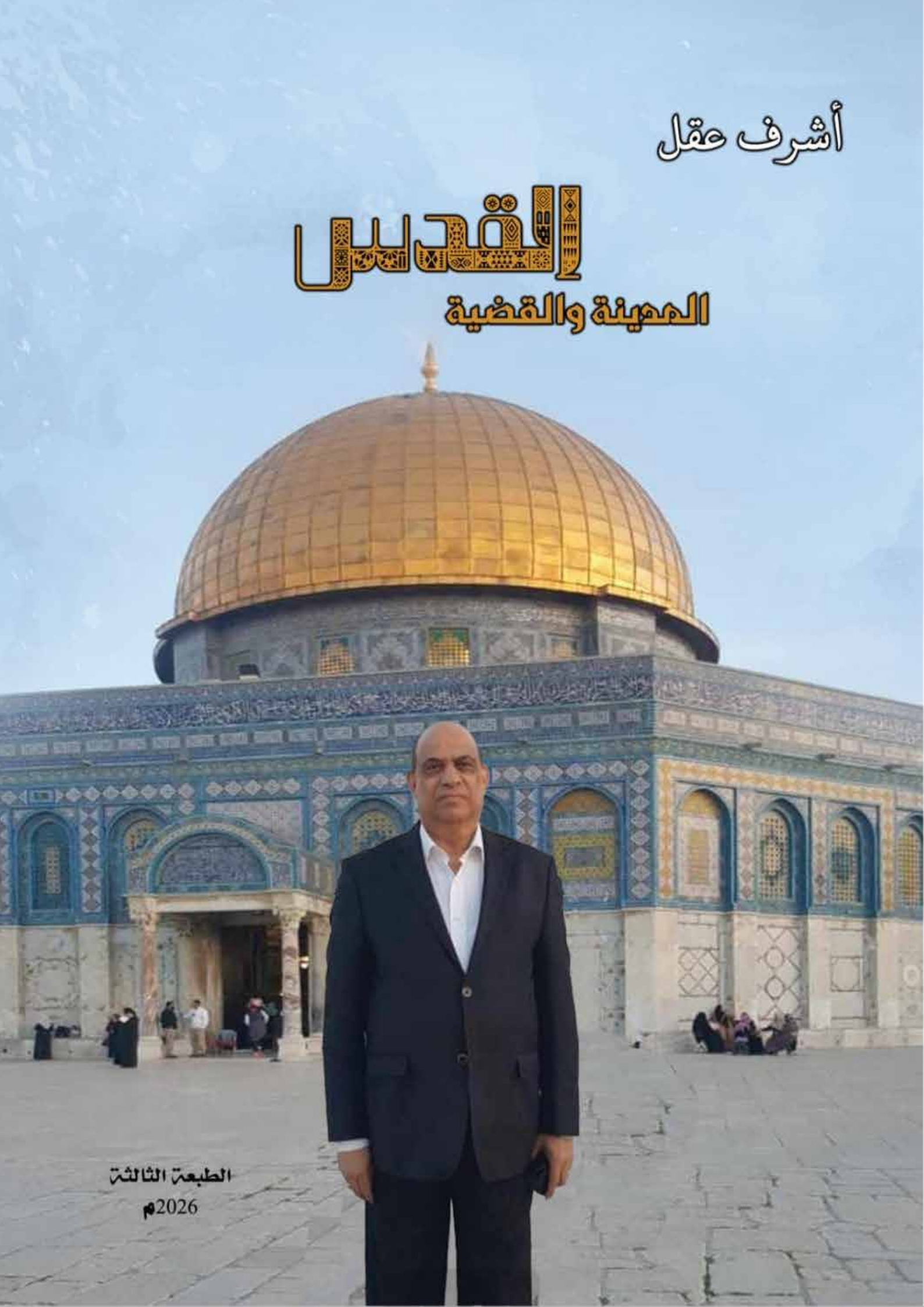

الطبعة الثالثة
2026م

فهرس

زيارة الرئيس الصينى شى جين بينج لمصر ما بين الصداقة التاريخية والبراجماتية السياسية .... السفير رضا الطايفى	4
الحقيبة الدبلوماسية	8
نشاط المجلس المصرى للشئون الخارجية.....	20
في غيبة وزارة للإعلام من يرد علي مشاغل المصريين..... سفير جمال الدين البيومي	22
أمـــريكا بعد نهاية الحرب الباردة .... سفير د. السيد أمين شلبى	28
المنطقة الاقتصادية لقناة السويس فى معادلة العلاقات المصرية / الصينية ..... سفير د. عزت سعد	30
مـصر وافـريقيا .. نماذج للتعاون والبناء ..... سفير أشرف عقل	34
نظرية القيمه والمرونه العكسيه للطلب.. سفير محمد عبدالمنعم الشاذلى	36
أهداف ونتائج زيارة رئيس البرلمان الإيرانى للعراق ... سفير رخـــا أحمد حسن	38
انتخابات إسرائيل 2026 (صراع اليمين ضد اليمين) وأزمة ثقة عامة .....د.محمد رجائى	40
جولة جديدة من التصعيد فى العرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبين إيـران ... سفير د. وليد محمود عبد الناصر	44
التحول من الداخل: قراءة فى أمريكا المتغيرة..... سفير د. سامح أبو العينين	48
سيكولوجية الدبلوماسية فى عصر الذكاء الاصطناعي..... حنان فضلون	52
أمن الطاقة بين المطرقة والسندان .....د. منال متولى	54
الدبلوماسية الصحية أهم أنواع الدبلوماسية الإنسانية والاستراتيجية .سفيرة د.عبيـر بسيونـى	60
الحادى عشر من سبتمبر وإعادة صياغة مفهوم الأمن.....ميساء جيوسى	68
رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين ..... تقدمها نادية الريس	72
الدبلوماسية الرياضية العالمية -«الدبلوماسية الرياضية الايرلندية» ..... زهير عمار	74
العلاقات الأفريقية الصينية : مـصر نـموذجا ..... د. يوسف حسن	78
البصمة البيومترية الدبلوماسية.....د. علاء مبروك	80
دلالات زيارة رئيس الصين الاستراتيجية لمصر فى الآونة الحالية....سفير د. يوسف الشرقاوى	84
رسائل ابن البيطار..رحلة فى سيرة عالم سبق عصره.....عـادل عبدالصمـــد	88
فـرنسا... حين عبرت حضارات المتوسط إلى قلب أوروبا ...سفير د. هادى التونسى	92

مجلة شهرية منوعة
تصدر منذ مارس 1992 عن
النادى الدبلوماسى المصرى

أسسها
السفير مصطفى العيسوى

رئيس مجلس إدارة النادى الدبلوماسى
سفير تامر مصطفي محمد

رئيس التحرير
سفير رضا الطايفى

المستشار القانونى
د .علاء مبروك

مستشار التحرير
عادل عبد الصمد

المستشار الفنى
جمال عبد النبى

سكرتير تحرير تنفيذى
شادى غالى

أسرة تحرير العدد
سفيـــر أشـــرف عقـــل
سفير د. سامح أبو العينين
سفير عمـــرو الجـــويـلى
مستشار أحمد أبو المجد

توجه المراسلات إلى
رئيس تحرير مجلة «الدبلوماسى»:
مبنى وزارة الخارجية المصرية
ماسبيرو الدور 28 - غرفة 2820
تليفاكس 27735457 202+

diplomatmagazine92@gmail.com
/diplomat.magazine.egypt

جميع الآراء الواردة بالمقالات تعبر عن أصحابها
دون أدنى مسئولية على المجلة، والخرائط المنشورة
توضيحية إلا إذا ذكر غير ذلك

إفتتاحية العدد

رئيس التحرير السفير رضا الطايفى
taifyreda@yahoo.com

زيارة الرئيس الصينى شى جين بينج لمصر ما بين الصداقة التاريخية والبراجماتية السياسية

فى إطار «دبلوماسية الباندا» التى مهد لها الزعيم الصينى الراحل دينج شياو بينج فى ثمانينات القرن العشرين بإعلانه وإقراره مبدأ « دولة واحدة ونظامان» التى كانت بمثابة نقطة تحول فارقة فى تاريخ التنين الصينى الحديث، إستراتيجيًا وإقتصاديًا وسياسيًا، وفيما وصف بأنها «حالة من العناق الحضارى بين حضارتى نهر النيل ونهر يانجستى، قام الرئيس الصينى شى جين بينج بزيارة دولة لجمهورية مصر العربية خلال يومى 1-2 سبتمبر 2026 .

هى الثانية له بعد عشر سنوات من زيارته الأولى لمصر عام 2016 تأكيدًا لما ورد فى مقاله الذى نُشر فى الإعلام المصرى والصينى قبيل الزيارة تحت عنوان « إطلاق مسيرة جديدة بهمة وعزيمة بعد سبعين عامًا من التآزر والتضامن» : إشارته للمثل المصرى القائل أن «من يشرب من مياه النيل، يعود إليه مرة ثانية». وهو مثل يستند إلى أسطورة فرعونية تشير إلى أن إله النيل «حابي» له وقع السحر على كل من يشرب من مياه النيل يجعله يحب مصر ويعود لزيارتها ثانية». Once you drink from the Nile،you will always return to Egypt. وهى عبارة لا أظنها وردت صدفة فى مقال الرئيس الصينى لأن حق مصر التاريخى فى مياه النيل كان حاضرًا بقوة ومؤيدًا صينيًا خلال مباحثات القمة المصرية-الصينية.

•تزامنت هذه الزيارة، التى جاءت مظهرًا وثمارًا لدبلوماسية التوازن الإستراتيجى والإتجاه شرقًا التى نشطت خلال العقد الأخير والتى ترجمتها زيارات الرئيس السيسى المتعددة للصين التى بلغت ثمان زيارات وزياراته غير المسبوقة للعديد من الدول الآسيوية مثل: إندونيسيا- سنغافورة- فيتنام- الهند- اليابان- أوزباكستان، تزامنت مع إحتفال البلدين بالذكرى السبعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، حيث كانت مصر من أوائل دول العالم وأول دولة عربية وإفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين منذ عام 1956، هذه العلاقات التى مرت بثلاث محطات فارقة: الأولى: سياسية بدءًا بالإعتراف والتنسيق السياسى والدبلوماسى فى المحافل الدولية وأهمها موقف مصر الداعم لإستعادة الصين لمقعدها الدائم فى مجلس الأمن فى اكتوبر 1971 الذى أكد على أن جمهورية الصين الشعبية هى الممثل الشرعى الوحيد للصين فى الأمم

المتحدة. حيث كانت العلاقات المصرية-الصينية قاطرة لتطوير علاقات التعاون بين الصين والدول العربية الإفريقية كما كانت وظلت مصر هى المنفذ الرئيسى للصين إلى المنطقة العربية والقارة الإفريقية مما مهد وساهم فى إنشاء المنتدى العربي- الصيني- والمنتدى الإفريقى الصينى. وفى المقابل ظلت الصين داعمة للقضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية وقضايا التنمية فى كافة مجالاتها والحوار والتعاون بين الجنوب والجنوب وإعادة صياغة الحوكمة العالمية والنظام الدولى ليكون أكثر عدلًا. والثانية: إقتصادية وتجارية، والثالثة هى مرحلة الشراكة الإستراتيجية الشاملة منذ زيارة الرئيس السيسى لبكين عام 2014 حتى الآن. لتنتقل العلاقات المصرية الصينية بهذ الزيارة إلى محطتها الرابعة التى يمكن أن تؤسس لمرحلة ما يمكن وصفه «التكامل الإنتاجى بين مصر والصين» يتم خلالها التصنيع المشترك للتصدير لأسواق خارجية فى أفريقيا وأوروبا وغيرها.

حيث عكست وقائع ونتائج الزيارة التى وردت فى البيان المشترك بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية حول مواصلة تعميق علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة المصرية -الصينية الصادر فى ختام الزيارة، ما يؤكد أنها تمثل نقطة تحول وإنطلاقة جديدة لعلاقات ثنائية أكثر تطورًا وأكثر استدامة وأكثر تحقيقًا للمصالح المشتركة للبلدين على مختلف الأصعدة وفى كل المجالات من خلال إتفاقيات وآليات جديدة، ومجالات غير مسبوقة للتعاون الإقتصادى والإستثمارى والصناعى والتجارى. حيث تطرق البيان المشترك إلى العلاقات الثنائية وإلى القضايا الثنائية والإقليمية والدولية بما يمكن ايجازه فى الآتى :

العلاقات الثنائية:

-إتفاق الرئيسين على تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة من خلال ثلاث محاور هى: مواصلة الإبقاء على التبادلات رفيعة المستوى والحوار الاستراتيجى بين وزيرى خارجيه البلدين وغيرها من آليات، توطيد التعاون ذى المنفعة المتبادلة بين الجانبين، وتوسيع التنسيق

زيارة الرئيس الصينى شى جين بينج لمصر ما بين الصداقة التاريخية والبراجماتية السياسية

فى قضايا الحوكمة العالمية والدفاع عن مصالح الدول النامية والجنوب العالمى.

-تأكيد الجانبين على تبادل الدعم فى القضايا والشواغل الرئيسية والمصالح الجوهرية للجانب الآخر، حيث أكد الجانب الصينى أهمية نهر النيل الحيوية لمصر بإعتباره شريان الحياة الرئيسى، مع التاكيد على حقها المشروع فى حماية أمنها المائى والغذائى ومصالحها التنموية، وهو ما يشير إلى أن قضية مياه النيل كانت حاضرة بشدة على مائدة المفاوضات الرئاسية المصرية- الصينية تمامًا مثل حضور مشكلة تايوان، حيث أكدت مصر رفضها التدخل فى شئون الصين الداخلية مع مواصلة إلتزامها الثابت بمبدأ الصين الواحدة وأن تايوان جزء لا يتجزأ من أراضى الصين الشعبية.

- دعم الجانبين لتطوير المنطقة الإقتصادية لقناة السويس ودعم الشراكات فى البلدين للتعاون فى مشروعات الطاقة المتجددة، الذكاء الإصطناعى، التحول الرقمى والتصنيع المحلى، بما يسهم فى تحويل مصر إلى مركز إقليمى للصناعة والخدمات اللوجيستية والطاقة النظيفة والإقتصاد الرقمى يربط بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا وتعزيز الشراكات المصرية - الصينية المشتركة، وتشجيع الشركات الصينية على الاستفادة من المزايا التنافسية التى توفرها مصر، والعمل على بحث التعاون فى مجالات توطين الصناعة والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة خاصة فى مجالات: صناعة السيارات الكهربائية، بناء السفن، والطاقة المتجددة من خلال الألواح الشمسية وأبراج الرياح، ومجالات تحلية المياه، أشباه الموصّلات، الأمن السيبرانى، وتطبيقات الفضاء والإستشعار عن بعد وسلاسل إمداد المعادن الحرجة والزراعة وتعزيز بناء القدرات. وهى مجالات فى تقديرى حيوية تحتاج إلى جدية من الجانبين للتنفيذ وفق برامج زمنية محددة والمتابعة حتى تتحقق الفائدة المرجوة منها بإقامة مشروعات إنتاج للتصدير فى مجالات أصبحت ضرورية لكل دول العالم، على أن تكون المنتجات ذات قدرة تنافسية عالية من حيث الجودة ومن حيث السعر.

-تطرق البيان المشترك إلى التعاون المالى القائم بين البلدين وإصدار سندات «البانداً» الصينية وتوسيع ترتيبات تبادل العملات المحلية والترحيب بتجديد إتفاقية تبادل العملات بين البلدين وزيادة قيمتها، مع تشجيع المؤسسات المالية فى البلدين على دعم الإستثمارات الصناعية والتنموية ومشروعات البنية التحتية والتحول الأخضر والرقمى، وتعزيز استخدام العملات المحلية فى التجارة والإستثمار وتشجيع تسوية المعاملات التجارية والإستثمارية بالعملات المحلية.

-وفى مجال السياحة إتفق الجانبان على دعم التعاون فى الإستثمار السياحى وخاصة مجال إنشاء الفنادق وإدارة المنتجعات السياحية فى مصر وهو مجال مهم يمكن أن يؤدى إلى تزايد تدفق السياح الصينيين إلى مصر الذى وصل عددهم العام الماضى إلى حوالى نصف مليون سائح فقط، وهو رقم يجب العمل إلى مضاعفته عدة مرات خلال السنوات القادمة، بضخ مزيد من الإستثمارات الصينية فى المجال السياحى.

-تطرق البيان أيضًا الى عدد من الموضوعات المختلفة خاصة أهمية تحقيق مزيد من التوازن فى الميزان التجارى الذى يميل بشدة لصالح الصين، «بلغ حجم التجارة بين البلدين عام 2025 حوالى 20,8 مليار دولار، بلغت الصادرات الصينية لمصر 19,9 مليار دولار فى حين لم تتعد صادرات مصر للصين 819 مليون دولار فقط عن نفس العام» وتواصل التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب ورفض المعايير المزدوجة فى التعامل مع ملف مكافحة الإرهاب وغيرها من القضايا.

القضايا الإقليمية والدولية:

أكد الرئيسان حرصهما على تعزيز التنسيق السياسى والأمنى فى القضايا الإقليمية والدولية ذات الإهتمام المشترك مع إلتزام البلدين بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى ورفض المعايير المزدوجة والإجراءات أحادية الجانب مع تشديدهما على ضرورة إصلاح النظام الدولى ومؤسسات التمويل الدولية. وتأكيدهما على إستمرار البلدين فى تعزيز التنسيق والتعاون مع المحافل الدولية بما فى ذلك الأمم المتحدة وتجمع البريكس ومنظمة شنغهاى للتعاون ومجموعة العشرين، خاصة فى مجالات: تغير المناخ، الأمن الغذائى، الطاقة والإقتصاد الرقمى.

-تأكيد الرئيسين على أن القضية الفلسطينية هى القضية المركزية فى الشرق الأوسط وأهمية تسويتها على أساس حل الدولتين، مع رفضهم القاطع لأية مخططات لتهجير الشعب الفلسطينى والإعراب عن القلق إزاء التصعيد الإسرائيلى الخطير فى الضفة الغربية والقدس.

-تأكيد الرئيسين أهمية تعزيز الإستقرار فى منطقة القرن الأفريقى إحترامًا لسيادة الدول ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، وتشديدهما على أن حوكمة البحر الأحمر وأمنه تقع مسئوليتها على الدول المشاطئه له.

-كما حظى موضوع تنمية وإستقرار الجنوب العالمى بإهتمام الرئيسين حيث أكدا على أن أهمية تعزيز صوت الجنوب العالمى ودعم حق الدول النامية فى المشاركة العادلة والمتوازنة فى صنع القرار الإقتصادى والسياسى الدولى.

•وحول أهم نتائج الزيارة أيضًا، شهد الرئيسان عبد الفتاح السيسى ونظيره الصينى شى جين بينج مراسم توقيع خمس إتفاقيات ومذكرات تفاهم على النحو التالى:

-إتفاقية للتعاون الإقتصادى والفنى بين مصر والصين.

-مذكرة تفاهم حول قائمة أولويات التعاون فى إطار رؤية مصر 2030 ومبادرة الحزام والطريق.

-مذكرة تفاهم حول تعزيز التعاون الإقتصادى فى مجال سلاسل الصناعة والأمداد.

-مذكرة تفاهم بشأن التعاون فى

مجالات تكنولوجيا المعلومات.

-مذكره تفاهم بين الهيئة العامة للمنطقة الإقتصادية لقناة السويس ووزارة التجارة الصينية.

•كما تم على هامش الزيارة الرئاسية الصينية التوقيع على أكثر من 20 وثيقة أخرى بين جهات صينية ومصرية مختلفة للتعاون فى المجالات التكنولوجية والمالية والإقتصاد الرقمى والنقل والمواصلات. ويظل المأمول أن تساهم هذه الإتفاقيات فى مضاعفة الإستثمارات الصينية فى مصر التى تبلغ حاليًا حوالى 12 مليار دولار مستثمرة فى حوالى 3400 شركة صينية تعمل فى مجالات الصناعة الطاقة والنقل والإتصالات والتكنولوجيا والأجهزة المنزلية والإنشاءات وغيرها.

•جاءت الزيارة متزامنة مع تحولات وصراعات جيوسياسية كبرى على المستويات العالمية والإقليمية من حروب نفوذ وهيمنة إلى حروب حدود وحروب هوية وحروب أهلية وحروب مياه، فى ظل نظام دولى يمر بمرحلة مخاض ميلاد عسيرة طالت، إنتقالًا من نظام أحادى القطبية سادت فيه حالة من الفوضى غير المسبوقة أدت إلى إضعاف الأمم المتحدة وإنتهاك وتهميش القانون الدولى، إلى نظام مأمول متعدد الأقطاب أكثر عدالة وديمقراطية، وهى تطورات فرضت نفسها على لقاء القمة المصرية-الصينية تناولها البيان الختامى المشترك الصادر فى نهاية الزيارة.

•وقد جاءت نتائج الزيارة متوافقة مع ثوابت ومصالح الدولتين وخاطبت شواغل وطموح الجانبين ونقلت رسائل مهمة إلى أطراف مختلفة إقليمية ودولية تؤكد أن مسار علاقات التعاون والتنسيق والشراكة المصرية- الصينية الشاملة يقلع فى الإتجاه الصحيح بوتيرة متسارعة، خاصة وأن علاقات البلدين التى تدخل عقدها الثامن محصنة بثواب تاريخية وحضارية وأخلاقية ومصالح مشتركة تعود بالنفع على البلدين وعلى الصعيد المصرى، فقد وفرت الزيارة إطار صلبًا واعدًا يدعو للتفاؤل، حيث تقدمت بالشراكة أكثر من خطوة للأمام إقتصاديًا وسياسيًا ربط رؤية مصر 2030 بمبادرة الحزام والطريق وتدشين المرحلة الثالثة من المنطقة الصناعية الصينية فى محور قناة السويس سوف يؤدى الى إقامة صناعات جديدة مشتركة تخصص منتجاتها للتصدير إلى الأسواق الخارجية المجاورة من خلال البوابة المصرية إلى أفريقيا وأوروبا بما يعنيه ذلك من نقل وتوطين للتكنولوجيا فى مصر وتشغيل الآلآف من العمالة المصرية. كما أن تجديد مبادلة العملات وتشجيع التسوية بالعملات المحلية سوف يخفف من الضغط على إحتياطى الدولار ويوفر العملات الصعبة.

وعلى الصعيد السياسى فقد حصل الموقف المصرى على دعم صينى وقوى واضح وصريح فى قضايا مياه النيل وأمن البحر الأحمر والارهاب.

•وعلى الصعيد العسكرى، فى التقدير أن علاقات البلدين فى هذا المجال لم تكن غائبة عن مناقشات القمة فى ضوء ما تمتلكه الصين من قاعدة صناعات عسكرية متقدمة تضعها فى المرتبة الثالثة عالميًا بعد الولايات المتحدة وروسيا فى هذا المجال، وفى ضوء الحرص المصرى على تنويع مصادر تسليح القوات المسلحة المصرية إبتداءً من شراء الأسلحة وصولًا إلى عملية التصنيع المشترك لبعض الأسلحة وكذا القيام بمناورات عسكرية صينية- مصرية مشتركة، على غرار المناورات الجوية المصرية- الصينية المشتركة « نور الحضارة 2025» فى نسختها الأولى لمدة 18 يوم خلال أبريل/ مايو 2025، ومناورات « نور الحضارة 2026» التى أجريت منتصف أغسطس حتى أول سبتمبر 2026 تزامنًا مع زيارة الرئيس الصينى لمصر.

•ومن جانب آخر، جاءت قمة القاهرة بين الرئيسين المصرى والصينى قبيل أيام من إنعقاد القمة الثامنة عشر لمجموعة بريكس فى الهند 13/12 سبتمبر تحت شعار « بناء الصمود والإبتكار والتعاون والإستدامة»، بمثابة فرصة للتشاور وتنسيق المواقف تجاه القضايا المطروحة على القمة وخاصة تعزيز صوت دول الجنوب العالمى فى المحافل والمنتديات الدولية، علمًا بأن الصين تمثل الشريك التجارى الأول لمصر داخل تجمع البريكس الذى يضم فى عضويته ما يقرب من 49,5٪ من سكان العالم يعيشون على مساحة تبلغ حوالى 25٪ من مساحة العالم وحوالى 40٪ من الناتج المحلى الإجمالى العالمى ويشاركون بحوالى 26٪ من حجم التجارة العالمية.

ختامًا: يمكن التأكيد على أن زيارة الرئيس الصينى شى جين بينج الثانية للقاهرة لم تكن مجرد زيارة بروتوكولية للإحتفال بذكرى مرور 70 عامًا على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ولكنها من واقع ما أسفرت عنه من نتائج تمثل إيذانًا ببدء مرحلة جديدة وخريطة طريق لعلاقات أكثر شمولية وأكثر إستدامة وأكثر تلبية لطموح البلدين من هذه العلاقات التى تمتد جذورها إلى أكثر من سبعة عقود من الزمان صمدت ونضجت وتطورت أمام العديد من التحديات الإقليمية والدولية.

حقيبة الوزير

تضمنت حقيبة
السيد الدكتور بدر عبد العاطى
وزير الخارجية
نشاطا مكثفا منه:

وزير الخارجية يعقد جلسة إحاطة موسعة للمراسلين الأجانب وممثلى وسائل الإعلام الإقليمية والدولية

فى إطار التواصل المستمر بين وزارة الخارجية ووسائل الإعلام، عقد د. بدر عبد العاطى وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج جلسة إحاطة موسعة مع ممثلى وسائل الإعلام الاقليمية والدولية، وذلك بحضور السفير علاء يوسف رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، لاستعراض مستجدات الموقف المصرى إزاء التطورات فى فلسطين وايران ولبنان والسودان وسوريا وليبيا والامن المائى، والجهود المصرية لاحتواء الأزمات ودعم الأمن والاستقرار الإقليميين.

استعرض الوزير عبد العاطى التحرك المصرى المكثف لتنفيذ استحقاقات المرحلة الأولى والانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة الرئيس الأمريكى دونالد ترامب للسلام، مشيراً إلى الاجتماعات التى استضافتها مصر والجهود المكثفة التى بذلتها مع مختلف الأطراف لتثبيت وقف إطلاق النار والتهدئة والانتقال إلى خطوات ملموسة نحو إنهاء الحرب، ووقف كافة الإجراءات الاسرائيلية التى تقوض فرص تحقيق التهدئة، وفى مقدمتها التوسع الاستيطانى ومصادرة الأراضي، مؤكداً أن استمرار هذه الممارسات يهدد فرص إقامة الدولة الفلسطينية ويقوض آفاق السلام العادل والدائم. كما استعرض الوزير عبد العاطى الجهود المصرية المكثفة لخفض التصعيد الإقليمى واحتواء التوتر الراهن، مؤكداً أن مصر تواصل تحركاتها واتصالاتها مع مختلف الأطراف للدفع نحو التهدئة وتغليب المسار الدبلوماسى والحوار، مجدداً التأكيد على ضرورة العودة إلى مذكرة تفاهم إسلام آباد باعتبارها مساراً هاماً للتوصل إلى اتفاق شامل ومستدام، بما يجنب المنطقة ويلات اتساع رقعة الحرب والاضرار الوخيمة المترتبة عليها من تهديد لأمن الطاقة والغذاء فى المنطقة والعالم.

وزير الخارجية يلتقى سفراء دول الاتحاد الأوروبى فى مصر

التقى د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج سفراء دول الاتحاد الأوروبى المعتمدين لدى مصر، وذلك فى إطار اللقاءات الدورية بين الوزارة والبعثات المعتمدة فى مصر لإطلاعهم تباعاً على التطورات الإيجابية التى تشهدها مصر فى ضوء عملية التحديث الجارية فى مختلف قطاعات الدولة، بالإضافة إلى دور مصر المركزى فى العمل على تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة، وإعلاء لغة الحوار والدبلوماسية.

وأشاد الوزير عبد العاطى خلال اللقاء بالزخم الذى تشهده العلاقات المصرية الأوروبية منذ ترفيعها فى ٢٠٢٤ إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية والشاملة، مؤكداً أهمية البناء على نجاح القمة المصرية الأوروبية الأولى التى عُقدت فى بروكسل فى أكتوبر ٢٠٢٥، والتطلع إلى الإعداد للقمة المقبلة التى تستضيفها مصر خلال عام ٢٠٢٧، بما فى ذلك عقد النسخة الثالثة من مؤتمر الاستثمار المصرى الأوروبى على هامشها.

كما أشاد الوزير عبد العاطى بنتائج أعمال مجلس المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى الذى عُقد فى يونيو الماضى، مشيراً إلى ضرورة العمل على انعقاد الدورة الجديدة لاجتماعات اللجان الفرعية المنبثقة عن اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، بما يسهم فى بلورة مخرجات جديدة للقمة المقبلة تعكس عمق الشراكة بين الجانبين.

كما تطرق الوزير عبد العاطى إلى الأعباء التى تتحملها مصر فى ضوء استضافتها لملايين اللاجئين وملتمسى اللجوء نتيجة الأزمات والحروب والنزاعات فى المنطقة، مؤكداً الحرص على التعامل مع هذا الملف من خلال مقاربة شاملة تعالج الأسباب الجذرية للهجرة، وتعزز الأبعاد التنموية، بما فى ذلك توفير فرص العمل والتدريب، وتقاسم الأعباء، وتعزيز القدرات الوطنية فى إدارة الحدود.

وزير الخارجية يشارك فى أعمال الدورة ١٦٦ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى

شارك د. بدر عبد العاطى وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، فى أعمال الدورة العادية ١٦٦ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى، حيث ألقى كلمة تناول خلالها أبرز التحديات التى تواجه المنطقة العربية، وسبل تعزيز العمل العربى المشترك والتعامل مع الأزمات والتهديدات الإقليمية الراهنة.

أكد الوزير عبد العاطى إدانة مصر القاطعة للاعتداءات الإيرانية التى استهدفت عدداً من الدول العربية الشقيقة، وتضامنها الكامل مع دول مجلس التعاون الخليجى والأردن والعراق، مشدداً على رفض مصر المساس بسيادة الدول العربية أو أمنها وسلامة أراضيها. وفى الوقت ذاته، أكد ضرورة تجنب اتساع دائرة المواجهة والعودة إلى المسار الدبلوماسى لمعالجة مصادر التوتر وتحقيق التهدئة، والبناء على مذكرة التفاهم التى تم التوصل إليها بين الولايات المتحدة وإيران فى يونيو ٢٠٢٦ وصولاً إلى اتفاق نهائى ومستدام. وشدد وزير الخارجية على أن التطورات الإقليمية المتسارعة لا ينبغى أن تأتى على حساب المأساة الإنسانية فى قطاع غزة والضفة الغربية، مؤكداً أن القضية الفلسطينية تظل جوهر الأمن والاستقرار فى المنطقة، وأن السلام العادل والدائم يتطلب إنهاء الاحتلال وتجسيد حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وجدد رفض مصر القاطع للتهجير والاستيطان والضم وتصفية القضية الفلسطينية، مؤكداً مواصلة الجهود لتثبيت وقف إطلاق النار وتنفيذ تفاهمات اتفاق شرم الشيخ واستكمال خارطة الطريق، بما يضمن الانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة الرئيس ترامب للسلام، والانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة، والنفاذ الكامل والمستدام للمساعدات، ودعم التعافى المبكر وإعادة الإعمار، وتمكين اللجنة الوطنية لإدارة غزة تمهيداً لعودة السلطة الفلسطينية لممارسة مسؤولياتها كاملة فى القطاع والضفة الغربية.

وزير الخارجية يلتقي نظيره الأردنى ويبحثان تعزيز العلاقات الثنائية والتطورات الإقليمية

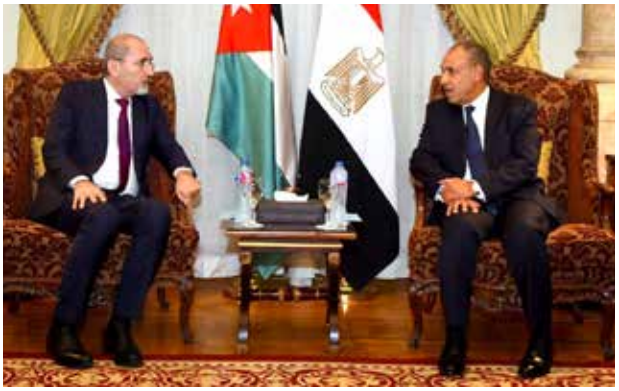

التقى د. بدر عبد العاطى وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدى، فى اجتماع تناول العلاقات الثنائية والتنسيق المستمر بين البلدين بشأن القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

بحث الوزيران التحضيرات الجارية لعقد الدورة العادية ١٦٦ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى غدًا الاثنين فى مقرّ جامعة الدول العربية فى القاهرة، إضافة إلى التحضيرات لاجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالتحرّك الدولى لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية فى مدينة القدس المحتلة. كما بحثا أبرز الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاجتماعين وسبل تعزيز التنسيق العربى إزاءها.

وأكّد الوزيران عمق وخصوصية العلاقات المصرية الأردنية، والحرص على مواصلة تطوير التعاون الثنائى فى مختلف المجالات. كما شدّدا على أهمية مواصلة دفع آلية التعاون الثلاثى بين مصر والأردن والعراق، والعمل على ترجمة ما تتمتع به الدول الثلاث من إمكانات إلى مشروعات وبرامج تعاون ملموسة، بما يعزز التكامل الاقتصادى ويحقق المصالح المشتركة لشعوب الدول الشقيقة الثلاث. كما بحث الوزيران القضية الفلسطينية، وجهود استكمال تنفيذ كافة بنود خطة الرئيس الأمريكى دونالد ترامب لتثبيت الاستقرار فى غزة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية وتهيئة الظروف لعودة السلطة الفلسطينية للاضطلاع بمسؤولياتها.كما بحثا التطورات الخطيرة فى الضفة الغربية المحتلة، وأكّدا الرفض الكامل لسياسات الضم والاستيطان وإرهاب المستوطنين

انعقاد الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة المصرية الإيطالية بالقاهرة برئاسة وزيرى خارجية البلدين

عُقدت بمقر وزارة الخارجية بالعاصمة الإدارية، أعمال الدورة الأولى للجنة المشتركة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الإيطالية، برئاسة الدكتور بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، والسيد أنطونيو تاياني، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولى الإيطالى، وبمشاركة السيد الدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والسيدة الدكتورة مايا مرسى، وزيرة التضامن الاجتماعى، والسيد الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والسيد حسن رداد، وزير العمل، وشارك من الجانب الإيطالى وزير البيئة وأمن الطاقة، ووزيرة العمل والسياسات الاجتماعية، بالإضافة إلى عدد من كبار المسئولين من الجانبين.

استهل الوزير عبد العاطى أعمال اللجنة بالترحيب بنظيره الإيطالى والوفد المرافق، مؤكداً أن انعقاد اللجنة يعكس الزخم المتنامى الذى تشهده العلاقات المصرية الإيطالية، وما تحظى به من دعم واهتمام من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى والسيدة جورجيا ميلونى، رئيسة وزراء إيطاليا، مشيراً إلى التطلع إلى البناء على هذا الزخم، بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين. كما أشاد الوزير عبد العاطى بالنمو المطرد فى معدل التبادل التجارى بين البلدين، معرباً عن تطلعنا لزيادة الاستثمارات الإيطالية، والاستفادة من موقع مصر كمركز لوجيستى وتجارى ومحور للنفاذ إلى الأسواق الأفريقية.

من جانبه، أكد السيد أنطونيو تاياني أهمية مواصلة تعزيز الشراكة المصرية الإيطالية، مشيراً إلى تنامى اهتمام الشركات الإيطالية بالسوق المصرية، والاستفادة من الفرص الواعدة التى تتيحها السوق المصرية. وشدد الوزير تاياني على أن العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين تمثل أساساً قوياً لتوسيع التعاون الاقتصادى.

وزيرا خارجية مصر وإيطاليا يشاركان فى أعمال منتدى الأعمال المصرى - الإيطالي

شارك الدكتور بدر عبد العاطى وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، والسيد أنطونيو تاجانى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولى الإيطالى فى أعمال منتدى الأعمال المصرى - الإيطالى بالقاهرة، بمشاركة واسعة من ممثلى مجتمع الأعمال والشركات والمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية من البلدين، وذلك بالتزامن مع انعقاد اللجنة العليا المشتركة المصرية الإيطالية.

أكد الوزير عبد العاطى أن انعقاد المنتدى يعكس الزخم المتنامى الذى تشهده العلاقات المصرية الإيطالية، مشيراً إلى أن إيطاليا تعد الشريك التجارى الأول لمصر بين دول الاتحاد الأوروبى والرابع عالمياً. وأعرب وزير الخارجية عن التطلع إلى زيادة الاستثمارات الإيطالية والاستفادة من موقعها الاستراتيجى وسوقها الواعدة ومكانتها كمحور لوجيستى وبوابة للأسواق العربية والأفريقية. كما أكد الوزير عبد العاطى أهمية تعزيز التعاون فى مجالات الطاقة والطاقة المتجددة، وتوطين الصناعة، والبنية التحتية والنقل واللوجستيات، والتكنولوجيا والتحول الرقمى، والبناء على التجارب الناجحة للتعاون بين البلدين، ومن بينها مشروع تطوير مدينة الروبيكى لصناعات الجلود. وشدد على أهمية الدور المحورى للقطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة فى دفع العلاقات الاقتصادية، مؤكداً الحرص على توفير التسهيلات اللازمة أمام الشركات الإيطالية وتعزيز الاستثمارات، بما يسهم فى توفير فرص العمل والتكامل فى سلاسل الإنتاج الإقليمية والدولية. من جانبه، أكد السيد أنطونيو تايانى أن العلاقات السياسية المتميزة بين مصر وإيطاليا تمثل أساساً قوياً لتعزيز الشراكة الاقتصادية والاستثمارية، مشيراً إلى تنامى اهتمام الشركات الإيطالية بالسوق المصرية وما توفره من فرص واعدة.

وزير الخارجية يتابع مستجدات إنشاء المنصة الإلكترونية للخدمات القنصلية للمصريين بالخارج

عقد د. بدر عبد العاطى وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج ، اجتماعاً مع قيادات الوزارة والمسئولين المعنيين والقائمين على الجوانب الفنية والتنفيذية للمنصة الإلكترونية التفاعلية للخدمات القنصلية للمصريين بالخارج، والتى سبق الإعلان عنها خلال مؤتمر المصريين بالخارج الذى عُقد يومى ٢ و٣ أغسطس ٢٠٢٦، وذلك فى إطار المتابعة المستمرة لجهود تطوير ورقمنة الخدمات القنصلية والتيسير على المواطنين المصريين بالخارج.

اطلع الوزير عبد العاطى خلال الاجتماع على عرض تقديمى بشأن المكونات الرئيسية للمنصة وتصميمها وآليات استخدامها، وما تتضمنه من خدمات ومزايا تستهدف تيسير حصول المواطنين المصريين بالخارج على الخدمات القنصلية، فضلاً عن مراحل العمل الجارية لاستكمال الجوانب الفنية والتقنية للمنصة. كما شدد على أهمية أن تمثل المنصة نقلة نوعية فى منظومة الخدمات القنصلية، بما يتيح للمواطنين بالخارج إنجاز ومتابعة معاملاتهم بصورة أكثر سرعة ويسراً، ويحد من الحاجة إلى التردد على مقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية. وأكد وزير الخارجية أن الارتقاء بالخدمات المقدمة للمصريين بالخارج يأتى فى صدارة أولويات الوزارة، مشدداً على مواصلة توظيف الحلول الرقمية والتكنولوجية لتطوير منظومة العمل القنصلى وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وموجهاً باستمرار التنسيق مع الجهات الوطنية المعنية لاستكمال مختلف المراحل التنفيذية للمنصة وفقاً للجدول الزمنى المحدد.

وزير الخارجية يلتقى وزير المالية والتخطيط الاقتصادى السودانى ويبحثان تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى ودعم جهود إعادة الإعمار

التقـــى د. بدر عبـــد العاطى، وزيـــر الخارجية والتعاون الـــدولى والمصريين بالخارج، بالسيد جبريل إبراهيم، وزير المالية والتخطيط الاقتصادى بجمهورية السودان الشـــقيقة، حيث تناول اللقاء العلاقات الأخوية والتاريخية التى تجمع البلدين، وســـبل مواصلة تطوير أوجه التعاون الثنائى، لاسيما فى المجالات المالية والاقتصادية.

بحث الوزيران فرص تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين المؤسســـات المعنية فى البلدين فى مجال السياسات المالية، فضلاً عن دفع التعاون الاقتصادى والتجارى والاســـتثمارى، والعمل على إزالة أية عراقيل أمـــام حركة التجارة وزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين. كما تناولا سبل توسيع التعاون فى مشروعات إعادة تأهيل البنية التحتية، لاســـيما فى قطاعات الطـــرق والنقل، إلى جانب القطاعين الطبى والدوائى، بما يدعـــم جهود التعافى المبكر وإعادة الإعمار فى الســـودان والاستفادة من الخبرات والقدرات المصرية فى هذه المجالات.

كما استعرض الوزير عبد العاطى التحضيرات الجارية لعقد النسخة الأولى لقمة الأعمـــال الأفريقية فى إطار منتدى العلمين للأعمال فى أفريقيا، وما يوفره المنتدى من منصة لتعزيز الشراكات الاقتصادية والاســـتثمارية بـــين الدول الأفريقية، مؤكداً أهمية المشاركة السودانية فى أعمال المنتدى والاستفادة منه فى دفع التعاون الاقتصادى والاســـتثمارى بين البلدين، ودعم جهـــود التنمية وإعادة الإعمار فى السودان.

وزير الخارجية يستقبل وفدًا من منظمة كنائس من أجل السلام فى الشرق الأوسط الأمريكية

اســـتقبل د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، وفدًا من منظمة «كنائس من أجل السلام فى الشرق الأوسط» الأمريكية، برئاسة القس الدكتورة «مای إليس كانون»، المديرة التنفيذية للمنظمة، وذلك فى إطار الحرص على تعزيز التواصل مع المؤسسات الدينية والمجتمعية الدولية، ودعم الجهود الرامية إلى ترسيخ السلام والتعايش السلمى فى المنطقة.

وأكد الوزير عبد العاطى أن مصر تولى أهمية خاصة لتعزيز قيم التعايش الســـلمى واحترام الآخر وقبـــول التنوع الدينى والثقافى، باعتبارها ركائز أساســـية لتحقيق السلام والاستقرار المستدام فى الشرق الأوسط، مشددًا على ضرورة إعلاء قيم الحوار والتفاهم ونبذ الكراهية والتحريض والعنف. وشدد وزير الخارجية على رفض مصر الكامل للعدوان الإسرائيلى على قطاع غزة والضفة الغربية، وللسياســـات الإسرائيلية التى تؤجج التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة، مؤكدًا أن استهداف المدنيين والمنشآت المدنية والانتهاكات المتواصلة للقانون الدولى الإنســـانى تتعارض مع أبسط المبادئ الإنسانية، وتسهم فى تأجيج مشاعر الكراهية والعداء، وتقوض فرص تحقيق السلام والتعايش بين شـــعوب المنطقة. وأكد الوزير عبد العاطى أن مصر تتمســـك بخطة الرئيس الأمريكى باعتبارها الإطار الأســـاسى القائـــم للجهود الرامية لإنهاء الحرب وتحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة، مشددًا على أهمية البناء عليها من خلال تنفيذ الالتزامات والاستحقاقات المتوافق عليها، بما يضمن تثبيت وقف إطلاق النار، وتوفير المساعدات الإنسانية، وتهيئة الأفق الســـياسى لإقامة الدولة الفلسطينية، مع التأكيد على ضرورة إعلاء قيم التعايش السلمى واحترام الآخر وقبول التنوع.

وزير الخارجية يجتمع بقيادات وأعضاء القطاع الاقتصادى بالوزارة

اجتمع د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، بقيادات وأعضاء القطاع الاقتصادى بـــوزارة الخارجية، وذلك فى إطار الحرص على التواصل المباشر مـــع مختلف قطاعات الوزارة، والاســـتماع إلى تقييماتهم ومقترحاتهم بشأن سبل الدفع بأولويات السياسة الخارجية المصرية

وأكد وزير الخارجية خلال اللقاء الأهمية المتزايدة للبعد الاقتصادى فى عمل وزارة الخارجية، على المستويين الثنائى ومتعدد الأطراف، مشدداً على أهمية الدور الذى يضطلع به القطاع الاقتصادى فى دعم الاقتصاد المصرى، والترويج للاستثمار فى مصر، وتعزيز الأبعاد التنموية، وفتح أســـواق جديدة أمام الصادرات المصرية، ودعم جهود توطين الصناعة، بما يتسق مع أولويات الدولة الاقتصادية والتنموية.

وشدد د. بدر عبد العاطى على أهمية تكثيف التحرك المصرى على الصعيد الدولى، من خلال المؤسســـات والمحافل الاقتصادية والمالية الدوليـــة والإقليمية، والدفع بأولويات مصر فى منظومـــة التمويل والتنمية الدوليـــة، فى ضوء توليه منصب محافظ مصر لدى عدد من المؤسســـات الدولية، من بينهـــا البنك الدولى، والبنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك التنمية الجديد التابع لتجمع البريكس، بما يسهم فى تعزيز قدرة مصر على حشد التمويل الميسر، وجذب الاستثمارات، ودعم المشروعات والأولويات التنموية الوطنية.

وزير الخارجية يستقبل نائب رئيس دولة فلسطين ويبحثان تطورات الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وجهود تنفيذ خطة السلام

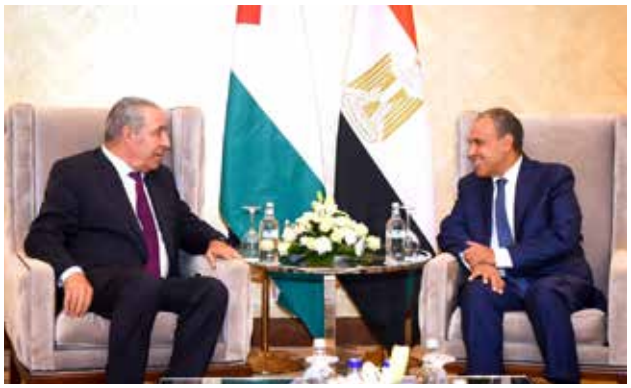

اســـتقبل د. بدر عبد العاطى وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، بمدينة العلمين الســـيد حسين الشـــيخ، نائب رئيس دولة فلسطين، وذلك بحضور كل من الســـيد روحى فتوح رئيس المجلس الوطنى الفلسطينى والسيد ماجد فرج عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، وذلك فى إطار التواصل والتشاور المستمر بشأن مستجدات القضية الفلســـطينية والجهود المبذولة لدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلســـطينى.تناول اللقاء الأوضاع الكارثية الحالية فى قطاع غزة نتيجة الممارسات الاسرائيلية اللاانســـانية هناك والأهمية البالغة لقيـــام المجتمع الدولى بالضغط على اسرائيل لتنفيذ التزاماتهـــا طبقا لخطة الرئيس ترامب للســـلام بما فى ذلك تدفق المساعدات الإنسانية دون عوائق وتنفيذ الانسحابات من قطاع غزة وبما يمهد لعودة السلطة الفلسطينية للاضطلاع بكامل مسؤولياتها فى قطاع غزة.

كمـــا تناول اللقاء التطورات الخطيرة فى الضفة الغربيـــة فى ظل الاعتداءات اليومية والممنهجة للمســـتوطنين ضد المدنيين الأبرياء من الفلسطينيين، فضلا عن التوسع المســـتمر فى الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية وغير القانونية والانتهاكات المتواصلة للمقدسات المسيحية والإســـلامية فى القدس الشرقية. وقد جدد الوزير عبد العاطى ادانة مصر الكاملة ورفضها التام والقاطع لكافة الإجراءات الاسرائيلية غير القانونية والتى تستهدف فرض واقع جديد على الأرض أو تقويض وحدة الأراضى الفلسطينية.

وزير الخارجية يبحث مع رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة قطر الشقيقة تعزيز العلاقات الثنائية ومستجدات الأوضاع الاقليمية فى العلمين

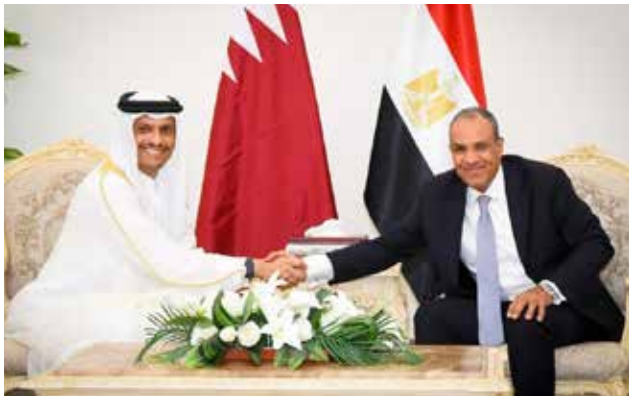

التقى د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، مع معالى الشـــيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثانى، رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة قطر الشقيقة، قبيل انعقاد أعمال الدورة السابعة للجنة العليا المصرية القطرية المشتركة بمدينة العلمين.

أشاد الجانبان بالنقلة اللافتة التى تشـــهدها العلاقات المصرية القطرية بتوجيهات قيادتى البلدين، وما تشـــهده من وتيرة متنامية للزيارات رفيعة المستوى والتنسيق والتشـــاور المســـتمر إزاء مختلف القضايا الإقليمية، مؤكدين الحرص المشترك على مواصلة تطوير العلاقات فى شتى المجالات. واكد الجانبان على ضرورة انتظام انعقاد اللجنة العليا المشـــتركة بشكل ســـنوى، مؤكدين أهمية البناء على مخرجات دورتها الســـابعة وترجمتها إلى خطوات عملية، ومواصلة تحديـــث الإطار التعاقدى المنظم للعلاقات الثنائية. ثمن الجانبان التطور الملحوظ فى العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، حيث أشـــار الوزير عبد العاطى إلى ارتفاع حجم التبادل التجارى بين البلدين بنسبة ٨٠٪ خلال عام ٢٠٢٥، مشـــيداً بالطفرة التى يشهدها التعاون الاستثمارى، لاسيما فى أعقاب الإعلان عن صفقة «علـــم الروم» فى نوفمبر ٢٠٢٥، وإطلاق شركة «الديار» القطرية أعمال تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع فى ٩ أغســـطس الجارى. كما أشـــار إلى تدشـــين مشروع تصنيع وقود الطائرات النفاثة المســـتدام فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس باستثمارات قطرية مباشرة، قفى انعكاس للثقة فى المناخ الاستثمارى والفرص الواعدة التى يوفرها الاقتصاد المصرى.

وزير الخارجية يستقبل المنسق المقيم للأمم المتحدة فى مصر

استقبل د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، الســـيدة إلينا بانوفا، المنســـق المقيم للأمـــم المتحدة فى مصر، لتوديعها بمناسبة انتهاء فترة عملها بمصر.

أكـــد الوزير عبد العاطى أهمية الشراكة القائمة بين مصر والأمم المتحدة، مشيداً بالدور الذى تضطلع به وكالات وبرامج الأمم المتحدة فى دعم جهود التنمية فى مصر، معرباً عن الحرص على مواصلة تعزيز التعاون بما يتسق مع أولويات التنمية الوطنية وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة. كما أكد أهمية مواصلة التنسيق بين مصر والأمم المتحدة لدعم الجهود الرامية لتسوية الأزمات بالوسائل السلمية وتعزيز العمل متعدد الأطراف.

ومن جانبها، أعربت المنسق المقيم للأمم المتحدة فى مصر عن تقديرها البالغ للتعاون القائم بين مصر والأمم المتحـــدة والدور المصرى الرائد لتحقيق التهدئة فى المنطقـــة، مؤكدةً حرص الأمم المتحدة على مواصلة دعم جهود التنمية فى مصر وتعزيز الشراكة القائمة بما يخدم الأولويات الوطنية.

انعقاد الدورة السابعة للجنة العليا المصرية القطرية المشتركة بالعلمين برئاسة وزير الخارجية المصرى ورئيس مجلس الوزراء وزير خارجية قطر.. وتوقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم

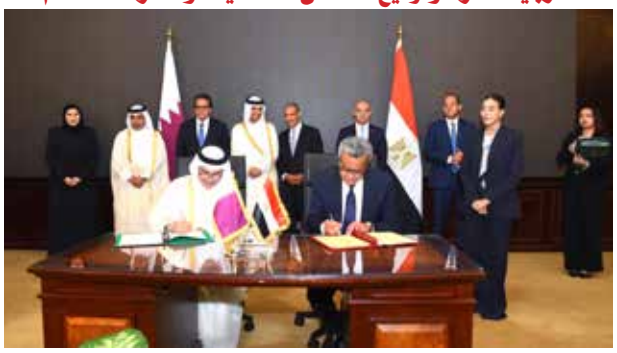

انعقدت بمدينة العلمين أعمال الدورة الســـابعة للجنة العليا المشـــتركة بين جمهورية مصر العربية ودولة قطر، برئاسة د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، ومعالى الشـــيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثانى، رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة قطر الشـــقيقة، وبمشـــاركة د. خالد عبد الغفار، وزير الصحة والسكان، والسيد أحمد كجوك، وزير المالية، ود. محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والمستشار محمد الفيصل يوسف، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، ومن الجانب القطرى الســـيد على بن أحمد الكوارى، وزير المالية، والسيد عبدالله العطية، وزير البلدية، والســـيد محمد الخليفى، وزير الدولة بوزارة الخارجية، والدكتورة مريم بنت على المسند، وزير الدولة لشؤون التعاون الدولى، والسيد عبد العزيز بن محمد العمادى، رئيس ديوان المحاسبة، إلى جانب ممثلى عدد من الوزارات والجهات المعنية من البلدين.

فى كلمته، رحب الوزير عبد العاطى بالوفد القطرى، مشيداً بالنقلة النوعية التى تشهدها العلاقات المصريـــة القطرية بتوجيهات قيادتى البلدين، وما عكســـته الوتيرة المتنامية للزيارات رفيعة المستوى من إرادة سياسية مشتركة للارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى آفاق أرحب. وأكد أن انتظام انعقاد اللجنة العليا المشتركة يعكس الحرص المتبادل على تعزيز أطر التعاون فى شتى المجالات، وترجمة الزخم السياسى القائم إلى خطوات عملية تحقق مصالح الشعبين الشقيقين.

وأعرب وزير الخارجية عـــن الاعتزاز بالتطور المتســـارع فى الشراكة الاقتصادية بين البلدين، مشيراً إلى ارتفاع حجم التبادل التجارى بنسبة ٨٠٪ خلال عام ٢٠٢٥ .

وزير الخارجية يستقبل وزير الدولة البريطانى للشرق الأوسط

اســـتقبل د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعـــاون الدولى والمصريين بالخارج ، ســـتيفن داوتى، وزير الدولة البريطانى للشرق الأوسط، فى إطار زيارته إلى مصر، حيث بحث الوزيران ســـبل تعزيز العلاقـــات الثنائية، والتطـــورات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

اســـتهل الوزير عبد العاطى اللقاء بتوجيه التهنئة للوزيـــر البريطانى على توليه مهام منصبه، مشددا على أهمية مواصلة تعزيز التشاور والتنسيق بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، ســـواء على صعيد العلاقات الثنائية أو بشأن مختلف القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشـــترك. وأعرب الوزير عبد العاطى عن التطلع لمواصلة تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين، والبناء على ما تشهده العلاقات الثنائية من زخم فى مختلف المجالات، لاســـيما فى أعقاب انعقاد الدورة الثالثة لمجلس المشاركة المصرى البريطانى فى يونيو الماضى، ومواصلة متابعة تنفيذ اتفاق المشاركة بين البلدين. كمـــا أكد أهمية تعزيز نفاذ الصادرات المصرية إلى الســـوق البريطانى، بما يســـهم فى زيادة حجم التبادل التجارى، وتشـــجيع المزيد من الاستثمارات البريطانية المباشرة فى السوق المصرية، بما يحقق المصالح المشـــتركة للبلدين. وعلى صعيد القضايا الإقليمية، بحث الجانبان تطورات الأوضاع فى قطاع غزة والضفـــة الغربية، حيث أدان الوزيران التصريحات الأخيرة لوزير الأمن القومى الإسرائيلى إيتمار بن غفير والتى تضمنت دعوات إلى قتل عشرات الفلسطينيين فى قطاع غزة بصورة يومية وتشجيع تهجير الفلسطينيين من القطاع وبناء المســـتوطنات الإسرائيلية. ومن جانبه، اكد الوزير عبد العاطى ان هذه التصريحات التحريضية المدانة، تتنافى تماما مع مبادئ القانون الدولى والقيم الإنسانية، وتؤجج التوتر وتقوض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة.

وزير الخارجية يجتمع مع قطاع التعاون الدولى بالوزارة

عقد د. بدر عبد العاطى وزير الخارجية والتعـــاون الدولى والمصريين بالخارج اجتماعاً موسعاً مع قيادات والعاملين بقطاع التعاون الدولى بالوزارة لمتابعة سير العمل بالقطاع، واستعراض مؤشرات التعاون الدولى، والوقوف على مستجدات ملفات ومشروعات التعاون الدولى، بما يسهم فى تعزيز كفاءة الأداء وتطوير آليات العمل، ودعم التنسيق والتكامل بين مختلف قطاعات الوزارة.

وأكد وزير الخارجية أهمية تعزيز التنسيق المؤســـسى بين مختلف الإدارات والقطاعات، والعمل على تطوير آليات إدارة ملف التعاون الدولى، بما يرفع من كفاءة وفعالية التعاون مع الشركاء الدوليين، ويدعم دور الوزارة فى خدمة أولويات الدولة التنموية، مشـــدداً على ضرورة تحقيق التكامل بين التحرك السياسى والجهود التنموية بما يعزز المصالح الوطنية.

كما شـــدد الوزير عبد العاطى على أهمية تكثيف الجهود الرامية إلى جذب الاســـتثمارات الأجنبية والترويج للفرص الاستثمارية الواعدة التى يوفرها الاقتصاد المصرى، بما يسهم فى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطنى وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، مؤكداً أهمية توظيف أدوات الدبلوماســـية الاقتصادية فى دعم جهود الدولة لتحقيق أهدافها التنموية.

وفى السياق ذاته، أكد وزير الخارجية أهمية العمل على فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية، وتفعيل وإنشـــاء مجالس الأعمال المشتركة مع الدول الشريكة، بما يعزز قنوات التواصل بين مجتمع الأعمال المصرى ونظيره فى الخارج، ويدعم حركة التجارة والاستثمار، ويســـهم فى بناء شراكات اقتصادية مستدامة، فى إطار من التنسيق والتكامل بين مختلف مؤسسات الدولة.

وزير الخارجية يستقبل نقيب الصحفيين ويشيد بالدور الوطنى للصحافة المصرية

اســـتقبل د. بدر عبد العاطى وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، الســـيد خالد البلشى نقيب الصحفيين، بحضور الســـيد محمد الشاذلى رئيس لجنة الشـــئون العربية والخارجية بالنقابة، لبحث آفاق التعاون المشترك وتعزيز التواصل مع الصحافة الوطنية.

أشـــاد الوزير عبد العاطى بالدور المحورى لنقابة الصحفيين فى الدفاع عن القضايا والمصالح الوطنية ونشر الوعى حول التحديـــات التى تواجه الدولة المصرية، مؤكداً الحرص على مواصلة تعزيز أطر التعاون والتنســـيق المؤسسى بين وزارة الخارجية ونقابة الصحفيين بما يســـهم فى إطلاع الرأى العام على محددات السياسة الخارجية المصرية ومواقفها إزاء مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

وتطرق اللقـــاء إلى الدور الهام الـــذى تضطلع به نقابة الصحفيين والمؤسســـات الصحفية والإعلامية الوطنية فى تســـليط الضوء على ما تشـــهده الدولة المصرية من جهـــود وإنجازات فى مختلف المجالات، ونقل صورة موضوعية وواعية عن التحديات والمخاطر المحيطة بها، بما يسهم فى تعزيز وعى الرأى العام ودعم الجهود الرامية إلى صون المصالح الوطنية وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار فى المنطقة. من جانبه، ثمن نقيب الصحفيين التعاون القائم مع وزارة الخارجية والحرص على تعزيز التواصل مع النقابة، معرباً عن التطلع إلى توســـيع مجالات التعاون المشـــترك خلال المرحلة المقبلة. وتم الإتفاق على تنظيم فعاليات ولقاءات وجلسات تثقيفية دورية تستعرض محددات السياسة الخارجية المصرية ومواقفها إزاء القضايا الإقليمية والدولية، فضلاً عن تنفيذ برامج مشتركة فى مجالات التدريب وبناء القدرات.

افتتاح مكتب تصديقات لوزارة الخارجية بمقر مجمع محاكم مجلس الدولة

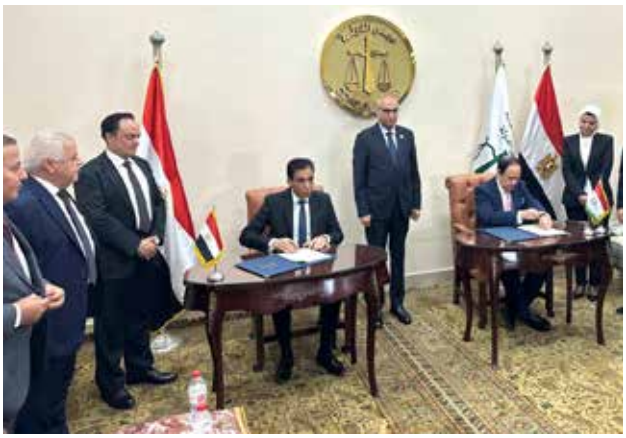

افتتح السفير حداد عبد التواب الجوهرى، مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية والمصريين فى الخارج، والسيد المستشار ناصر رضا عبد القادر، أمين عام مجلس الدولة، مكتب التصديقات والخدمات القنصلية بمجمع محاكم مجلس الدولة بالتجمع الأول.

وأشار الســـفير الجوهرى إلى أن عدد مكاتب التصديقات ارتفع من ٢٥ مكتباً خلال عام ٢٠٢٥ إلى ٤١ مكتبـــاً حالياً، فى ظل الزيادة المضطردة فى أعمال التصديقات والخدمات القنصلية ســـنوياً داخل جمهورية مصر العربية، حيث بلغ عدد التصديقات منذ الأول من يناير ٢٠٢٦ وحتى الآن نحو ١.٦ مليون تصديق. كما أكد أن خدمات التصديق على المســـتندات بمكتب مجمع محاكم مجلس الدولة ســـتكون متاحة لكافة المواطنين فى منطقة التجمع الأول ومختلف مناطق القاهرة الجديدة.

ومن جانبه، أشاد المستشـــار محمود أبو الدهب، رئيس مجلس الدولة، بالتعاون الوثيق مع وزارة الخارجية وسرعة اســـتجابتها لافتتاح مكتب للتصديقات بمجمع محاكم المجلس، مشـــيراً إلى أنه تم تجهيز المكتب على أعلى مستوى بما يسهم فى تقديم خدمات قنصلية متميزة وتيسير حصول المواطنين عليها.

وزير الخارجية يلتقى رؤساء البعثات المصرية فى الخارج

التقى د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج ، برؤساء البعثات المصرية فى الخارج، بمشـــاركة سفراء مصر المنقولين إلى الخارج وقيادات الوزارة ورؤســـاء القطاعات المعنية، وذلك فى إطار تعزيز التواصل المؤسسى مع البعثات المصرية بالخارج، ومناقشة أولويات السياسة الخارجية المصرية، ومتابعة سير العمل بالسفارات والقنصليات بالخارج ، وبحث ســـبل تطوير الخدمات القنصلية لدعم الجاليات المصرية بالخارج.

أكد الوزير عبد العاطى الدور المحورى للبعثات المصرية باعتبارها إحدى الركائز الرئيسية لتنفيذ السياســـة الخارجية للدولة وحماية مصالحها فى الخارج، مشـــيراً إلى ما تشهده الوزارة من خطوات متواصلة لتطوير منظومة العمل وإعادة تنظيم الهياكل وآليات الأداء بمـــا يحقق مزيداً من الكفاءة والفاعلية، مبرزاً الاهتمام الذى توليه الوزارة لتأهيل الكوادر الدبلوماســـية والإدارية من خلال برامج متخصصة للتدريب وبناء القدرات، بما يضمن مواكبة المتغيرات المتســـارعة التى تفرضها طبيعة العمـــل الدبلوماسى وتنامى التحديات الإقليميـــة والدولية. كما أكد وزير الخارجية على اهمية مواصلة الدور الاقتصادى المتنامى للبعثات المصرية فى الخارج، مشدداً على ضرورة تكثيف جهودها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية، وزيادة معدلات التبادل التجارى، والتعريف بما تمتلكه مصر من فرص ومقومات استثمارية واعدة، مستعرضاً جهود الدولة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز مشاركة القطاع الخاص ودوره فى دفع النمو الاقتصادي

وزير الخارجية يستقبل نظيره التركى ويرأسان الاجتماع الثانى لمجموعة التخطيط المشترك بين مصر وتركيا

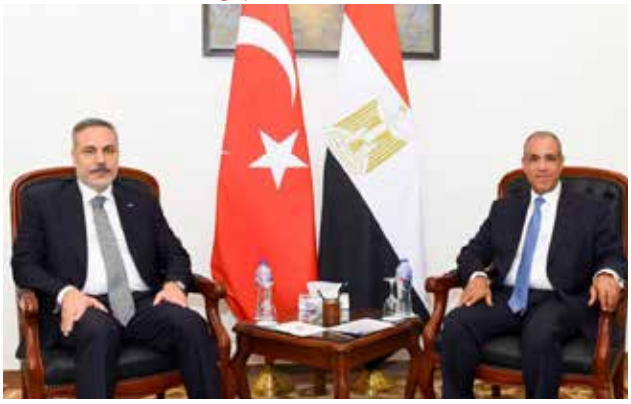

استقبل د. بدر عبد العاطى وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، السيد هاكان فيدان وزير خارجية الجمهورية التركية، حيث ترأس الوزيران أعمال الاجتماع الثانى لمجموعة التخطيط المشترك بين مصر وتركيا، وذلك فى إطار متابعة تنفيذ مخرجات الاجتماع الثانى لمجلس التعاون الاستراتيجى رفيع المستوى بين البلدين برئاسة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى وفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، والذى عقد فى القاهرة فى فبراير ٢٠٢٦، والبناء على ما تشهده العلاقات المصرية التركية من تطور فى مختلف المجالات. حضر الاجتماع ممثلين عن وزارات الاستثمار والتجارة والبترول والصحة والسكان من البلدين.

تناول الاجتماع سبل الارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين، وتعزيز حجم التبادل التجارى ليصل الى ١٥ مليار دولار، وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين قيادتى البلدين فى عام ٢٠٢٤. وأكد الوزيران أهمية تفعيل الأطر والآليات القائمة للتعاون الاقتصادى، وتذليل أية تحديات قد تحول دون الاستفادة الكاملة من الإمكانات المتاحة لدى البلدين، فضلاً عن ضرورة الإسراع فى توسيع نطاق اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين.واستعرض الوزير عبد العاطى فى هذا السياق الخطوات التى اتخذتها مصر لتيسير عمل المستثمرين الأتراك، ومن بينها آلية المسار السريع (Fast Track) المعنية بتيسير حصول المستثمرين الأتراك على التراخيص والموافقات ذات الصلة، فضلاً عن مجموعة العمل المشكلة برئاسة وزارتى الصناعة والاستثمار والتجارة الخارجية، والمختصة بمتابعة الاستثمارات التركية فى مصر والعمل على تذليل أية تحديات قد تواجه المستثمرين الأتراك.

انعقاد منتدى الأعمال المصري–التشادى لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين

عقد منتدى الأعمال المصري–التشادى، وذلك هامش أعمال الدورة الرابعة للجنة المشتركة بين البلدين فى العاصمة إنجامينا، بمشاركة عدد من الوزراء وكبار المسؤولين، ورؤساء وممثلى الغرف التجارية واتحادات الأعمال، وممثلى القطاع الخاص من البلدين.

شهد منتدى الأعمال مشاركة رفيعة المستوى حيث شارك د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، والسيد الفريق مهندس كامل الوزير، وزير النقل، والسيد الدكتور خالد عبد الغفار، وزير الصحة والسكان، والسيد الدكتور عبد العزيز قنصوه، وزير التعليم العالى والقائم بأعمال وزارة الثقافة، والسيد الملاح سامح محمد فوزى، رئيس سلطة الطيران المدنى، بالاضافة إلى لفيف من أعضاء مجلس النواب ورجال الأعمال ورؤساء مجلس إدارة الشركات وفى مقدمتهم د. شريف الجبلى، عضو مجلس النواب، والسيد عفت السادات، عضو مجلس النواب، والسيد إسلام فوزى التلوانى، عضو مجلس النواب، والسيد الدكتور أحمد عادل عبد الحكيم، القائم بأعمال رئيس جامعة الإسكندرية. ومن الجانب التشادى كل من الدكتور عبد الله صابر فضل وزير الخارجية، ووزير التعليم العالى والبحث العلمى والتكوين المهنى، ووزير الصحة العامة والوقاية، ووزير التنمية السياحية والثقافة والحرف اليدوية، ووزيرة النقل والطيران المدنى والأرصاد الجوية، ووزير البنية التحتية وفك العزلة وصيانة الطرق بالإضافة إلى لفيف من رجال الأعمال التشاديين وممثلى دوائر الأعمال التشادية.

وزير الخارجية يلتقى الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

التقى د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، بمعالى السيد جاسم محمد البديوى، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أعرب الوزير عبد العاطى عن الاعتزاز بالعلاقات الأخوية التى تجمع مصر بدول مجلس التعاون الخليجى، وما شهدته العلاقات المؤسسية بين الجانبين من طفرة ملحوظة منذ التوقيع على مذكرة التفاهم بشأن التشاور السياسى فى فبراير ٢٠٢٢، واعتماد «خطة العمل المشترك» بين مصر ومجلس التعاون للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٨ خلال الاجتماع الوزارى الذى عقد بمكة المكرمة فى مارس ٢٠٢٥. كما رحب بانعقاد النسخة الأولى من منتدى التجارة والاستثمار المصرى الخليجى بالقاهرة فى نوفمبر ٢٠٢٥، مؤكداً أهمية البناء على الزخم الذى حققه، خاصة فى مجالات الطاقة المتجددة والبتروكيماويات، والاقتصاد الرقمى والذكاء الاصطناعى، وصناعة الأدوية.

جدد وزير الخارجية التأكيد على دعم مصر الثابت لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجية الشقيقة معربا عن تضامن مصر معها، ومشيراً إلى ان امن دول مجلس التعاون يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومى المصرى، مؤكداً على دعم مصر الكامل لما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها ومقدرات شعوبها.

وزير الخارجية يسلم رسالة خطية من السيد رئيس الجمهورية إلى الرئيس التشادي

بتوجيهات من فخامة السيد رئيس الجمهورية، التقى د. بدر عبد العاطى وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج ، الرئيس التشادى المشير محمد إدريس ديبى، لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بحضور كل من السيد الدكتور خالد عبد الغفار وزير الصحة والسكان، والسيد الفريق مهندس كامل الوزير وزير النقل، والسيد الدكتور عبد العزيز قنصوه وزير التعليم العالى والقائم بأعمال وزارة الثقافة.

نقل الوزير عبد العاطى تحيات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى إلى الرئيس التشادى، وقام بتسليم سيادته رسالة خطية من فخامة رئيس الجمهورية، تناولت سبل تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والحرص على مواصلة التنسيق إزاء القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك والدعوة للمشاركة فى منتدى الأعمال العلمين أفريقيا على هامش قمة منتصف العام التنسيقية للاتحاد الأفريقى يوم ٤ أكتوبر فى مدينة العلمين. ومن جانبه، طلب الرئيس التشادى نقل تحياته وتقديره للسيد رئيس الجمهورية، مشيدا بعمق العلاقات المصرية – التشادية والتعاون المثمر فى شتى المجالات، ومثمنا الدور البناء الذى يضطلع به فخامة رئيس الجمهورية فى قيادة جهود الوساطة لخفض التصعيد ودعم الأمن والاستقرار فى الشرق الأوسط والقارة الأفريقية.

الهند

فى إطار جهود تعزيز التبادل الثقافى بين مصر والهند، قامت قنصلية جمهورية مصر العربية فى مومباى بتنظيم سلسلة من المحاضرات -بالتعاون مع متحف Chhatrapati Shivaji Maharaj Vastu Sangrahalaya (CSMVS)، احد اهم المؤسسات الثقافية الرائدة فى الهند- تناولت بعض الجوانب من الحضارة المصرية القديمة، وذلك بمشاركة الأستاذة الدكتورة إيمان خليفة، الباحثة الدولية وعالمة الآثار والأستاذة بجامعة القاهرة.

اصطحبت الدكتورة ايمان خليفة الحضور فى رحلة لاستكشاف جذور مصر القديمة ومحطاتها الثقافية البارزة، بالإضافة إلى استكشاف الآثار المصرية القديمة من خلال محاضرات تناولت الفخار خلال عصور ما قبل التاريخ والقياسات الأثرية (الآركيومتري). كما شاركت الدكتورة خليفة فى جلسة تفاعلية مع طلاب الجامعات ناقشت المناهج العلمية المتبعة فى البحوث الأثرية وكيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعى وفقا للمعايير الموضوعية للبحث العلمى .

وفى كلمتها خلال حفل افتتاح الفعالية، أشارت السفيرة / داليا توكل، قنصل جمهورية مصر العربية فى مومباى إلى أن كلاً من مصر والهند تمثلان اثنتين من أعظم وأقدم حضارات العالم، وقد تركتا أثراً دائماً فى الثقافة والحضارة والعلوم العالمية، مما أسهم فى الفهم الحديث للتاريخ والتطور الإنسانى .وقد حرصت السيدة القنصل على توجيه شكر خاص لفريق عمل المتحف وللدكتورة ايمان خليفة لمشاركتها بمحاضراتها المتعة والعميقة ورؤاها المتميزة حول الحضارة المصرية القديمة، وكذلكً لمكتب شركة «مصر للطيران» فى مومباى لتعاونه مع القنصلية فى تنظيم الفعالية.

وقد حظيت هذه المحاضرات -التى استمرت على مدار ثلاثة أيام- بأهمية خاصة لدى الحضور، الذين شملوا مسؤولين من حكومة ولاية ماهاراشترا، وقناصل عامين لدول اخرى، وأكاديميين، وطلبة جامعات .

موسكو

التقى السفير حمدى شعبان، سفير جمهورية مصر العربية لدى روسيا الاتحادية، مع السيد سيرجى لافروف، وزير خارجية روسيا الاتحادية، وذلك فى إطار مواصلة التنسيق والتشاور بين مصر وروسيا بشأن مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز علاقات الشراكة الاستراتيجية التى تجمع البلدين. تناول اللقاء سبل دفع العلاقات الثنائية فى مختلف المجالات، ولا سيما التعاون الاقتصادى والتجارى والاستثمارى، إلى جانب المشروعات الكبرى الجارى تنفيذها بين البلدين، وفى مقدمتها مشروع محطة الضبعة للطاقة النووية والمنطقة الصناعية الروسية فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بما يسهم فى دعم التنمية وتعزيز المصالح المشتركة.

كما تبادل الجانبان وجهات النظر بشأن عدد من القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك للبلدين.

وأكد السفير حمدى شعبان حرص مصر على مواصلة العمل مع الجانب الروسى من أجل تعزيز التنسيق والتشاور بشأن القضايا الإقليمية والدولية، بما يدعم جهود تحقيق الأمن والاستقرار وتسوية الأزمات بالطرق السلمية، معرباً عن تقدير مصر للعلاقات التاريخية والمتميزة التى تربط البلدين.

ومن جانبه، أكد الوزير سيرجى لافروف أهمية مواصلة تطوير العلاقات الروسية المصرية، مشيداً بمستوى التعاون والتنسيق القائم بين البلدين، وحرص موسكو على دفع الشراكة الثنائية إلى آفاق أرحب بما يخدم المصالح المشتركة.

فنزويلا

التقى السفير كريم أمين، سفير جمهورية مصر العربية لدى فنزويلا، بالسيد فيلكس بلاسنسيا، وزير الخارجية الفنزويلى، حيث استعرض الجانبان مسار العلاقات الثنائية بين مصر وفنزويلا وسبل مواصلة تعزيزها وتطويرها فى مختلف المجالات، مؤكدين أهمية البناء على ما شهدته العلاقات بين البلدين من تطور خلال السنوات الأخيرة. وأشاد الوزير الفنزويلى بالدور المصرى ومكانة مصر الإقليمية فى الوطن العربى وأفريقيا، فضلاً عن المساعدات المصرية التى تم تقديمها إلى فنزويلا لمساندة المتضررين من الزلازل.

وفى إطار انتهاء فترة عمل السفير المصرى لدى فنزويلا، قام وزير الخارجية الفنزويلى بتقليد السفير وسام «فرانسيسكو دى ميراندا» من الطبقة الأولى، وذلك بتوجيهات الرئيسة الفنزويلية المكلفة «ديلسى رودريجيز»، تقديراً للجهود التى بذلها خلال فترة عمله فى تطوير العلاقات المصرية–الفنزويلية على مدار الأعوام الأربعة الماضية. وأعرب السفير كريم أمين عن تقديره لهذا التكريم، مؤكداً أن الوسام يمثل تتويجاً لما شهدته العلاقات بين البلدين من تطور، كما أشاد بالدعم الذى قدمته الحكومة الفنزويلية له طوال فترة عمله.

المستشار محمد عادل
متحدثا بأسم رئاسة مجلس الوزراء

اصدر الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء قرارا بتولى المستشار محمدعادل مهمة العمل متحدثا رسميا بأسم رئاسة مجلس الوزراء ، خلفا لزميلة المستشار محمد الحمصانى ، الذى سيتولى منصب نائب مساعد وير الخارجية للشئون البرلمانية .

جدير بالذكر أن المستشار محمد عادل خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، وعاد مؤخرا من جنيف ، حيث كان ضمن الوفد المصرى الدائم ، وسبق له العمل بالبعثات الدبلواسية لجمهورية مصر العربية فى كل من هانوى والكويت ، فضلا عن عمله بمكتب المتحدث الرسمى بوزارة الخارجية قبل نقله إلى البعثة فى جنيف وهو ما أكسبه خبرة كبيرة فى التعامل مع وسال الإعلام ، كما سبق له العمل فى القطاع البرلمانى بوزارة الخارجية ، وكذلك ضمن الوفد المصرى بجامعة الدول العربية .

تهانينا القلبية مع اطيب التمنيات بالتوفيق بإذن الله

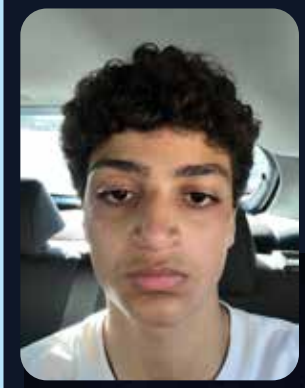

صوره التقطها محمد عبد المنعم الشاذلى الشاب البالغ من العمر اربعة عشر عاما من نافذه الطائره وتبدو فيها فوق جناح الطائره مجرة درب التبانه وتعرف عليها رغم حداثة سنه ونجح فى تصويرها هذا الشاب هو ابن وحفيد الاسره الدبلوماسيه فهو ابن المستشار عبد المنعم الشاذلى وحفيد السفير محمد عبد المنعم الشاذلى

جدة

نظمت القنصلية العامة فى جدة لقاء مع أبناء الجالية فى دائرة الاختصاص بمشاركة فئات عمرية مختلفة تعكس مراحل تعليمية ووظائف متنوعة. استهدف اللقاء عرض مبادرات الدولة لدعم المصريين بالخارج وتأكيد حرص الدولة على دعم التواصل مع المصريين بالخارج.

من جانبه، استعرض القنصل العام أحمد عبد المجيد مخرجات النسخة السابعة من مؤتمر المصريين بالخارج الذى عقد فى أغسطس ٢٠٢٦ وما تضمنه من لقاءات وزيارات ميدانية للشباب على هامشه. كما أبرز أهم المبادرات والفعاليات التى أطلقتها الدولة لخدمة المصريين بالخارج مثل المبادرة الرئاسية «اتكلم عربي» ودور القنصلية فى تعريف أبناء الجالية بالمبادرات وأهدافها وكيفية المشاركة بها. وقد دعا القنصل العام فى جدة أبناء الجالية المشاركة فى اللقاءات الدورية التى تعقدها القنصلية لعرض المبادرات التى اطلقتها الدولة لخدمة المصريين بالخارج ولابداء ارائهم وارسال مقترحاتهم لتطويرها حتى يتسنى تعظيم استفادة المصريين بالخارج من تلك المبادرات وتحقيق الهدف المنشود منها.

كما أعرب القنصل العام عن التقدير للدور الإيجابى الذى تضطلع به الجالية المصرية بما يسهم فى تعزيز صورة مصر الحضارية بالخارج، مؤكداً أن دور القنصلية العامة لا يقف عند تقديم الخدمات القنصلية وتطويرها فقط، وانما يشمل أيضا العديد من الجوانب التى من شأنها تعزيز التواصل بين أبناء الجالية وارض الوطن.

رام الله

قدم السفير باسم عبد الهادى، رئيس بعثة جمهورية مصر العربية فى رام الله، أوراق اعتماده إلى الرئيس الفلسطينى محمود عباس، وذلك خلال مراسم رسمية بحضور أعضاء البعثة المصرية وعدد من المسؤولين الفلسطينيين.

ونقل السفير عبد الهادى إلى الرئيس محمود عباس رسالة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى، أكد خلالها حرص مصر على مواصلة دعم الشعب الفلسطينى الشقيق فى مختلف المجالات، والوقوف إلى جانبه فى الدفاع عن حقوقه المشروعة.

وأكد السفير عبد الهادى أن مصر ستواصل دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وفى مقدمتها إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، معرباً عن اعتزازه بتولى مهامه سفيراً لجمهورية مصر العربية لدى دولة فلسطين، ومؤكداً أن مصر لن تدخر جهداً فى الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطينى.

وشدد السفير المصرى على أن القضية الفلسطينية تظل لب الصراع فى المنطقة، وأن تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين يتطلب التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، بما يفضى إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة.

غينيا

استقبل السفير محمد الحلوانى، سفير جمهورية مصر العربية لدى غينيا وغينيا بيساو، وفدًا رفيع المستوى من شركة المقاولين العرب برئاسة المهندس أحمد العصار، رئيس مجلس إدارة الشركة، وذلك لاستشراف الفرص الاستثمارية المتاحة، والمساهمة فى العملية التنموية القائمة فى جمهورية غينيا حيث تم تم عقد العديد من الاجتماعات مع رئيس مجلس تنمية غينيا للتباحث حول أولويات التنمية فى غينيا.

كما استقبل السيد أمادو أورى باه، رئيس وزراء جمهورية غينيا، الوفد المصرى بحضور عدد من الوزراء الغينيين المعنيين بالبنية التحتية، والطاقة، والصيد والاقتصاد البحرى، والزراعة، الثروة الحيوانية، المعادن، النقل، الاقتصاد والمالية والميزانية، الصناعة والتجارة، الصرف الصحى والموارد المائية والهيدروكربونات، بالإضافة إلى رئيس كل من البنك المركزى الغينى ومجلس تنمية غينيا، حيث تم استعراض مجالات عمل شركة المقاولون العرب، وأبرز مشروعاتها وإنجازاتها فى القارة الأفريقية، وذلك إلى جانب بحث آفاق التعاون مع جمهورية غينيا، التى تشهد حاليًا مرحلة واسعة من التحول وتحديث البنية التحتية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتعزيز الاستثمارات فى مختلف القطاعات.

جنوب أفريقيا

التقى السفير أحمد على شريف، سفير مصر لدى جنوب أفريقيا، وبوتسوانا، وليسوتو، وممثل مصر الدائم لدى تجمع السادك، مع السيد بوتى ماناميلا وزير التعليم العالى والتدريب الجنوب أفريقى، بمشاركة السيد يوسف قاسم نائب وزير التعليم العالى والتدريب، ومسئولى الوزارة المعنيين بالتعاون الدولى وشئون الجامعات والتعليم الفنى والتكنولوجى.

جاء اللقاء فى إطار مواصلة الجهد المبذول من أجل توسيع مجالات التعاون الثنائى بين مصر وجنوب أفريقيا لتشمل أهم القطاعات التى يمتلك فيها البلدان مقومات الريادة أفريقياً.

وقد شهد اللقاء استعراضاً لمجمل التعاون الثنائى القائم بين مصر وجنوب أفريقيا فى مجالى التعليم العالى والتعليم التقنى وقطاع معاهد التكنولوجيا، وسبل تفعيل اتفاقات التوأمة والتعاون القائمة بين عدد من الجامعات المصرية ونظيراتها الجنوب أفريقية.

كما تناول السفير أحمد شريف مع الوزير الجنوب أفريقى عدداً من محاور تعزيز التعاون بين الجانبين استنادا إلى إمكانات البلدين فى القطاعات البحثية والتعليمية ذات الأولوية، مثل الأدوية واللقاحات، وعلوم المناعة ومكافحة الأوبئة، وعلوم التعدين، وكذا بحوث المياه والزراعة الذكية، وذلك ضمن برنامج متكامل للتعاون الثنائى فى مجال التعليم العالى والتدريب بين مصر وجنوب أفريقيا.

بنجلاديش

التقى السفير/ عمر فهمى، سفير جمهورية مصر العربية لدى بنجلاديش، بالسيد/ Khandaker Abdul Muktadir، وزير التجارة والصناعة، حيث تناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ودفع التعاون فى مجالات الاستثمار والصناعة.

أكد السفير المصرى حرص مصر على الارتقاء بمستوى التعاون الاقتصادى والتجارى مع بنجلاديش بما يتناسب مع الإمكانات الكبيرة التى يتمتع بها البلدان، مشدداً على أهمية تعزيز التواصل المباشر بين مجتمعى الأعمال والشركات فى البلدين، بما يسهم فى زيادة حجم التبادل التجارى واستكشاف فرص جديدة للاستثمار والشراكة.

كما استعرض السفير ما تتمتع به الشركات المصرية من خبرات وقدرات متنوعة، معرباً عن الاهتمام بتوسيع حضورها فى السوق البنجلاديشية، وتشجيع إقامة شراكات ومشروعات مشتركة بين القطاع الخاص فى البلدين.من جانبه، رحب الوزير البنجلاديشى بتعزيز الاستثمارات المصرية فى بلاده، مؤكداً وجود فرص واعدة لتوسيع التعاون الاقتصادى والاستثمارى، وأهمية تبادل الخبرات وتعزيز الروابط بين الشركات ومجتمعى الأعمال فى البلدين.واتفق الجانبان على مواصلة العمل لدفع العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين مصر وبنجلاديش، واستكشاف فرص جديدة للتعاون بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين.

هامبورج

استضافت السفيرة/ داليا عبد الفتاح، القنصل العام لجمهورية مصر العربية فى هامبورج، بدار السكن، حفل استقبال على شرف دفعة عام ٢٠٢٦ من الكوادر المصرية المشاركة فى برنامج ماجستير القانون والاقتصاد (MLEA) بكلية القانون بجامعة هامبورج، والبالغ عددهم ٣٣ مشاركاً، وذلك فى إطار برامج التعاون الأكاديمى القائم بين جامعة هامبورج وجامعة القاهرة وعدد من الجهات والمؤسسات المصرية.

وأعربت السفيرة/ داليا عبد الفتاح عن ترحيبها بالمشاركين فى البرنامج، مؤكدة أهمية برامج التعاون الأكاديمى والتبادل العلمى بين المؤسسات المصرية والألمانية فى بناء قدرات الكوادر المصرية، وتبادل الخبرات.

ويأتى استقبال الدفعة المصرية فى هامبورج فى إطار اهتمام القنصلية العامة بدعم برامج التعاون العلمى والأكاديمى بين مصر وألمانيا، وتعزيز التواصل مع الكفاءات المصرية المشاركة فيها، بما يسهم فى توسيع جسور التعاون بين الجامعات والمؤسسات المصرية والألمانية.

لوس أنجلوس

شهدت مدينة لوس أنجلوس مراسم تسليم مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى (FBI) عدد ٤٨ قطعة أثرية مصرية تاريخية إلى مصر، وذلك فى إطار التعاون القائم بين الجانبين فى مجال استرداد الآثار المصرية المهربة والحفاظ على الإرث الحضارى المصرى.

وقام الدكتور حسام الدين على، قنصل مصر العام فى لوس أنجلوس، بتسلم الآثار المستردة، حيث ألقى كلمة أعرب خلالها عن بالغ تقدير مصر لإعادة هذه القطع الأثرية النادرة إلى أرض الوطن، مشيداً بمستوى التعاون القائم بين مصر والولايات المتحدة فى مختلف المجالات، وبصفة خاصة فى مجال استرداد الآثار المصرية المهربة والحفاظ على الإرث الحضارى.

ارمينيا

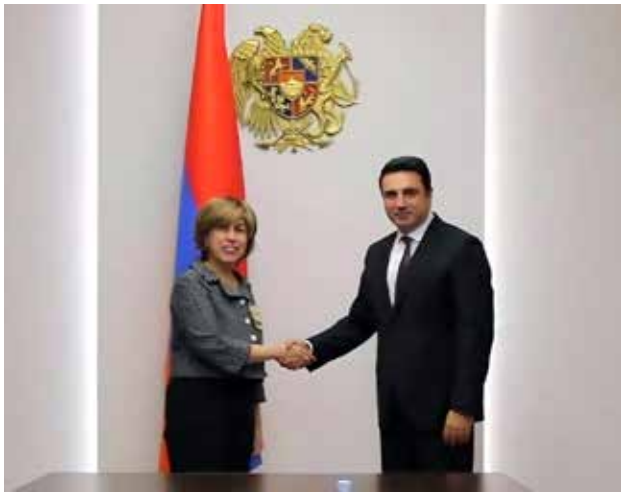

التقت السفيرة نهى خضر، سفيرة جمهورية مصر العربية لدى الأوروجواى، بالسيدة كارولينا كوسيه، نائبة رئيس جمهورية الأوروجواى ورئيسة الجمعية العامة ومجلس الشيوخ، وذلك بالقصر التشريعى فى الأوروجواى، حيث تناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين فى مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وأعربت السفيرة خلال اللقاء عن تقديرها لما تشهده العلاقات المصرية–الأوروجوائية من روابط صداقة وتعاون ممتدة، مؤكدة حرص مصر على مواصلة تطوير العلاقات الثنائية واستكشاف فرص جديدة لتعزيز التعاون، خاصة فى المجالات البرلمانية والاقتصادية والتجارية والثقافية، فضلاً عن دعم التواصل بين المؤسسات فى البلدين.

من جانبها، أكدت نائبة رئيس جمهورية الأوروجواى حرصها على دعم وتعزيز التعاون مع مصر، معربةً عن رغبتها فى العمل على تنظيم زيارات متبادلة بين الجانبين بما يسهم فى دفع العلاقات الثنائية إلى آفاق أرحب.

هولندا

فى إطار حرص سفارة جمهورية مصر العربية فى لاهاى على تعزيز التواصل مع المؤسسات الأكاديمية والجامعات والمجتمع الطلابى الهولندى، استقبل السفير عماد حنا سفير مصر لدى هولندا مجموعة من طلاب الدراسات العليا والجدد بجامعة «لايدن» الهولندية، وذلك فى إطار مشاركتهم فى «برنامج لاهاى التعريفي» (The Hague Orientation Program) الذى تنظمه الجامعة بشكل سنوى.

شهد اللقاء حواراً مفتوحاً تناول خلاله السيد السفير دور مصر المحورى والتاريخى كركيزة لإحلال السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط، ورؤية مصر تجاه أبرز قضايا الساعة والملفات الإقليمية الراهنة، وكذا النهضة الحضارية والتنمية الشاملة التى تشهدها مصر فى مختلف مناحى الحياة، إضافةً إلى آليات العمل الدبلوماسى ودور السفارة فى تنمية العلاقات الثنائية بين مصر وهولندا.

سنغافورة

فى حفل كبير ضم حوالى ٢٠٠ شخص، افتتح السفير أحمد مصطفى، سفير مصر فى سنغافورة، مهرجان ومعرض الزهور فى الحضارة المصرية القديمة، الذى أقامته السفارة المصرية بالتعاون مع مؤسسة حدائق الخليج، أكبر المعالم السياحية السنغافورية، والذى يزوره سنويًا حوالى ١٦ مليون زائر، ويحتل المرتبة الثالثة عالميًا كأكثر موقع جذب سياحى منفرد من حيث عدد الزوار.

يقام المهرجان فى قلب المعلم السياحى المشار إليه، ويضم نماذج للمعالم الأثرية الفرعونية المصرية محاطة بزهور اللوتس والبردى، ويُعد أحد فعاليات الاحتفال هذا العام بمرور ستين عامًا على العلاقات الدبلوماسية بين مصر وسنغافورة.

وقد شارك فى افتتاح المهرجان، ممثلًا عن الحكومة السنغافورية، الوزير المكلف بالشؤون الإسلامية ووزير الدولة للدفاع زكى محمد، بالإضافة إلى عدد كبير من السفراء والشخصيات الثقافية والفنية والمعنيين بالآثار والحضارة المصرية القديمة ومسؤولى شركات السياحة السنغافورية.

يضم المعرض نماذج ومجسمات من المعالم السياحية الفرعونية المصرية محاطة بزهور اللوتس والبردى وورد النيل، بما تحمله من أهمية ومعان متعددة فى الثقافة المصرية القديمة. كما أُقيم على هامش المهرجان معرض للفنانة التشكيلية المصرية سلوى الحمامصى، يضم عددًا من اللوحات الفنية التى تصور الحضارة المصرية القديمة. ويأتى هذا المهرجان فى إطار فعاليات احتفال مصر وسنغافورة هذا العام بمرور ستين عامًا على إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

السودان

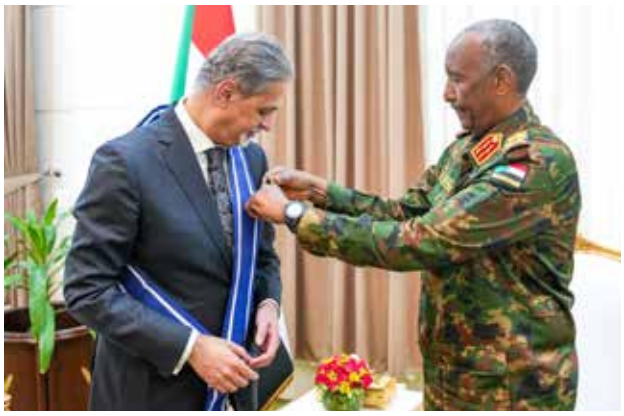

حمل السفير هانى صلاح، سفير جمهورية مصر العربية لدى السودان، رسالة خطية من السيد رئيس الجمهورية إلى الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالى السودانى، تناولت سبل تعزيز وتطوير علاقات التعاون المشترك بين البلدين، مع التأكيد على استمرار دعم مصر للسودان الشقيق.

وبمناسبة انتهاء فترة عمله فى السودان، منح الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان السفير هانى صلاح وسام النيلين من الطبقة الأولى، تقديرًا لجهوده خلال فترة عمله، فى تكريم يعكس تقدير السودان لدوره فى تعزيز العلاقات بين البلدين.

وأكد السفير هانى صلاح أن هذا التكريم يُعد تكريمًا لجمهورية مصر العربية، ويجسد عمق العلاقات التاريخية والأخوية الراسخة بين مصر والسودان، منوهًا إلى الرمزية الكبيرة التى يحملها التكريم، لاسيما أنه جاء فى القصر الجمهورى بالعاصمة الخرطوم، عقب استرداده.

كما أكد مواصلة العمل على تعزيز العلاقات المصرية السودانية من خلال مهامه الجديدة مساعدًا لوزير الخارجية لشؤون السودان وجنوب السودان، معربًا عن تطلعه إلى أن تشهد المرحلة المقبلة تحقيق السلام والاستقرار وإعادة الإعمار فى السودان.

تايلاند

التقت السيدة السفيرة هالة يوسف، سفيرة مصر لدى تايلاند، بالسيد سوفون سارام، رئيس مجلس النواب ورئيس الجمعية الوطنية التايلاندية، لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية، خاصةً فى المجالات البرلمانية والاقتصادية والتعليمية، ودعم التنسيق بين البلدين فى المحافل البرلمانية الدولية.

وتناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات التاريخية بين مصر وتايلاند، مع التركيز على دعم التعاون البرلمانى وتكثيف تبادل الزيارات والتواصل بين المؤسستين التشريعيتين فى البلدين. كما بحث الجانبان عدداً من المقترحات الرامية إلى تطوير التعاون والتواصل المباشر بين اللجان النوعية المعنية فى برلمانى البلدين، وخاصة فى المجالات ذات الاهتمام المشترك، كالسياحة والصناعة والتعليم، بما يتيح تبادل الخبرات والرؤى حول هذه المجالات، إلى جانب تشكيل مجموعة الصداقة البرلمانية بين البلدين.

وأكد الجانبان أهمية البناء على الزخم الإيجابى الذى تشهده العلاقات الثنائية، لا سيما فى ظل وجود إرادة سياسية مشتركة للارتقاء بها إلى آفاق أرحب، وضرورة مواصلة التنسيق والتشاور بما يسهم فى توسيع مجالات التعاون الثنائى ويدعم العلاقات على المستوى الشعبى.

المغرب

فى إطار حرص وزارة الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج على تعزيز التواصل المباشر مع الجاليات المصرية، التقى السفير أحمد نهاد عبد اللطيف، سفير مصر لدى المملكة المغربية، بمدينة تطوان مجموعة من المواطنين المصريين المقيمين فى مدينتى تطوان وطنجة بشمال المغرب.

وخلال اللقاء، تطرق السفير أحمد نهاد عبد اللطيف إلى الزخم الذى تشهده العلاقات المصرية المغربية، لاسيما فى ضوء انعقاد الدورة الأولى للجنة التنسيق والمتابعة برئاسة رئيسى وزراء البلدين فى شهر أبريل الماضى بالقاهرة. واكد السفير المصرى الأولوية التى توليها الدولة المصرية لتقديم كافة أوجه الرعاية للمصريين فى الخارج. وتناول، فى هذا الصدد، النسخة السابعة من مؤتمر المصريين بالخارج، التى عُقدت مطلع شهر أغسطس الماضى، مستعرضًا تطورات أهم المبادرات التى أطلقتها وزارة الخارجية بالتعاون مع مختلف الوزارات والجهات المعنية.

كما تناول السفير الجهود الجارية لتطوير وتسريع الخدمات والمعاملات القنصلية، خاصة فيما يتعلق برقمنة عدد من الخدمات، بما يسهم فى تقليص المدة الزمنية اللازمة لاستخراج الوثائق الرسمية وتسليمها للمواطنين بالخارج. وأشار فى هذا السياق إلى اختصار مدة استخراج جوازات السفر إلى أقل من أسبوعين، فضلًا عن تقليص مدة إصدار شهادات الميلاد المميكنة.

الكونغو

فى إطار جهود وزارة الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج لمتابعة أوضاع المواطنين المصريين بالخارج وتقديم الدعم القنصلى اللازم لهم، نجحت الوزارة فى الإفراج عن المهندس المصرى محمد حسنين مرسى، الذى كان محتجزاً فى العاصمة برازافيل منذ شهر فبراير الماضى على ذمة إحدى القضايا، وعودته إلى أرض الوطن.

وكان د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، قد أجرى اتصالات مكثفة على أعلى مستوى مع كبار المسؤولين الكونغوليين للعمل على سرعة الإفراج عن المواطن المصرى، كما وجه السفارة المصرية فى برازافيل بمتابعة أوضاعه وتقديم كافة أوجه الدعم والرعاية القنصلية له، حيث قامت السفارة بزيارته عدة مرات خلال فترة احتجازه، والاطمئنان على أوضاعه، وتوفير احتياجاته الطبية والمعيشية.

كما وجه الوزير عبد العاطى القطاع القنصلى بالوزارة بالتواصل المستمر مع أسرة المواطن وإطلاعها على الجهود المبذولة للإفراج عنه، وطمأنتها بصورة دورية على أوضاعه الصحية والمعيشية. وفى إطار العلاقات المتميزة التى تجمع مصر وجمهورية الكونغو، أثمرت التحركات والاتصالات التى أجرتها الوزارة عن الإفراج عن المهندس المصرى دون تقديمه للمحاكمة وعودته سالماً إلى أسرته.

الكونغو الديمقراطية

فى إطـــار دعم جمهورية مصر العربية للجهـــود الرامية إلى احتواء تفشي فيروس الإيبولا فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، بالتنســيق مع وزارة الصحة والســكان والسفارة المصرية فى كينشاسا، بإرسال شحنة ثانية من المســاعدات الطبية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعمًا لجهودها فى تعزيز قدرات منظومتها الصحية على مواجهة انتشار الفيروس. وتأتى هذه الشــحنة امتدادًا للدعم الذى سبق أن قدمته الوكالة، وتجسيدًا لالتزام مصر بدعم الدول الأفريقية الشقيقة فى مواجهة التحديات الصحية، بما يعزز الأمن الصحى الإقليمى ويســهم فى الحد من مخاطر انتشار الأوبئة والأمراض العابرة للحدود.كما تضم شحنة المساعدات المرسلة عددًا من الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة لدعــم جهود مواجهة فيروس الإيبولا، فى إطار تكامل جهود مؤسســات الدولة المصرية لتنفيذ برامج التعاون التنموى والمســاعدات الإنسانية مع الدول الإفريقية الشقيقة.

وتجســد هذه المبادرة التزام الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بمواصلة دعم أولويات التنمية وبناء القدرات فى الدول الإفريقية الشقيقة، بما يعكس النهج المصرى فى تعزيز التعاون الإفريقى والإســهام فى مواجهة التحديات المشتركة، ولا سيما التحديات الصحية، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعزز الأمن الصحى فى القارة الإفريقية.

السنغال

استقبل الســيد Bassirou FAYE، رئيس جمهورية الســنغال، السفير خالد عارف، ســفير جمهورية مصر العربية لدى الســنغال، حيث تناول اللقاء سبل تعزيــز العلاقات الثنائية بين البلدين فى مختلف المجالات، لا ســيما الاقتصادية والاســتثمارية والتنموية، بما يتناسب مع المســتوى المتميز للعلاقات السياسية والتاريخية التى تجمع مصر والســنغال. وأكد السفير حرص مصر على مواصلة دعم وتطوير علاقاتها مع الســنغال، والبناء على ما تشهده العلاقات الثنائية من زخم متنام بما يحقق المصالح المشتركة للشعبين.

من جانبــه، وجه الرئيس الســنغالى التحية والتقديــر إلى الرئيس عبد الفتاح الســيسى، مؤكداً أن بلاده تنظر إلى مصر باعتبارها دولة محورية وقوة أفريقية ذات مكانة خاصة، وأن العلاقات بين البلدين تحظى باهتمام شخصى من جانبه، مشــيداً بجهود السفارة المصرية فى تعزيز التواصل بين المؤسسات والشخصيات فى البلدين، وبالدور المتوازن للدبلوماســية المصرية ومــا تتمتع به من خبرات ومصداقية، مؤكداً أهمية مواصلة التنسيق والتعاون بين القاهرة وداكار لمواجهة التحديــات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التى تواجــه القارة الأفريقية. كما التقى الســفير خالد عارف السيد شيخ نيانج، وزير الاندماج الأفريقى والشئون الخارجية والســنغاليين بالخارج، حيث بحث الجانبان ســبل مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية وتطوير التعاون الاقتصادى والتجارى والاستثمارى، فضلاً عن التنسيق والتشاور إزاء القضايا الأفريقية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك

بلجيكا

شارك الســفير أحمد أبو زيد، سفير مصر لدى بلجيكا والاتحاد الأوروبى فى الاحتفال الخاص الذى نظمته شركة ديمى DEME البلجيكيــة فى مدينة أنتورب البلجيكية، بمناسبة مرور ١٥٠ عاماً على تأسيسها، بحضور رئيس الوزراء البلجيكى بارت دى ويفر وعدد من كبار المسؤولين والشخصيات السياسية والاقتصادية، من بينهم عمدة مدينــة أنتويرب، إلى جانب قيادات الشركة وعدد من ممثلى مجتمع الأعمال البلجيكى والدولى. وشهد الاحتفال استعراضاً لأبرز المحطات فى المسيرة الممتدة لشركة DEME منذ تأسيســها عام ١٨٧٦، وما حققته من إنجــازات ومشروعات كبرى فى مختلف أنحاء العالم. وفى هذا السياق، تم تسليط الضوء على عدد من المشروعات الكبرى التى شــاركت DEME فى تنفيذها فى مصر، بما فى ذلك أعمالها فى مشروع توسعة وتعميق قناة السويس، ومشاركتها فى مشروع تطوير وتوسعة ميناء أبو قير، والذى مثل أحد أكبر مشروعات التكريك واســتصلاح الأراضى فى تاريخ الشركة، حيث شملت الأعمال اســتصلاح نحو ١٠٠٠ هكتار من الأراضى الجديــدة وتكريك أكثر من ١٥٠ مليون متر مكعب. كما تم خلال الاحتفال إبراز مــشروع جرجوب باعتباره نموذجاً جديداً للشراكة المصرية البلجيكية فى مجالات البنية التحتية والطاقة النظيفة باســتثمارات تصــل الى ٣ مليار يورو، حيث تعمل DEME عــلى تطوير مشروع جرجوب لإنتاج الهيدروجــين الأخضر والأمونيا الخضراء فى المنطقــة الصناعية بميناء جرجوب على الساحل الشمالى الغربى لمصر.

باكستان

التقى السفير الدكتور إيهاب عبد الحميد، ســفير جمهورية مصر العربية لدى باكستان، بالسيد محمد جنيد أنور شودرى، وزير الشؤون البحرية الباكستانى، حيث تناول اللقاء سبل تعزيز التعاون الثنائى فى المجالات البحرية واللوجستية، فى إطار العلاقات المتميزة التى تجمع البلدين.

واســتعرض الجانبان آفاق تعزيز التعاون بين الموانئ المصرية والباكســتانية، بما فى ذلــك تطوير الربط البحرى، وتبادل الخــبرات فى مجالات النقل البحرى والخدمات اللوجستية، والاســتفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بما يســهم فى دعم حركة التجارة وتعزيز الروابط الاقتصادية بين مصر وباكستان.

وأكد السفير الدكتور إيهاب عبد الحميد أهمية تعزيز التواصل بين الجهات المعنية فى البلدين، وتشــجيع الشركات الباكستانية على استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة فى مصر، مشــيراً إلى النجاحات التى حققتها الاســتثمارات الباكستانية القائمة، والتى تمثل نموذجاً إيجابياً لتوســيع التعاون الاقتصادى والاستثمارى بين الجانبين.من جانبه، أشاد وزير الشؤون البحرية الباكستانى بالتطور الكبير الذى شهدته مصر فى قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية، مؤكداً أهمية الاستفادة من الإمكانات التى توفرها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وتعزيز التعاون بين الموانئ المصرية والباكســتانية، خاصة فى ضوء ما يتيحه موقع البلدين من فرص لتعزيز حركة التجارة بين آسيا وأفريقيا وأوروبا.

فعاليات وأنشطة المجلس المصرى للشئون الخارجية خلال شهر أغسطس ٢٠٢٦

أولًا: الندوات واللقاءات:

-1 جلسة تشاورية مع معهد الدراسات الشرقية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم:

بتاريخ 18 أغسطس 2026، نظم المجلس، بالنادى الدبلوماسى النهرى بالجيزة، جلسة تشاورية مع معهد الدراسات الشرقية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم، برئاسة الدكتور/ Nikolay Plotnikov، مدير المعهد، بجانب عدد من الباحثين من المعهد. وقد تناولت الجلسة الرؤى المصرية والروسية فى عدد من القضايا، ولاسيما الحرب الأمريكية - الإسرائيلية ضد إيران، ومستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية، ومستقبل التواجد العسكرى الأمريكى فى المنطقة، وتطورات القضية الفلسطينية، والمفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية، والمشهد فى سوريا، والأوضاع فى منطقة القرن الإفريقى، والتطورات فى منطقة الساحل والصحراء، والحضور الروسى فى القارة الإفريقية، والحرب الروسية - الأوكرانية، واتفاقية مكة للدفاع المشترك، وأخيرًا العلاقات الثنائية المصرية - الروسية.

-2 لقاء افتراضى بين المجلس ومركز الدراسات العربية الأوراسية:

بتاريخ 26 أغسطس 2026، عقد المجلس لقاءً افتراضيًا مع السيد/ ديمترى بريدزى، مدير وحدة الدراسات الروسية بمركز الدراسات العربية الأوراسية بموسكو، بناءً على طلب الأخير وبمبادرة منه. وقد تمحور اللقاء حول فرص التعاون المستقبلى مع المجلس فى المجالات ذات الاهتمام المشترك، سواء من خلال عقد الندوات أو المؤتمرات أو ورش العمل المشتركة أو إعداد الأبحاث فى المجالات والقضايا المختلفة التى يُعنَى بها الجانبان.

ثانيًا: زيارات إلى المجلس:

-1 زيارة السفير الباكستانى:

بتاريخ 12 أغسطس 2026، استضاف المجلس السفير/ عامر شوكت، سفير دولة باكستان لدى القاهرة. وقد تناول اللقاء تطورات الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط، وتداعيات ذلك على النظام العالمى. ونوقشت الوساطة الباكستانية التى ظهرت فى ظل التطورات الإقليمية، ولاسيما الحرب الأمريكية - الإسرائيلية ضد إيران. وأُشير إلى اتفاقية الدفاع المشترك الباكستانية - السعودية، والتى أوضح فيها السفير أن مناقشتها والتعاون بين إسلام آباد والرياض فى هذا الشأن يعود لسنوات، وليس وليد اللحظة. وفيما يتعلق باتفاقية مكة للدفاع المشترك، أوضح المجلس أن مصر، وكمسألة واقع، منخرطة فى تنسيق وتعاون مكثف مع كل من المملكة العربية السعودية وباكستان وتركيا بشأن العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك. أما التحالف العسكرى فإنه يتطلب دراسة معمقة لتفاصيله والتزاماته، وعمومًا لا تفضل مصر سياسة المحاور والتحالفات تاريخيًا.

-2 زيارة سفير سنغافورة:

استقبل المجلس، بعد ظهر يوم 24 أغسطس 2026، السيد/ دومينيك جوه، سفير سنغافورة لدى القاهرة. وقد أوضح الضيف أن الهدف من الزيارة هو تبادل وجهات النظر والتشاور بشأن التطورات الجارية فى المنطقة. وفى هذا الصدد، لمس الحديث القضايا التالية بصفة خاصة: اتفاق مكة للدفاع المشترك من حيث الأهداف والموقف المصرى منه، والتطورات فى الملف الفلسطينى، وبصفة خاصة المعوقات أمام تنفيذ خارطة الطريق ذات النقاط الـ15،

التـى طرحهـا الرئيـس الأميركـى، دونالد ترامب، لتنفيـذ متطلبات المرحلة الثانية من خطته للسلام فى غزة، وفرص تنفيذ ذلك.

ثالثًا: مشاركات المجلس:

-1 مشاركة المجلس فى مؤتمر «الشراكة الهندية - المصرية فى تجمع البريكس»:

بتاريـخ 16 أغسـطس 2026، شـارك المجلس، ممثـلًا فى كل من السـفير/ محمد العرابى، رئيس المجلس، والسـفير د/ عزت سـعد، المدير التنفيذى، والسـفير د/ محمد حجازى، عضـو مجلـس الإدارة، فى مؤتمر «الشراكـة الهنديـة - المصريـة فى تجمـع البريكـس: تعزيز أجندة مشـتركة للجنوب العالمـي»، والتى جاءت بتنظيم من سـفارة الهنـد لدى القاهـرة، تزامنًا مع اسـتضافة نيودلهـى لقمـة تجمـع البريكس فى شـهر سبتمبر 2026. وشارك السـفير/ العرابى فى الجلسـة الافتتاحيـة، متنـاولًا العلاقـات المصريـة - الهنديـة التاريخيـة فى شـتى المجـالات. وأضاف أنه يُعـد تجمع البريكس فرصـة لتعـاون أعمـق بـين الجانبـين فى المجالات محل الاهتمام المشترك، وفى مواجهة التحديات العالمية.

ومن جانبه، شـارك السـفير د/ سـعد فى الجلسـة الأولى المعنونـة «التقـارب الاسـتراتيجى والحوكمة العالميـة»، متحدثًا عـن مراحـل انضمـام مـصر إلى تجمـع البريكـس وذراعه الماليـة المتمثلـة فى «بنك التنميـة الجديـد»، وأشـار إلى التحول الذى شـهده التجمـع مـع قبـول عضويـة دول أخرى، وسـمات التجمع، وعلاقته مع حركة عـدم الانحيـاز، وباعتبـاره رمـزًا للجنوب العالمـى. كمـا أكـد عـلى ضرورة معالجـة المجتمع الـدولى، وخاصة الجنـوب العالمى، ممثلًا فى تجمـع البريكس قضايـا محورية مثل القضية الفلسطينية لتعزيز مصداقيته. مؤكدًا فى هذا الشأن أنه لا يستقيم أن تطالب بعض دول الجنوب العالمى بإصلاح النظام الدولى وتوسيع عضوية مجلس الأمن، بينما تقـف صامتة إزاء جريمة الإبـادة الجماعية وجرائم الحـرب، والجرائم ضد الإنسـانية، التى ترتكب بحق الشـعب الفلسـطينى. بل أن بعض هذه الدول توفر السلاح والذخيرة لإسرائيل. وشدد على ضرورة أن تتخذ جميع دول الجنوب العالمى، خاصة دول البريكس، مواقف واضحة فى هذا الشأن.

وتـرأس السـفير د/ حجازى الجلسـة الرابعة المعنونة «الثقافة وحوار الحضارات وتعاون مجموعة «بريكس» المتمحور حول الشـعوب»، حيث تحدث عن البعد الثقافى فى العلاقة بـين القاهرة ونيودلهـى، وإمكانية أن يكـون الحـوار الثقـافى والحضارى أحد مجـالات التعاون داخـل التجمـع، وأهمية القـوة الناعمة فى تعزيـز العلاقات بين دول العالم، ولاسيما دول الجنوب العالمى.

رابعًا: بيانات صادرة عن المجلس:

-1 بيـان المجلـس إدانـة للتوسـع الاسـتيطانى الإسرائيلى المسـتمر فى الأراضى الفلسطينية:

بتاريـخ 23 أغسـطس 2026، أدان المجلس بأشـد العبـارات عمليات التوسـع الاسـتيطانى الإسرائيلى المنهجة الجارية فى الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مخطط E1 الاستيطانى، حيث تهدد بشكل مباشر وحدة الأراضى الفلسـطينية وتواصلهـا الجغرافى. وأكد المجلس أن هذه الممارسـات الإسرائيلية تعد انتهاكاً فاضحـاً لأحكام القانون الدولى والقانون الإنسـانى الـدولى، وبخاصة المادة 49 مـن اتفاقية جنيـف الرابعة، ولما خلص إليـه الـرأى الاستشـارى لمحكمـة العـدل الدوليـة الصادر فى 19 يوليـو 2024. كما أكد المجلس الأهميـة القصوى لدور الاتحاد الأوروبى – الشريك التجارى الأكبر لإسرائيل - فى وقف هجمات الاستيطان وعدم الاكتفاء بإصـدار البيانـات المنددة، وإنمـا يجب أن يقابـل الضـم الإسرائيلى المتسـارع للضفة الغربية بخطـوات دبلوماسـية واقتصادية حاسـمة. وأعرب المجلس عـن دعمه دعوات منظمـات المجتمـع المدنى حـول العالم إلى فرض عقوبات محددة الهدف على المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة المستمرة ضد أبناء الشعب الفلسطينى.

في غيبة وزارة للإعلام من يرد علي مشاغل المصريين

سفير جمال الدين البيومى

gbayoumiii@gmail.com

هل نرهن قناة السويس

انطلق كثيرون وراء شائعة أو خبر كاذب نشره أحد المواقع المشبوهة، يتحدث عن نية الحكومة أن ترهن قناة السويس لدى أحد كبريات البنوك مقابل سداد ديونها أو التخفيف من أعبائها. ولأن الناشر جاهل ويعتمد على حسن نية المتلقى، فإن الأمور اختلطت لديه ولم يدرك أن رهن القناة لدى بنك مصرى عام، هو من قبيل أن تنقل أموالك من جيب إلى جيب ولا يسدد أية ديون خارجية على مصر ولا يخففها. وزاد من تعقيد الأمر أن أحد شبابنا المرموق ردد نفس الرواية بحسن نية. ومن حسن حظى أن من أوائل الملفات التى كلفت بها فى العمل الدبلوماسى سنة 1961 كان ملف الدعاية ضد مصر والعرب والإسلام. فتدربت على أن أن ألمح الخبر الملفق على الفور.

وقد أحسن السيد رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى وتعامل مع الخبر الكاذب على الفور بسرعة وكفاءة لافتة، حتى أننى علقت على صفحة مجلس الوزراء التى نشرت تصريح رئيس الوزراء، راجيا التعامل بسرعة وكفاءة مع حملة الأكاذيب، وطلبت أن تتولى هذه الأمور شخصيات بارزة لها مصداقية. حتى نقيم جبهة للصمود ضد حرب الأكاذيب المعادية لمصر. وسرنى أن مسئولا بمجلس الوزراء رد بصفحة المجلس على مقترحى موافقا على اقتراحى ومؤكدا أخذه فى الاعتبار.

وقد تناول الرئيس عبد الفتاح السيسى مؤخرا هذا الموضوع وغيره بالإيضاح. سواء أثناء زيارة رئيس الصين لمصر، او خلال مشاركة الرئيس فى قمة بريكس BRICS فى نيودلهى وغيرهما من المناسبات . الأمر الذى أعطى مصداقية لسياسة مصر الداخلية والخارجية فى مختلف الموضوعات. ولاحقا وصل الرئيس السيسى إلى العاصمة الهندية نيودلهى ليرأس وفد مصر فى قمة بريكس الثامنة عشر والتى انعقدت يومى 12 و13 سبتمبر 2026 . وجاءت تلك المشاركة فى توقيت شديد الأهمية حيث تجتمع مصر على طاولة واحدة مع قوى كبرى مثل الهند والصين وروسيا وإيران. والقمة ليست مجرد اجتماع اقتصادى فالعالم يتغير بسرعة وموازين القوى تتحرك ومصر حاضرة بهذه المشاركة فى واحدة من أهم المنصات التى تشكل ملامح النظام الدولى الجديد. ولا تكتفى بمتابعة ما يحدث فى العالم. مصر موجودة على الطاولة التى يُناقش فيها مستقبل العالم

حقوق الإنسان وخصوصية الثقافات

ولقد سبق للرئيس عبد الفتاح السيسى أن أجاب – فى مؤتمر القمة العربية الأوروبية عام 2019 – على أسئلة الصحفيين عن حقوق الإنسان، وعن تطبيق الإعدام فى مصر فقال لهم « انتم لن تعلمونا إنسانيتنا «وأفاض الرئيس فى شرح سياسة مصر وموقفها من موضوعات حقوق الإنسان. وبالمثل بادر السيد وزير خارجية مصر الدكتور بدر عبدالعاطى مؤخرا بتصريحات قوية عن مصر والمجتمع الغربى، وقال إن مصر لا تقبل دروسا من أحد، خاصة بعد رسوب كثير من الدول والمنظمات الدولية فى التعامل مع ما حدث فى قطاع غزة، وتشدقت بحقوق الإنسان، حتى ظهر وجهها الحقيقى أمام المجازر اللإنسانية فى حق الفلسطينيين. وقال الوزير «مصر تدير سياسة خارجية شريفة فى زمن عز فيه الشرف»، مؤكدا أن الدبلوماسية المصرية تعمل وفق مبادئ واضحة وثابتة، وتدافع عن الحقوق العربية والإفريقية فى المحافل الدولية، ولا تقبل أى إملاءات خارجية.

ولقد تعاملت شخصيا مع هذا الموضوع مبكرا وقت أن كلفت برئاسة الجانب المصرى فى مفاوضات اتفاقية المشاركة المصرية/الأوربية فى السنوات 1994 / 2004 حيث يعالج الاتفاق فى مواد متعددة موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية، التى تشكل أساس الاتفاق، وأيضا إلتزام الجانبين بمحاربة ما يعرف بالجريمة المنظمة بكافة أشكالها والتى تدور حول:

1. غسيل الأموال
2. تجارة المخدرات
3. الإرهاب
4. الهجرة غير المشروعة

ولقد كونا رأى وموقف الجانب المصرى تجاه هذه الأمور والذى يتلخص فى الاتى:

حقوق الإنسان هدف نبيل لدولة تعمل على رفع شأنها وشأن مواطنيها، لأجلهم أولا وليس لإرضاء الدول الاخرى.

مصر من اوائل الدول التى اهتمت

بموضوعات حقوق الإنسان. وقد نبهنا الوزير عمرو موسى الى أن أول مندوب لمصر فى الأمم المتحدة 1946، السفير محمود عزمى، شارك فى وضع وثيقة الاعلان العالمى لحقوق الإنسان.

نتفاوض كثيرا حول هذا الموضوع. لكننا طلبنا تحديد مرجعية حقوق الإنسان. ووضعنا محددات بالمقصود بحقوق الإنسان:

1.حسبما حددها الاعلان العالمى لحقوق الإنسان.

2.ومع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل دولة.

وقد خرج الموضوع على المستويين العالمى والاقليمى الى أمور قد لا نقر بعضها. فحق الإنسان فى العيش الكريم والسكن والغذاء والتعليم والصحة والخدمات والتعبير، وتشكيل الجماعات غير الحكومية، كلها أمور لا خلاف عليها. غير ان الغرب واوربا تطالبنا بمسائل غريبة عن مجتمعاتنا، ولا صالح لنا فيها، ولا يمكننا قبولها. ومثال ذلك :

.إلغاء عقوبة الإعدام.

.إلغاء تعدد الزوجات.

.منح حرية العلاقات الجنسية (بمعنى زواج المثل للرجال والنساء).

وفى هذا قلنا لهم :

ان إلغاء عقوبة الإعدام هو تشجيع لجريمة الاخذ بالثأر. وان هناك ولايات أمريكية ما زالت تطبق عقوبة الإعدام.

ان ثقافتنا فى شأن تعدد الزوجات، هى أكثر مصداقية واحتراما للمجتمع، مقارنة بثقافتهم التى تسمح بالعشرة دون زواج وإنجاب ابناء غير شرعيين.

وقلنا ان ثقافتنا وعقائدنا لا تقر ولا تحترم علاقات المثل تحت أى مسمى.

وحول أنشطة الجمعيات الأهلية غير الحكومية، نوافق على نفس معاملتهم لجمعياتهم. وهم لا يسمحون بقيامها دون اخطار. لا يسمحون لها بالتمويل الأجنبى دون رقابة على المصدر وأوجه الانفاق.

فى بلدان أوربية لا يسمح بالمظاهرات إلا بتصريح وتوقيت وخط سير ومكان محدد. وأحيانا تفرض رسوما على كل متظاهر.

وفى هذا نصحت بأن يدرس مفاوضونا هذه الموضوعات جيدا ويتفهمون اساليب التفاوض القوية والمقنعة. خاصة واننا ليس لدينا ما نخجل منه أو نعتذر عنه. وموقفنا جيد . ولقد واجهت مواقف عديدة واجهنا فيها «آخرون» بالنقد وأذكر منها موقفين حدثا فى باريس وفى بروكسل، تركز الهجوم علينا حول موضوعين، تعدد الزوجات وعقوبة الإعدام. وأتذكر أن القاعتين ضجتا بالضحك عندما قلت أننى شخصيا ضد تعدد الزوجات، لأننى متزوج ولله الحمد من الحبيبة ملكة جمال العالم. لكنى طلبت من الحضور المقارنة بين زوج عندنا يريد أن يتزوج الثانية، لأن الأولى لا تنجب، فيتزوج الثانية بإذنها. وبين رئيس إحدى كبريات دول العالم – وقتها – والذى يجمع فى القصر الرئاسى بين الزوجة والعشيقة والأبناء غير الشرعيين . بل أن دول الغرب تغض الطرف عن رؤساء وزعماء أفارقة تزوج بعضهم عشر زوجات وأكثر، وهى عادة إفريقية سائدة.

المصريون من حقهم أن يعرفوا

تثار مؤخرا الكثير من التساؤلات حول موضوعات يصعب على الرجل المتوسط الإلمام بكل جوانبها. ويتصدر موضوع الديون والمديونية الخارجية والداخلية هذه التساؤلات التى لا يوجد رد قاطع بشأنها. وهنا يدلى بالرأى فى الأمر بعض من «الهواة» حتى تاهت الحقائق. ومع ذلك – وبالرغم من أننى لست مطلعا على كل المعلومات – فأنا متأكد من أن وضع مصر أفضل بكثير من غيرها من الدول المساوية لنا، أو الأكثر تقدما . ولقد نشر الكثير فى شأن

في غيبة وزارة للإعلام من يرد علي مشاغل المصريين

الديونية ومعدلات النمو. ونشرت المعلومات التالية فى الصحف المصرية:

الدين الخارجى لمصر 163,9 مليار دولار بنهاية 2025 ، مقابل 161,230 مليار دولار بنهاية يونيو 2025 ، لكن الناتج القومى يرتفع بدوره.

ولهذا انخفضت نسبة الدين الخارجى إلى إجمالى الناتج المحلى إلى 40,6٪ بنهاية ديسمبر 2025 – مقابل 44,2 ٪ بنهاية يونيو 2025

ارتفع إجمالى أصول القطاع المصرفى بخلاف البنك المركزى، إلى 24,92 تريليون جنيه بنهاية فبراير 2026 ، مقابل 24,12 تريليون جنيه بنهاية ديسمبر 2025 ، بزيادة بلغت نحو 797 مليار جنيه، وبنسبة 3,3 ٪ خلال أول شهرين من العام.

نشرت قناة العربية على موقعها الإلكترونى، صافى احتياطيات مصر من النقد الأجنبى، وهو الاحتياطى الأعلى فى تاريخ مصر وبلغ 55,07 مليار دولار فى يونيو 2026، مقابل 53,134 مليار دولار فى شهر مايو، بزيادة بلغت 1,93 مليار دولار. وجاء النمو نتيجة ما شهدته الصادرات من ارتفاعٍ، مع تحسن إيرادات السياحة وتحويلات المصريين من بداية 2025. وارتفاع الاحتياطى هو إشارة إلى نجاح سياسات الإصلاح النقدى والاقتصادى، ويعزز من موقف التصنيف واستقرار الجنيه، ويسهم فى الوفاء بالتزاماتنا الدولية، بتوفير تغطية تتجاوز 10 أشهر من الواردات السلعية. وتعتبر مصر:

من الدول ذات الدخل المتوسط. وأكبر ناتج فى شمال أفريقيا. وثانى أكبر ناتج قومى عربى وإفريقى.

وفى مصر أكبر كتلة سكانية وأكبر جيش فى المنطقة والحادى عشر على العالم.

وتملك مصر أكبر انهار العالم، ولديها اكبر مصادر للطاقة فى الشرق الأوسط.

تبلغ ديون مصر الخارجية 14٪ من الناتج القومى. لكن المشكلة أن مصر تقترض دون أن تعمل بالقدر الكافى لسداد القروض. وصارت تنجب أطفالا أسرع من إنتاج السلع والخدمات.

مصر بخير فكل ذلك حله أمام ناظرنا. فهل نحن على استعداد للعمل ..؟؟؟ أم سنجلس خارج الملعب مع المراقبين والنقاد .؟؟

وهناك من يسأل ماذا تصدر مصر؟ ووفقا لبيانات وزارة التجارة الخارجية، تتركز الصادرات المصرية حول الصناعات الكيماوية واليدوية والملابس الجاهزة ومواد البناء والغزل والنسيج والسلع الهندسية والإليكترونية والحاصلات الزراعية والطبية، وهى أبرز القطاعات التى شهدت زيادة ملحوظة فى معدلات التصدير. وأبرز الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية هى: المملكة المتحدة والإمارات والسعودية وأسبانيا وروسيا وأمريكا وتركيا . وتحقق الصادرات المصرية غير البترولية زيادة ملموسة مؤخرا، كما حققت التجارة الخارجية نمواً ملحوظاً منذ سنوات ما قبل الكورونا.

الشباب بخير ويريد أن يعرف

يسعدنى كثيرا أن ألتقى بالشباب من مختلف التجمعات . وفى محاضرة لنحو 200 من خيرة الشباب المختارين للتدريب، لخصت إجابتى على تساؤلاتهم حول أهم تهديدات الأمن القومى المصرى. فقلت أن أكثرها يأتى من الداخل، ومنها:

1. حملة استعداء الطبقات على بعضها البعض. فقير وغنى، ومقارنة الدخول والمرتبات ..
2. اختلاق صراع بين الأجيال ، شباب وشيوخ . وكأن مسألة السن وليس العلم هى الأساس. وفى هذا قال لنا وزير الخارجية – وقتها – نبيل فهمى «لو عينا سفراء فى سن الثلاثين، فمن الذى سيتولى مراكز السكرتيرين والمستشارين»
3. عواجيز الفرح الدائمى النقد دون تقديم البديل. يقودهم اعلام الإعلانات، والانتهازية السياسية، وموظفون فاتهم قطار الترشيحات لمناصب أعلى.
4. الحرب على المستثمر (مصرى وعربى واجنبي) وقتله ببطء بالبيروقراطية ومشاكلها.
5. تراجع الثقة فى المسئولين وصار فيلم (يا عزيزى كلنا لصوص) هو الثقافة السائدة . وهذا ناتج من المبالغة فى تصوير قصص الفساد وأرقامها فى دعوة للجميع بعدم العمل وانتظار عودة أموال لن تعود.
6. الحاجة للانتباه وكأولوية قصوى للطبقات الأكثر احتياجا. والتى لا تقدر على انتظار نتائج الإصلاحات متوسطة وطويلة الأجل.
7. ويبقى الخارج ، وهو أقل ما يقلقنى ...

مصر مدعوة فى كل مكان

انطلقت الدبلوماسية المصرية بسرعة ملفتة لاستعادة فتح ملفات

علاقاتها الخارجية، تتقدمها دبلوماسية الرئاسة ولقاءات المطارات. وغطت مشاركة الرئيس السيسى مساحات واسعة من مصالح مصر الخارجية. من اليابان والصين، إلى فرنسا وألمانيا، ومن الولايات المتحدة إلى روسيا، ومن عواصم الدول العربية إلى عديد من عواصم الدول الإفريقية. وعادت مصر لتقف فى واجهة الساحة السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية، منذ عضويتها فى مجلس الأمن، إلى رئاستها للاتحاد الإفريقى، واستضافتها للقمة العربية الأوربية، وللقمة الإفريقية وغير ذلك. وقد أثبت كل ذلك أن انفتاح مصر على العالم، هو مواصلة لاختيار قديم. منذ أبحر الفراعنة حول شرق القارة الإفريقية وغربها، ومنذ قاد أحمس حملة تحرير الشام من غزو الهكسوس، وعقد أول معاهدة فى التاريخ ألفين سنة قبل الميلاد «معاهدة قادش» ، ويوم بعث محمد على ببعثات استكشاف أعالى النيل. وتأكد انفتاح مصر بالتزام تعاهدى قانونى عندما قرر الرئيس جمال عبد الناصر «الانفتاح» بانضمام مصر للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات GATT سنة 1968. (بمعارضة قوية من أمريكا وإسرائيل). وانحاز لمساندة حركات التحرر فى الدول العربية وإفريقيا والعالم الثالث من الاستعمار. وانحاز لاختيار أديس أبابا مقرا لمنظمة الوحدة الإفريقية متنازلا عن استضافتها فى القاهرة.

وقد استكملت مصر هذه المسيرة بانفتاح أعمق تأثيرا بإنشاء مناطق إقليمية للتجارة الحرة، مع شركاء مصر فى الكوميسا الإفريقية (سنة 2000) تجرى توسعتها حاليا لتضم كل دول القارة. واتفاق للمشاركة مع الاتحاد الأوربى (سنة 2004) ومنطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى (سنة 2005). بما يعنى أن إنتاج مصر يمكن أن يصدر دون رسوم أو عوائق جمركية لأسواق يفوق تعداد سكانها المليارين من البشر. وهذه أهم نقطة تستخدمها دبلوماسيتنا النشطة لتسويق التجارة والاستثمار فى مصر.

كذلك شارك الرئيس عبد الفتاح السيسى - بوصفه رئيس الاتحاد الإفريقى - فى قمة دول العشرين فى أوزاكا باليابان G.20، ثم قمة السبعة G.7 فى بياريتز بفرنسا، ويعود إلى اليابان ليشارك فى الملتقى الإفريقى الياباني. ولا شك أن الكثير يتحقق فى هذه اللقاءات بحكم أهميتها. فاجتماعات G.7 منذ انطلاقها سنة 1975 - بمبادرة الرئيس الفرنسى «فاليرى جيسكار ديستان» - تعتبر بمثابة مجلس إدارة العالم. وما تتفق عليه يتحقق أغلبه اقتصاديا وسياسيا لسنة قادمة. حيث تمثل المجموعة نحو 60٪ من اقتصاد العالم. كما أن مجموعة العشرين تمثل تجمعا أكثر اتساعا لأكبر دول العالم المؤثرة فى حركة الاقتصاد والاستثمار والتجارة. ومن هنا تأتى أهمية مشاركة مصر، أو متابعتها لما يجرى، فى هذه المجموعات. وقد سبق لمصر أن استخدمت علاقاتها الطيبة لطرح قضاياها على مجموعة السبعة. فعندما اجتمعوا فى طوكيو سنة 1979 أعدت الخارجية المصرية ملفا للقضايا التى تهمنا، وتتصدرها قضية الشرق الأوسط. وأرسل الملف إلى للمستشار الألمانى «هيلموت شميت» بناء على تشاوره مع الرئيس أنور السادات.

كذلك شارك الرئيس فى القمتين ـــ العشرين ، والسبعة - بوصفه رئيس مصر ورئيس الاتحاد الأفريقى. وكانت فرصة جيدة للقاءات مع رئيس فرنسا، والرئيس الأمريكى، والرئيس الصينى، والمستشارة الألمانية ورئيس وزراء بريطانيا ورئيس وزراء اليابان وغيرهم. كما التقى الرئيس بعدد من زعماء دول إفريقيا، وهو ما يفيد فى

في غيبة وزارة للإعلام من يرد علي مشاغل المصريين

تسـويق مـصر سياسـيا واقتصاديـا. ويوسـع من دائرة العلاقـات التجارية وفـرص جـذب الاسـتثمار. وفى هـذه اللقـاءات يعرض الرئيـس ملفات ذات اهمية لمصر يتقدمها ملفين أساسيين:

الملـف الأول - يتعلـق بالموقـف الإفريقـى، وحالـة عـدم العدالـة التى تعانى منهـا القارة. حيـث يزيد حجم تدفقـات الأمـوال الخارجة مـن القارة نحو العالم المتقدم لسداد ديونها ودفع قيمة وارداتها؛ يزيد عن التدفقات المالية الداخلـة للقـارة ثمنـا لصادراتهـا، أو للاسـتثمار فيها. وفى هذا تطالب مصر بتحسين شروط التجارة الدولية لصالح القارة. كما اقترحت تنشـيط الاستثمار فى إفريقيـا بتمويل من الـدول المتقدمة وباسـتخدام الخـبرة المصرية العريضة فى القـارة باعتبار علاقاتهـا وتاريخها المميز . فضلا عن أن تكلفة خبرائنا أقل. وقـد لقى هـذا التوجه اسـتجابة طيبة من اليابـان التى تمـول تدريب أفارقة فى المعاهـد المصرية، كمـا وافق الاتحاد الأوربى على الفكرة فى آخر اجتماع ضم وزير خارجية مصر بأقرانه الأوربيين فى بروكسـل. كما عبرت الصين عن رغبتها فى التعـاون المثلثى مع مصر فى إفريقيا. وهو ما عـبر عنه سـفيرها بالقاهرة فى أكثر من مناسبة.

الملـف الثانـى - هـو ملـف مصر. حيث تسـعى القيادة المصرية لتوسـيع قاعـدة علاقاتهـا بـكل دول العالـم فى مختلـف المحافـل الدوليـة والإقليميـة وعـبر الإقليمية. تسـتند فى ذلـك إلى أن القاهرة صارت من أكثر عواصم العالم اسـتضافة للبعثات الدبلوماسية. وتعد سـفارات الولايـات المتحـدة وبريطانيا وألمانيـا والمملكة السـعودية والإمارات من أكبر سـفارات تلك الدول فى العالم، حتـى أن عـدد أعضـاء بعـض هـذه السفارات يزيد عن عدد أعضاء التمثيل الدبلوماسى المصرى فى العالم.

وعـلى الجانـب الاقتصـادى والاجتماعى أصبحت التجارة الخارجية المصريـة منفتحـة عـلى أسـواق تضم نحو 400 مليون عربـى، و 1200 مليون إفريقـى و500 مليـون فى دول الاتحـاد الأوربى. دون رسوم أو عوائق جمركية. كما أن مـصر ملتزمة بالتعاون لمحاربة الجريمة المنظمة بكل أشـكالها المتمثلة فى الإرهـاب، والاتجـار بالبشر والهجرة غـير المشروعـة، وتجـارة المخـدرات، وجريمـة غسـيل الأمـوال التى تسـهل تمويل وحركة أموال كل هذه الجرائم.

كل هذه الفـرص والنجاحات توفر أحد أجنحة انطلاق مصر. لكن الانطلاق يحتـاج إلى الجنـاح الداخلى ليسـتكمل الأهـداف. ويتمثل هذا الجنـاح فى دفع عجلة الإنتاج لتوفير متطلبات الأسـواق المتسـعة والمنفتحة أمام منتجات مصر. والتحدى الأكبر هو أن أغلب الصناعات فى مصر نشـأت لتغطى حاجة السـوق الداخـلى، والقليل منها يتجـه للخارج. حتى أن الصناعـة المصرية تصدر نحو 6٪ فقـط من ناتجهـا. وتوجـه الباقى للسوق الداخلى، بل وتطلب الحماية فيه، فى زمـن تنفتح فيها كل أسـواق العالم، وتعتـبر التصدير قاطـرة للنمو. كذلك ينبغـى علينـا أن نعضد جهـود حماية الجبهـة الداخلية ضد الإرهاب. وحماية حدودنـا ضد أى اختراق. فكلاهما يمثل ممر الإقلاع لانطلاق مصر.

رحم الله كل زعماء مصر

رحم الله الرئيس جمال عبد الناصر الـذى تمـر يـوم 28 سـبتمبر الذكـرى السادسة والخمسـين لوفاته سنة 1970 عـن عمر بلغ 52 سـنة إثر أزمـة قلبية. وتـدور الكثـير مـن المناقشـات حـول الرئيـس جمال عبد النـاصر، ومقارنته بالرئيـس أنـور السـادات. وينـبرى البعـض لنقد هـذا أو ذاك . ناسـين أن لكل خلق الله مزاياه وأخطائه. وينتهز البعض الفرصة لمناقسة معاهدة السلام وانتقادهـا. ولم يقـارن أحد بين وضع مصر مع حالة السـلام الذى يقترب من نصـف قـرن، وبـين حالة مـن رفضوا مسيرة السلام المصرية. سواء فى سوريا الأسـد، أو عراق صدام، أو ليبيا القذافى، أو حماس فى غزة .

ونحتـاج لمناقشـة من لديـه الصبر ليعـرف، وليسـمع شـهادة لوجـه الله والوطـن: فعندمـا اعلن الرئيـس أنور السـادات عن عزمه على زيـارة القدس والتحدث الى «الكنيسـت» فى عقر داره، كان قد استشـار كثيريـن قبل أن يعقد العزم. والأغلبية لم تشجعه. وفى البداية لـم أشـعر – شـخصيا - بالراحة لهذه المبادرة. فلم أكن أخـذت حق ابن عمى حلمى البيومى شـهيد حـرب 1956 ولا حق شقيقه حمدى بطل وشهيد معركة الدبابات يوم 10 اكتوبر سنة 1973. لكن كل يوم مر بى بعدها أيقنت بان الرئيس السـادات اتخذ «خطوة سياسية عاقلة وشـجاعة» اسـتردت بها مـصر كامل ترابها الوطنى. وفتحت قناة السـويس وبـدأت معركـة التعمـير والإصـلاح السياسى. وفى سـنة 1979 كلفت بتمثيل مـصر فى اجتمـاع لجنـة الأمـم المتحدة الاقتصاديـة والاجتماعية لغربى آسـيا ESCWA فى بغداد. وتضم اللجنة البلدان العربيـة الواقعة فى غرب فى اسـيا. وهم الذين طلبوا انضمام مصر للجنة سـنة 1976 تأكيـدا لعروبة ومصرية سـيناء. لكنهـم – وللمفارقـة - اجتمعوا سـنة 1979 مطالبـين بتجميـد عضوية مصر فى اللجنـة عقابـا لهـا على بدء مسـيرة السـلام. وحضرت الاجتماع فى جو بالغ العـداء لمصر حيث كانـت علاقات أغلب دول اللجنـة مقطوعة مـع مصر. لكنى فوجئت فى المساء ببعض أعضاء الوفود يزورونى فى غرفتى مداعبين ومعتذرين عـن سـلوكهم فى الصبـاح لانه سـلوك سـياسى رسـمى مفروض عليهـم. ولما فتحت التليفزيون وجـدت «قناة بغداد الاولي» تبـث أغنيـات لنجـاة الصغيرة. والقنـاة الثانية تبث فيلـم فاتن حمامة (حكايـة ورا كل بـاب). وبعدها عينت مديـرا لإدارة إسرائيـل سـنتى 1994 و 1995. واسـتطلعت راى فضيلـة الإمام الاكـبر «جاد الحق علي» الذى شـجعنى ضاحـكا ومؤكـدا أن دورى لن يقل عن دور الشـهيد حمدى البيومى. وجعلنى كل ذلك أدرس موقف مسـيرة السـلام

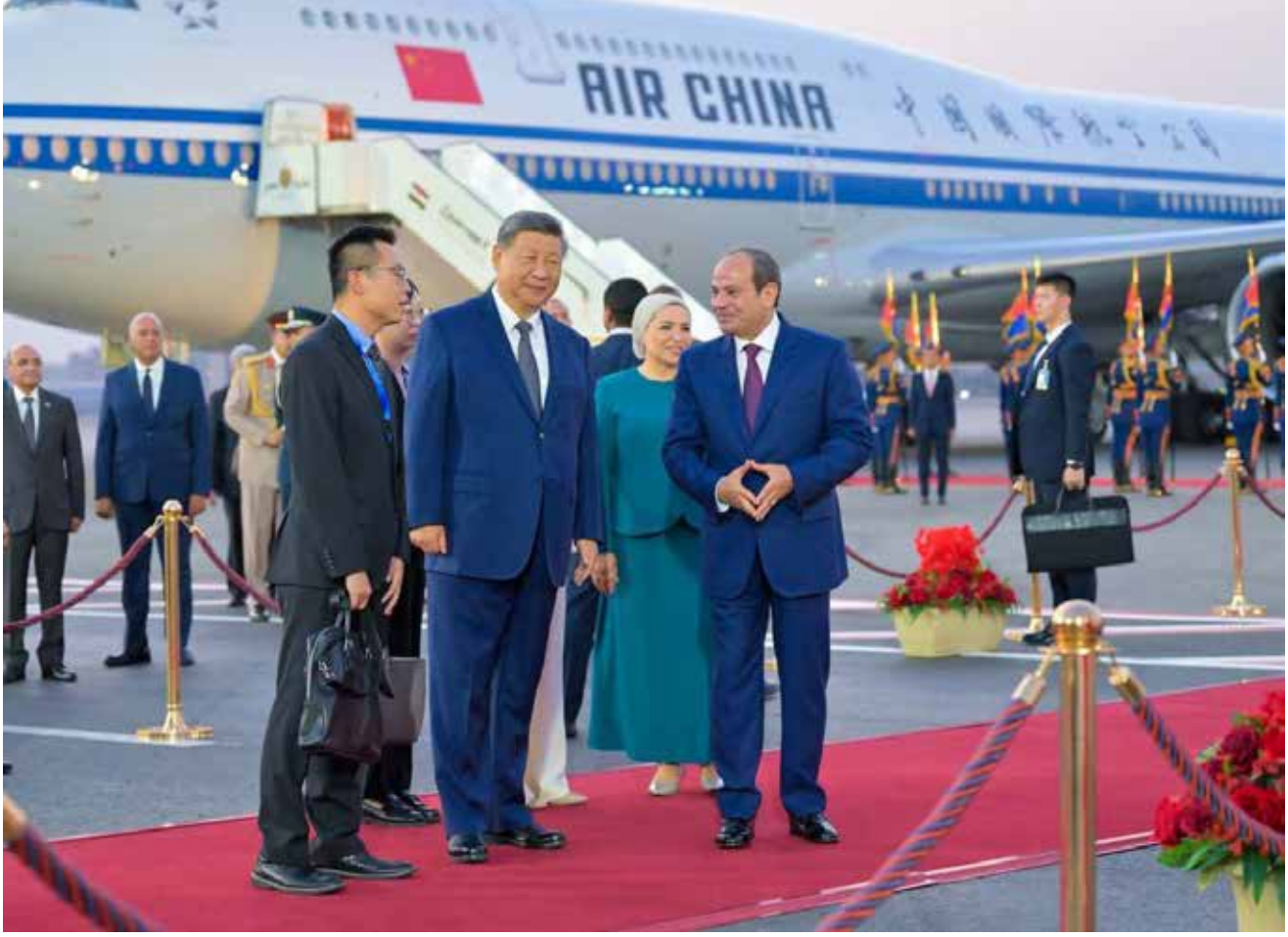

والمعاهدة وتفاصيل العلاقات. وخرجت بالآتى:

اولا – ليس صحيحا أن فى المعاهدة بنودا سرية والا ما صارت لها أى حجية قانونية ولا دستورية. لانها لم تصدق من البرلمان.

ثانيا – المادة التى تتحدث عن اولوية المعاهدة على كل التزامات مصر الاخرى، أصدر مجلس الشعب تفسيرا مصاحبا لها كشرط للتصديق عليها. ويقول التفسير انه لا يوجد أى التزام يعلو على التزامات مصر العربية فى معاهدة الدفاع المشترك.

ثالثا– من يدعى ان هناك انتقاص لسيادة مصر على سيناء عليه ان يقرأ المعاهدة الأمريكية الروسية لمنع قيام حرب عن طريق الخطأ. ففيها تمتنع اى من أطراف المعاهدة عن تحريك قواتها دون إبلاغ باقى الأطراف. وهو ما يحدث حاليا فى سوريا بالفعل.

رابعا – قسمت المعاهدة مناطق الحدود بين البلدين إلى أربعة:

المنطقة ألف – وتمتد من قناة السويس حتى الممرات، وفيها قوات كاملة اكبر من حجم أى قوات مصرية تواجدت فى سيناء فى اى وقت.

المنطقة (ب) – الممتدة من الممرات حتى مسافة 30 كم من حدود مصر الشرقية مسلحة تسليحا خفيفا.

المنطقة (ج) – وهى 30 كم من حدود مصر الشرقية، تحرسها قوات حدود بوليسية مسلحة تسليحا خفيفا.

المنطقة (د) – وهى الستة كيلومترات داخل إسرائيل الملاصقة لحدودها الغربية مع مصر. وهى ايضا قوات حرس حدود بوليسية.

وهنا ثار السؤال : لماذا 6 كم داخل إسرائيل فقط مقابل 30 كم داخل مصر . والاجابة ان 6 كم هى كل عرض إسرائيل فى تلك المنطقة والكيلومتر السابع يقع داخل الأردن. وبالمثل فعندما قبل الرئيس الأسد بستين كيلومتر منزوعة السلاح فى الجولان، طلب مثلها فى إسرائيل، فقيل له ان ذلك يعنى تمركز قوات إسرائيل فى قبرص. فليس فى إسرائيل 60 كم فى اى اتجاه. (ولا يعلم الكثيرون أن الرئيس الأسد ورئيس الوزراء رابين كادا أن يوقعا معاهدة مماثلة لمعاهدة مصر، لولا اغتيال المتطرفين لرابين)

خامسا – عندما اندلعت أحداث ما بعد الإخوان فى سيناء، أنزلت مصر مئات من قطع الأسلحة الثقيلة فى كافة الأنحاء. ونقلت حدود رفح لتتمكن من الحركة. ويعتمد «جيراننا» على كفاءة قواتنا فى حفظ الأمن فى المنطقة.

سادسا – من يريد الاطلاع على نص المعاهدة فليطلب ذلك من «جوجل» . كما سيجد نفس النص على صفحات الخارجية المصرية وخارجية «الجيران». فاللهم فاشهد أننا نؤمن بالانتماء لمصر أعظم بلد فى العالم وإلى دبلوماسية تمتد لألفين سنة قبل الميلاد، فلا احد يزايد أبدا على مصر.

والخلاصة

مصر بحاجة قصوى – فى هذه المرحلة الهامة من تاريخها فى بناء «الجمهورية الجديدة» – إلى وزارة إعلام كاملة الأوصاف – وليست وزارة دولة – وإلى تعلية صرح مبنى «ماسبيرو» للأدوار العليا. وإطلاق قيادات إعلامية ذات صوت مرتفع، قادرة على إمتلاك ثقة المواطن المصرى، ولها تواجد متواصل ودائم ليسمع كل الآذان، ويخرس كل الدعايات المضادة . فمصر تستحق أفضل من ذلك الذى يجرى. وشعب مصر العظيم يستحق كل الخير .

أمـــريكا بعد نهاية الحرب الباردة

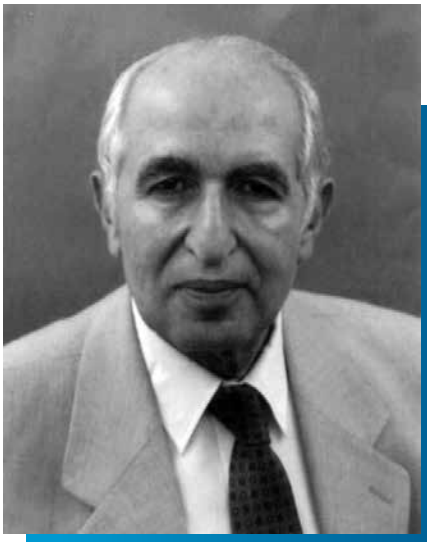

سفير د. السيد أمين شلبى

sams_maadi@yahoo.com

مع نهاية الحـرب العالمية الثانية بـرزت قوتـان عظمى وسرعـان ما ما تحـول تحالفهما ضـد النازية إلى صراع وتنافـس على النفـوذ والمكانة فى العالم، ولأربعة سـكودت المنافسة وكسـب العقول والقلوب إلى مناطق العالـم المختلفة، وحدثت مناوشـات فى بعض المناطـق كان من أبرزها ما حـدث فى الكـون عـام 1962 عندما اكتشـف الاتحـاد الـدولى ان الاتحاد السوفييتى فرض متطلبات قهر على بعد 100 ميل مـن ارضيها: وكان رد الإنسـان على مـا طلبه جيـث طالب الرئيس جون كينيدى بسحب. فوراً،

واقـام حصـارا بحريا حصـار ضد السفن السوفياتية المتجهه إلى كوبا وعلى مـدى 13 يوم من الاتصالات والمراسـلات والمواجـه فى الوحـدة المتحدة، اسـتجاب الرئيـس سريـع خروتشـوف وسـحب الصواريـخ من الـكأس، وانتهت بالتالى ازمـه عاشـها العالـم فى حـرب نووية متوقعة، غير أن الازمه كان لها دروسـها حيث ادركت القوتان الحاجة إلى التحكم فى قدارتهمـا شيءه والصاروخيـه، الأمر الـذى بـدا فى العـام التـالى، 1993 حيث أخـذ القوتان فكسر الفواصـل. النووية: معاهـدة حظـر التجـارب النوويـة وفى عـام 1968 تنـوع مع اشـتراك آى آى آى معاهـدة الباليتيـك غـير النووية غير ان النقلة الكبرى فى جهود القوتين للتضامن فى قواهمـا الخاصة الصواريـخ البعيدة المدى، حـث منـذ أواخر التسـعينات فى نهايـة عهد الرئيـس الأمريكـى ليندون جونسـون، فى حـين أدرك ان الاتحـاد السـوفييتى توصل إلى التعادل بالتوصل إلى إلى أن الصواريخ العابرة للقارات، وقد واصـل هذا الرئيس الأمريكى ريتشـارد نيكسـون، وفى ظـل سياسـه «الوفـاق» انفراجـة ، وخلال مؤتمـره القمه فى عام 1972، واشـنطون ، 1973 ، تمـت الموافقة على عدد من المعاهـدات والاتفاقات كان مـن برزهـا ، -1 اتفاقيتـان الخاصتان واثرها اهمية: اتفـاق تيتان ايتان بالحد مـن الاسـهلة الاسـتراتيجية معاهـدة الحد مـن المنظومات المضـادة للقذائف التسـيارية ، -2 الجزئية الخاصة به انها مـن الاسـلحه المتعـددة الاتفـاق المؤقت للحـد من الأسـلحة الهجوميـة وفى قمه واشـنطون الشامل يمنع الحرب النووية اتفاق منع الحرب النووية غير أن الوفاق ينحسر

•خاصة مع مبجئ الرئيس الامريكى رونالـد ريجـان 1980 – 1988 والذى بدا مواجهـــة شاملة مع الاتحاد السوفياتى وقادتـه عـلى كل المحامين، ولـم يخفف من هذه المواجهـه إلا بعد مجغى الزعيم سيء، ميخائيل جورباتشوف، وسياسته الجديـدة فى الجـزء الثانى مـن الطوب، الأمر الذى هيأ للقاء الرئيسين فى ومفيده إلى: لاسـتخدام أزاله نار متوسـط المدى Intermediate Nuclear Forces inf

وقد خلف ريجان فى الرئاسـة جيمى كارتر الذى اعطى دفعه جديدة لسياسة الوفـاق فى عهـد اسـتكمل للتطبيـع مع الصين، وامام علاقات دبلوماسـية كاملة لـه، ومـع الاتحـاد السـوفياتى انجيـز مناسـب: غير ان غزو الاتحاد السوفياتى لافغانسـتان عام 1979 جاء لكى يعكس التيار المـتردد، ويدفع كارتر إلى بسـببه عن سياسيه الوفاق بل والاجهاز عليها.

فى بدايـة عـام 1991 حـدث «وان» حـين نهـار نهـار النـصر مـن داخلـه وتفكك كامبراطوريـة وكنظام انضمت، الاتحاد فرط عقد حلف وارسـو من دول الشرقية، إلى سرعان ما أعلنت استقلالها، بل سـوف تنضم بعد ذلـك إلى المنظمات القياديـة والاوروبية، حلـف الاطانتلتى الفايكولوجية.

كان الرئيـس الامريكى جورج بوش الاب، الـذى ورث نهاية الحـرب الباردة واختفاء الاتحـاد السـوفياتى، وتحديدا بالرغبة فى بناء نظام ايرلينى جديد يعتمد على التعـاون الدولى هـو، إلا منذ انتهاء ولايته، جاء بعده رؤساء أقرت سياسيهم الخارجى بـين المواجهه والتفاوض، كان أولهم الرئيس السـياسى، الـذى الاتحاد، للكمبيوتر، تحالفـات تجارية وتجارية، ولكن سياسـيه فقد أصبـح للتيار الذى دعا إلى تعريف الاتحاد فى سياسه احتواء برا برا لا يختصر ولا يتحالف من جديد، سياسيه للوصول إلى حلف توسيع الحلف الاطلنطـى وهم دول أوروبا الشرقية إلى، بـل واقامـه متطلبـات تهجـير فى جزء: التشـيك، بولندا، وقد حدث هذا فى الوقت الذى كان يقوده رابع، ممسله فى يوريس بيلنسـين، يفعـل كل شيء لاثبـات ان لا تكون حليفاً يعتمد عليه، واتسمت حقبه بلنسـين بحالة من الضعف والعسكرى ومن ثم مكانه روسـيا فى العالم . غير ان هذا وكما هو متوقع الدبلوماسى والمؤرخ جورج كينان، ان ظهـر النزعه القومية، وميجـئ فلاديمـر الجمـع بـين كرئيس الوزراء، ثم رئيسا عام 2000 وتوافقه ان

• الحـرب قـد بـاردة، وابـدى اشـارات باتجـاه الولايات المتحـدة بعد الحـادث الـذى اسـتمر لحربهـا عـلى افغانسـتان، إلا أنه اخذ يقول ان رسالته هى ان يسـتعيد مكانه روسيا فى العالم، وبـدأ فى بناء الاقتصاد والقوة الروسـية، التـى كانت عماد قوة روسـيا الاتحادية،

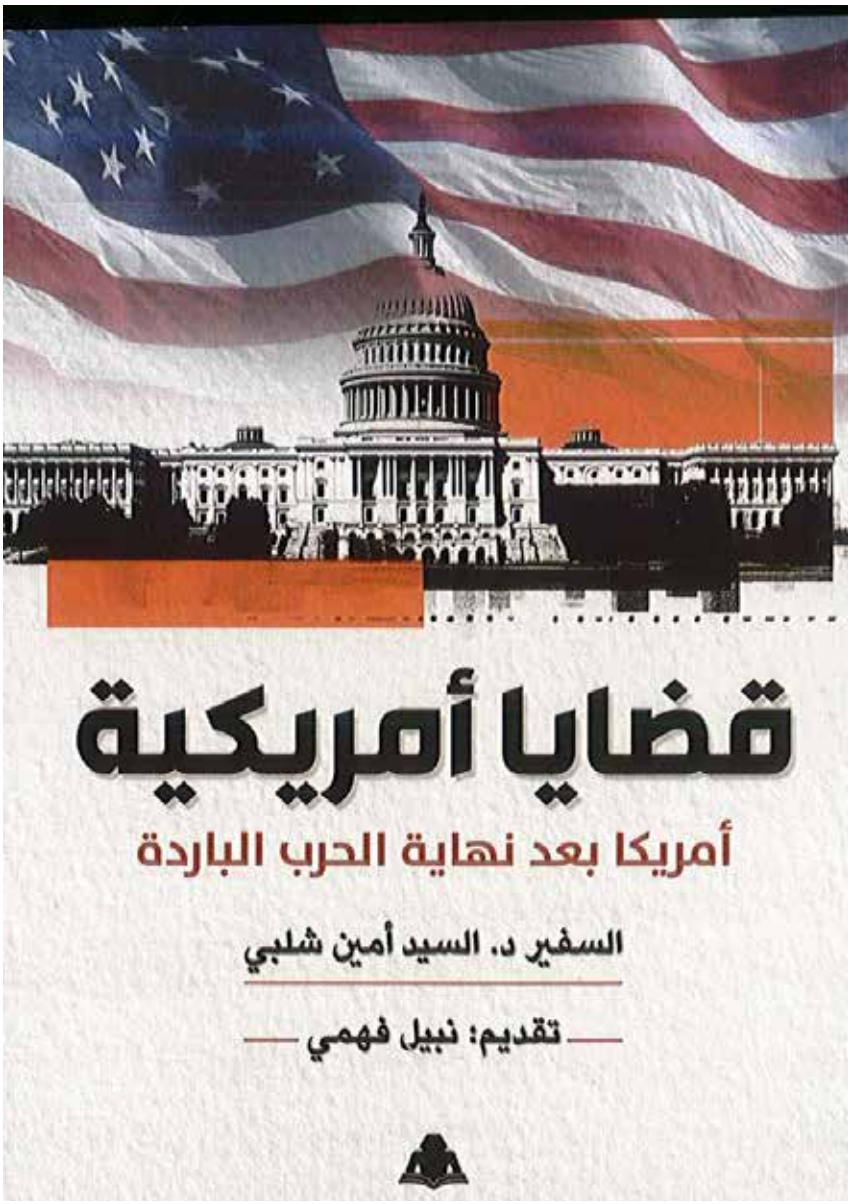

ثم بدأ يشكو من امتداد التحالف العسكرى الأطلسى إلى حدوده، وهو ما يعتبره مجنوناً للامن القومى الروسى. وقد بلغ هذا مداه حين طلبت اوكرانيا التى تعتبر حصص انها كانت جزء من الامبراطورية الروسية فجأة، وهو ما ملاكه إشن عمليته العسكرية ضد اوكرانيا وهدف اسقاط نظامها وهزيمه «القوى النازية فيها» وقد اشتركت هذه الحرب فى كتابه هذه السطور بعد ما احدثته من تداعيات اصابت الاقتصاد العالمى، بل والنظام الدولى الذى بدا مضطرا بل وفى حالة فوضى.

بعد نهاية الحرب الباردة شهد عدد من رؤساء الولايات المتحدة: جورج بوش الأب، كلينتون، جورج بوش الابن، باراك أوباما، دونالد ترامب، ثم الرئيس الحالى، جوزيف. خلال عهود الرؤساء الجدد، منذ عهد كلينتون، أبرز التوجهات بين المفكرين والباحثين الأمريكيين حول مستقبل الولايات المتحدة، ما لم تكن ستحتفظ بمكانتها كالقوة الاعظم فقط ام أن قوى جديده سوف يبرز تنافسها على هذه حيثة، مع تنافسها على هذه الحاله، مع الاشتراك الصينى قويا أخيرا، نجحت الصين الاكثر نجاحا لماقسة، خاصة بعد أن الصين القوة الاقتصادية الثانية فى العالم، ومنذ ذلك الحين نجحت الولايات المتحدة وحول الصين فى مركز قوة الولايات المتحدة، وناقشت حول كيفية التعاقد على علاقاتها مع الصين حيث اختاروا. ان هذه العلاقات هى التى ستقرر مصير القرن الواحد والعشرين، وبرز الجدل بين من دعوا الى احتواء الصين كما حدث مع الاتحاد الاشتراكى وبين من دعاوا الى سياسه الشريك المنافس.

أما بوش الابن، فقد بدأ عهده بالهجوم، والذى وصل إليه، ربما للمرة الأولى، ضد المنظمات الاقتصادية والعسكرية القيادية، وهو الذى أعلن عنه جورج بوش الابن حملة عالمية ضده، وشتى حرب ضد أفغانستان والعراق، اختلف حولهما حتى حلفاء أمريكا الأمريكيين وكلفت الولايات المتحدة ماليه وبشرية مشهورة، حتى صورتها فى العالم.

•لكن بارك اوباما، الذى تولى فترتين، فجاء عصر شعار المشاركه شريك آشيب بما فى ذلك العمل المنفرد، تحت وطاه حروب العراق، وافغانستان، ومبادرته حول الصراع الفلسطينى فقد ينضوى الفكر الامريكى الشرق الاوسط، وتحول هذا العمل إلى منطقة الشرق الأوسط مع فكر وعودها الاقتصادية والاستراتيجية، ولمرة الاسم فى التاريخ الأمريكى يجى الرئيس الأمريكى هو دونالد ترامب بسياساته الشعبية، وفى صدام مع رئاسته، ساهم شعار «الامريكا اولاً» فى إدارة شعارات حمائية بفرض الضرائب جمركية ضد لذلك. حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الصين، الذى عمق الخصومة معنا، كما استلمت شيدتها المتحدة مثل الإطلنطى، كما استلم الاتحاد الأمريكى لكرة القدم، وآخرون منهم بانه وضع أمريكا فى عداء مع العالم، منذ عام 2020 يعيش العالم مع إدارة ترامب، والذى رغم خبراته فى السياسة الخارجية، إلا ان سياسيه الخارجية تأثرت بالعدوانية والافتقار واضطرابات منذ نهاية الحرب الباردة، مباريات ممتدة بين باحثين أمريكيين حول المستقبل الدولى الثالث،. نظريات مثل: صدام الحضارات، وانتهى التاريخ، والقوة الناعمة، وتراجع فيلمة، بل وتراجع القيمين الديمقراطيين، إلى جانب الرؤساء الأمريكيين الذين تولو منذ نهاية الحرب الباردة، سوف يتردد فى هذه المقالات اسماء مفكريين وباحثين ساهموا فى الجدل حول سبب اختلاف الولايات المتحدة، اسماء مثل: جورج كينان، هنرى كينسجر، زب نجو بيرنسكى، ريتشارد هاس، روبرت كاجان، جوزيف ناى، فريد زكريا، فوكاياما، هذا بالإضافة إلى «الديمقراطيون» الذين كان العولمة. تواجد خاص فى إدارة جورج بوش الابن، وهم الذين حرصوا عليه على الحرب على العراق ومفهومه الوظيفة الديمقراطية فى المنطقة هذا الكتاب يضم مجموعة من المقالات التى تناقش قضايا الولايات المتحدة وعلاقاتها مع العالم، وحوارهما مع نفسها ومستقبلها، وتنتهى هذه المقالات المتبقية من المتحدين تقبل انتخابات رئاسية لأنها تمثل مرشحة لرئاسة أمريكا.

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس فى معادلة العلاقات المصرية / الصينية

سفير د. عزت سعد

saad.ezzat@gmail.com

تمثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أحد أهم المشروعات القومية والاستراتيجية فى مصر خلال العقود الأخيرة. فهى ليست مجرد منطقة صناعية أو لوجستية، وإنما منظومة متكاملة تجمع بين الموانئ والمناطق الصناعية ومراكز الخدمات البحرية، وسلاسل الإمداد، والطاقة، والتجارة الدولية.

وتبلغ مساحة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس نحو 455 كم2 وفق بيانات مجلس الوزراء عام 2025، ونحو 554 كم2 وفقاً لورقة عمل أعدتها وزارة الاستثمار عام 2026. ويفسر هذا الاختلاف بالتوسعات والتحديثات فى المشروعات والبنية التحتية خلال السنوات الأخيرة. وتضم المنطقة ستة موانئ بحرية رئيسية هى: ميناء شرق بورسعيد – ميناء غرب بورسعيد – ميناء العريش – ميناء العين السخنة – ميناء الأدبية – ميناء الطور. وتقع الموانئ الثلاثة الأولى على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، بينما تقع الموانئ الثلاثة الأخيرة على البحر الأحمر.

كذلك تضم المنطقة أربع مناطق صناعية رئيسية هى: منطقة شرق بورسعيد – منطقة شرق الإسماعلية – منطقة العين السخنة – منطقة القنطرة غرب. وتتنوع الأنشطة الاقتصادية فى المناطق الأربع، على التوالى، ما بين صناعات متنوعة مرتبطة بالميناء، وأخرى خاصة بالصناعات والخدمات اللوجستية، وثالثة خاصة بأكبر تجمع صناعى ولوجستى، يشمل شراكات مع مطورين صينيين (تيدا) ورابعة خاصة بالصناعات الغذائية والخفيفة.

ولا شك فى أن المنطقة تستمد أهميتها من موقع مصر الجغرافى الفريد عند ملتقى ثلاث قارات، وإطلالتها على البحرين المتوسط والأحمر، وارتباطها المباشر بقناة السويس، التى تعد أحد أهم الشرايين البحرية فى العالم. حيث يمر عبرها نحو 17٪ من تجارة الحاويات العالمية و 11٪ من التجارة البحرية. ولذلك، فإن المنطقة الاقتصادية، التى جذبت اكثر من 8,5 مليار دولار خلال 3 سنوات (2022 – 2025) يمكن أن تتحول إلى منصة إنتاج وتصدير عالمية، لا سيما فى ظل التغيرات المتسارعة التى يشهدها الاقتصاد الدولى، وإعادة ترتيب سلاسل الإمداد، ورغبة الشركات الكبرى فى تنويع مواقع الإنتاج وتقليل مخاطر الاعتماد على مركز واحد.

وغنى عن البيان أن الهدف الأساسى ليس فقط جذب الاستثمارات، وإنما تعظيم القيمة المضافة داخل مصر، وتوطين الصناعة والتكنولوجيا، وخلق

فرص عمل، وتنمية الصادرات وربط الاقتصاد المصرى بالأسواق الإقليمية والدولية.

وتعد المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بمثابة نقطة التقاء طبيعية بين مبادرة الحزام والطريق، - التى أطلقها الرئيس الصينى شى جينبينج فى عام 2013 وانضمت اليها مصر فى عام 2016 وتضم اليوم نحو 150 دولة عضو ونحو 30 منظمة دولية - والمصالح المصرية بالمعنى الجيوسياسى والجيواقتصادى أيضاً. فالمبادرة لا تقتصر على إنشاء طرق أو موانئ، بل تهدف إلى تعزيز الترابط بين الدول فى مجالات النقل والطاقة والتجارة والاستثمار.

وتشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والصين نمواً ملحوظاً، حيث بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين خلال عام 2025 نحو 20,78 مليار دولار، بزيادة تقارب 19,6٪ بالمقارنة بالعام 2024 (17,37 مليار دولار). مما يجعل الصين الشريك التجارى الأول لمصر. ويعكس هذا الرقم عمق التعاون الثنائى وتوسعه فى السنوات الأخيرة، خاصة بعد تبنى سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الاقتصادات الناشئة مثل مصر، ضمن مبادرة الحزام والطريق. ولعل من أبرز المؤشرات على هذا التوسع هو توقيع ثلاث اتفاقيات رئيسية خلال زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسى لبكين فى مايو 2024، والتى تركزت على قطاعات الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والمناطق الصناعية. أما الاتفاقية الأولى، فقد تعلقت بتقديم تمويل بقيمة 5 مليار دولار من بنك التنمية الصينى لدعم مشاريع الطاقة

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس فى معادلة العلاقات المصرية / الصينية

هينجشينج الصينية تضع حجر الأساس لمصنع نسيج بـ ٧٠ مليون دولار فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

الشمسية فى مصر، وهى خطوة تتماشى مع رؤية مصر 2030، التى تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية. وتتعلق الاتفاقية الثانية بتمويل قيمته 3 مليار دولا لتحديث محطات السكك الحديدية، وهو استثمار استراتيجى فى قطاع البنية التحتية الذى يعد حيوياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويستجيب للاحتياجات المتزايدة من النقل البرى بين المناطق الصناعية والمدن الجديدة. أما الاتفاقية الثالثة، والتى تهمنا فى سياق الحديث عن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، فتركز على إنشاء منطقة صناعية صينية فى المنطقة الاقتصادية الخاصة لقناة السويس (Teda – Sokhna)، والتى تستضيف حالياً حوالى 200 شركة صينية.

هذه المنطقة تمثل نقطة جذب استراتيجية للشركات متعددة الجنسيات بفضل موقعها الجغرافى المتميز وشبكة الربط اللوجستى عبر قناة السويس، مما يجعلها عنصراً محورياً فى توسعة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر. فى المقابل، فإن هذه المشاريع لا تخدم فقط الأهداف التنموية المصرية، بل تتماشى أيضاً مع طموحات الصين فى تعزيز مصالحها الاقتصادية عبر أسيا وإفريقيا من خلال مبادرة الحزام والطريق، التى تسعى إلى تقوية الروابط التجارية عبر شبكة من البنى التحتية والاستثمارات المشتركة.

وتمثل زيارة الرئيس الصينى شى جينبينج لمصر فى الفترة من 31 أغسطس إلى 3 سبتمبر 2026، محطة مفصلية فى العلاقات الثنائية. فقد ركزت الزيارة – والتى تزامنت مع الاحتفال بمرور 70 عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (30 مايو 1956) – على تحويل الشراكة الاستراتيجية الشاملة إلى مشروعات ملموسة، خاصة فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والطاقة المتجددة، والتصنيع المحلى، والتكنولوجيا المتقدمة، مع تعزيز التنسيق السياسى حول القضايا الإقليمية والدولية.

فى السياق عاليه، شهدت الزيارة إطلاق المرحلة الثالثة من المنطقة الصناعية المصرية / الصينية داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وقد حدد البيان المشترك قطاعات رئيسية لهذه المرحلة الثالثة منها: الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية – طاقة الرياح)، صناعة السيارات، وخاصة المركبات الكهربائية، المنسوجات والألياف الكيميائية، الصناعات الهندسية والمعدات الكهربائية، تحلية المياه باستخدام الطاقة النظيفة.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى الاستثمارات الصينية المتراكمة فى المنطقة يبلغ أكثر من 4,7 مليار دولار فى مجالات مواد البناء، معدات البترول والمعدات الكهربائية. وقد ساهمت مشروعات صينية فى تعزيز إمدادات الكهرباء، منها مشروع محطة فرعية للطاقة الشمسية وفر نحو 16,000 جيجا وات / ساعة منذ تشغيله. وتبلغ نسبة العمالة المصرية فى بعض المشروعات المشتركة مع الصين نسبة 97٪، مع تدريب مهندسين وفنيين مصريين ووصول بعضهم إلى مناصب إدارية عليا.

ومما لا شك فيه أن الانتقال إلى المرحلة الثالثة من المنطقة الصناعية المصرية /

توقيع عقد بـ100 مليون دولار مع مجموعة صينية لإنشاء مجمع للملابس الجاهزة

الصينية يؤشر لعدد من الدلالات أبرزها:

•الانتقال من التصنيع التقليدى إلى صناعات ذات قيمة مضافة أعلى وتقنيات أكثر تقدماً.

•تعميق توطين الصناعة، وليس فقط التجميع.

•ربط الإنتاج فى مصر بأسواق التصدير إلى إفريقيا وأوروبا والدول العربية.

•تعزيز دور المنطقة الاقتصادية لقناة السويس كمركز إقليمى للصناعة النظيفة واللوجستيات. وعلاوة على ما تقدم، أشار البيان المشترك إلى مواءمة رؤية مصر 2030 مع مبادرة الحزام والطريق الصينية، بهدف تحويل مصر إلى مركز إقليمى للصناعة، واللوجستيات، والطاقة النظيفة، والاقتصاد الرقمى، يربط أسيا وإفريقيا.

وتشمل مجالات التعاون فى الطاقة النظيفة، والتى تحظى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بنصيب كبير من المشروعات الخاصة بها: مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، تخزين الكهرباء، الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، تحلية المياه بالطاقة المتجددة، وتصنيع مكونات محطات الطاقة النظيفة محلياً. ومن شأن هذه المشروعات دعم أمن الطاقة المصرى من خلال تنويع مصادر الكهرباء، وخفض الانبعاثات وتمكين الصناعات المصرية من تصدير منتجات منخفضة الكربون إلى أسواق تفرض معايير بيئية صارمة، وخلق فرص عمل فى قطاعات جديدة (الطاقة – التصنيع الأخضر – الخدمات الفنية).

وتجدر الإشارة الى أنه فى إطار سياسة تنويع الخيارات بما يحقق مصالح الدولة المصرية وأمنها القومى، تسعى مصر الى جذب الاستثمارات الأجنبية للمنطقة الاقتصادية من جميع الدول وليس فقط من الصين. وعلى سبيل المثال، وخلال محادثات وزير النقل كامل الوزير مع نائب مساعد وزير التجارة الأمريكى مارك ميتشيل على هامش مؤتمر «البنية التحتية للموانئ والابتكار البحري»، الذى نظمه المكتب التجارى بالسفارة الامريكية بالقاهرة الاثنين 24 أغسطس 2026، عرض الوزير على واشنطن قائمة مشروعات استثمارية فى مجال النقل واللوجستيات منها «إدارة وتشغيل المحطات، وإقامة مناطق صناعية لوجستية مشتركة».

وأكد الوزير فى إفادة رسمية أن من بين المشروعات المقترحة «التعاون فى مجال إدارة عدد من المحطات بالموانئ وجذب خطوط ملاحية أمريكية، الى جانب إقامة مناطق لوجستية صناعية مشتركة فى ظهر هذه المحطات، يتم من خلالها تصنيع المنتجات الموجهة للتصدير الى الولايات المتحدة الامريكية، واستيراد المواد الخام والخامات الأولية من أميركا لإعادة تصنيعها فى مصر» بما «يسهم فى جعل مصر مركزاً للصناعات الامريكية فى الشرق الأوسط والمنطقة».

والخلاصة هى أنه من خلال إطلاق المرحلة الثالثة من المنطقة الصناعية المصرية / الصينية فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وتعزيز التعاون المالى والتجارى والتكنولوجى بين مصر والصين، بجانب التنسيق السياسى، هناك أساس متين لتحويل مصر – من خلال هذه المنطقة – إلى مركز إقليمى للصناعة النظيفة، واللوجستيات، والتكنولوجيا، يربط بين أسيا وإفريقيا وأوروبا. وبطبيعة الحال، فإن النجاح الحقيقى سيعتمد على قدرة الجانبين – خاصة مصر – على ترجمة هذه الاتفاقيات إلى مشروعات ملموسة، ذات قيمة مضافة عالية تساهم فى خلق فرص عمل وتنويع الصادرات، وتعزيز أمن الطاقة والمياه، مع الحفاظ على التوازن فى المصالح.

مصر وافريقيا .. نماذج للتعاون والبناء

سفير أشرف عقل

قام المصريون القدماء برحلات متوالية فى القارة الافريقية منذ مايقرب من ٢٥٠٠ عام قبل الميلاد بحثا عن منابع النيل ، وكانت أشهر رحلاتهم فى عصر الملكة حتشبسوت ، والتى توجهت فيها السفن المصرية إلى بلاد بونت ، وقد سجلت تفاصيل تلك الرحلة على جدران معبد حتشبسوت بالبر الغربى بالأقصر ، والذى يعرف بإسم «معبد الدير البحرى» .

وفى العصر الحديث ، اتسمت العلاقات المصرية الافريقية ، بداية من حكم محمد على باشا بكثرة الفتوحات فى مناطق القارة قبل أن تتكون الدول والحكومات فيها ، حتى وصلت إلى عمق إفريقيا ، وأصبحت حدود مصر حتى خط الاستواء جنوبا ، وبلاد الحبشة شرقا ، وقد رفع العلم المصرى فى تلك المناطق ، وتم اكتشاف بحيرات منابع النيل ، والسيطرة على الساحل الشرقى للقارة ، والتحكم فى المجرى الملاحى للبحر الأحمر ، وتأمين قوافل التجارة بين الشمال والجنوب والشرق والغرب .

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، دعمت مصر حركات التحرر الافريقية التى تفجرت بقوة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث احتضنت زعماء هذه الحركات ، وأمدتهم بالمال والسلاح والدعم السياسى والدبلوماسى ، وكان مقر الجمعية الافريقية بالزمالك ملتقى مهما لهؤلاء جميعا .

وقد وضعت ثورة يوليو ١٩٥٢م أسس الاستراتيجية السياسية المصرية تجاه القارة الافريقية ، انطلاقا من حقائق التاريخ والجغرافيا ، واستهدافا لتحقيق مصالح الأمن القومى المصرى . وقد أنشأت مصر الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا ومقره وزارة الخارجية المصرية ، حيث قدم المعونة الفنية للدول الافريقية المتمثلة فى الخبراء والفنيين والأساتذة من الأزهر الشريف والجامعات والأطباء والعمالة الفنية ، كما اسهمت مصر فى إقامة السدود وتوليد الكهرباء المائية وغيرها من المشروعات ، وكان هناك أكثر من ٥٢ مكتبا لثلاث شركات من القطاع العام المصرى تعمل فى مجال التجارة الخارجية من أهمها شركة النصر للاستيراد والتصدير .

وكان للدور الفاعل الذى قامت به مصر فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر أثره الفعال فى إعلاء شأن إفريقيا على مستوى المحافل الدولية ، الأمر الذى أدى إلى اقرار الأمم المتحدة ليوم يحمل اسم القارة السمراء ، كما تحقق اكبر إنجاز إفريقى فى ٢٥ مايو ١٩٦٣م بصدور ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، التى ساهمت مصر فى انشائها ، كما أسهمت فى تأسيس تجمعى الكوميسا والساحل والصحراء ، كما تبنت مبادرة النيباد ، وجاء تأسيس الاتحاد الأفريقى بعد أن ظلت إفريقيا حتى منتصف القرن العشرين مسرحا للتنافس الاستعمارى لعدد من الدول الأوروبية التى سيطرت عليها واستغلت مواردها .

وقد سعت مصر فى أعقاب ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م ، و٣٠ يونيو ٢٠١٣م ، إلى استعادة الدور المصرى فى إفريقيا كإحدى دوائر الأمن القومى المصرى ، خاصة فى ظل العلاقات التاريخية والمصالح الحيوية بين مصر ومحيطها الافريقى ، حيث سعت مصر لاستعادة دورها التاريخى فى القارة من خلال رؤية استراتيجية تتضمن : ملف مياه النيل ، الاتفاقية الإطارية للتعاون فى حوض النيل ، علاقات مصر مع كل من : دول حوض النيل ، دول القرن الافريقى ، دول الجنوب الافريقى ، ودول الحزام الاسلامى ووسط وغرب إفريقيا .

وقد قامت الدبلوماسية المصرية بجهد كبير لإعادة مصر إلى مكانتها فى القارة الأفريقية بشكل عام ، ودول حوض النيل بشكل خاص ، وقد نجحت تلك الجهود فى حشد التأييد الأفريقى لاستئناف مصر لأنشطتها بالاتحاد الأفريقى ، وذلك عقب اجراء انتخابات الرئاسة المصرية فى عام ٢٠١٤م .

ومع تولى الرئيس السيسى الحكم فى مصر فى يونيو ٢٠١٤م، انتهج سياسة جديدة فى علاقة مصر بأشقائها الأفارقة ، حيث تميزت توجهات مصر الافريقية بأنها أكثر شمولية من سابقاتها ، إذ تضمنت توطيد العلاقات الاقتصادية والأمنية والثقافية والتجارية ، ونجحت القيادة المصرية فى إعادة الدور المصرى بعد حوالى عام واحد من تجميد مشاركة مصر فى أنشطة الاتحاد الأفريقى ، حيث وافق مجلس السلم والأمن الأفريقى على إنهاء هذا التجميد ، لتعود مصر إلى الحضن الأفريقى من جديد كدولة فاعلة قوية .

حرصت مصر على الاستجابة للاحتياجات التنموية لدول حوض النيل وفقا لأولوياتها فى المجالات المختلفة ، سواء من خلال المبادرة المصرية لتنمية حوض النيل ، أو الدور الرائد للوكالة

منتدى الشراكة الروسية-الأفريقية

المصرية للشراكة من اجل التنمية ، والتى حلت محل الصندوق المصرى للمعونة الفنية ، خاصة فى مجالات الطاقة والرى والصحة والزراعة وغيرها ، كما عقدت العديد من اللجان المشتركة مع دول حوض النيل لمتابعة ماتم توقيعه من اتفاقات ، بالإضافة إلى تكثيف الزيارات الثنائية على المستويات الرئاسية والوزارية وغيرها ، كما حرص الرئيس السيسى على التواصل المستمر مع القادة الأفارقة .

جاء انتخاب مصر لترأس دورة الاتحاد الافريقى عام ٢٠١٩م ، تقديرا لدورها الريادى فى القارة ، وقد عملت مصر خلال رئاستها على دعم أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ ، من خلال تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية ، لتحقيق الأهداف الرئيسية للأجندة وهى : تحقيق التنمية المستدامة ، والقضاء على الفقر وفق التوقيت الزمنى المحدد لها .

وقد حققت مصر أثناء رئاستها للإتحاد الافريقى إنجازات عديدة على المستويات الاقتصادية والثقافية والأمنية والسياسية والرياضية والاجتماعية والشبابية والصحية من أهمها :

- إطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة الافريقية خلال القمة الاستثنائية التى عقدت بالنيجر عام ٢٠١٩م ، حيث وقعت عليها ٥٤ دولة ودخلت حيز النفاذ .
- إنشاء صندوق مخاطر الاستثمار فى إفريقيا ٢٠١٨م .
- الإعلان عن العديد من المشاريع فى مجال النقل خلال مؤتمر المدن الافريقية فى يونيو ٢٠١٩م .
- استضافة المؤتمر الاقتصادى الافريقى فى ديسمبر ٢٠١٩م ، بشرم الشيخ .
- توقيع اتفاقية استضافة مصر لمركز الاتحاد الافريقى لإعادة الإعمار بعد النزاعات فى ٢٠١٩م ، والذى اقترحت مصر انشاءه .
- احتضنت مصر مؤتمر نواب العموم بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى ٢٠١٩م .
- استضافت مصر القمة الافريقية المصغرة لمناقشة تطورات الوضع فى السودان فى ٢٠١٩م .
- زيادة المنح الدراسية المقدمة للطلاب الأفارقة للدراسة فى الجامعات المصرية .
- تنظيم أكبر بطولتين فى القارة الافريقية للمنتخبات الأولى « بطولة أمم افريقيا للكبار » ، وكذلك بطولة أمم إفريقيا تحت ٢٣ عاما ، وذلك فى عام ٢٠١٩م .
- المشاركة فى منتدى شباب العالم ٢٠١٩م بشرم الشيخ ، والذى حقق نتائج عديدة على المستوى الافريقى .
- تطوير المراكز الإسلامية المصرية فى عدد من الدول الافريقية ، ومشاركة الكوادر الافريقية فى مسابقات وزارة الاوقاف المصرية ، وفى مؤتمرات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ورعاية عدد من الطلاب الوافدين ماليا ، وغيرها .
- تدشين عدد من المبادرات الصحية مثل مبادرة الرئيس السيسى لعلاج مليون إفريقيا من فيروس سى من ١٨ دولة أفريقية .
- نقل الخبرات المصرية فى علاج الملاريا إلى عدد من الدول الافريقية ، وتقديم وحدات للغسيل الكلوى إلى البعض منها ، وغير ذلك .

شارك رئيس الوزراء المصرى فى ٢١ أغسطس ٢٠٢٦م فى تدشين سد جوليوس نيريرى ، وهو أكبر مشروع كهرومائى فى تاريخ تنزانيا ، يقع على نهر روفيجى داخل محمية «سيلوس» فى جنوب تنزانيا بمنطقة «مورغورو» . وقد سمى السد باسم الزعيم التاريخى «جوليوس نيريري» الأب الروحى للشعب التنزانى . وقد نفذ المشروع تحالف مصرى خالص من : شركتى «المقاولون العرب» و«السويدى إليكتريك» . كان قد تم توقيع العقد فى ديسمبر ٢٠١٨م ، بحضور الرئيس التنزانى السابق ورئيس الوزراء المصرى د. مصطفى مدبولى ، وقد شارك فى التنفيذ نحو ١٧٠٠ مهندس وفنى مصرى ضمن فريق عمل ضم حوالى ١٢ ألف عامل .

وقد قدمت مصر المشروع كنموذج لدعمها لحقوق دول حوض النيل فى التنمية بما لا يضر بدول المصب ، وفى إطار سعيها الدؤوب للتعاون مع هذه الدول وليس التعارض . وقد أكد رئيس الوزراء المصرى أن نجاح السد « يدحض ما كان يُثار فى السابق حول معارضة مصر للتنمية فى دول حوض نهر النيل» ، وشدد على أن «ملف نهر النيل أمر وجودى بالنسبة لمصر» مع استمرار دعم التنمية فى الدول الشقيقة .

يعد المشروع تحولا من مجرد انشاء سد أو محطة كهرباء إلى «رمز للتعاون التنموي» و « أيقونة للشراكة الاستراتيجية بين مصر وتنزانيا » ، كما يعكس قدرة الشركات المصرية على تنفيذ المشروعات العملاقة فى إفريقيا ، وخاصة دول حوض النيل التى تعد تنزانيا جزءا منها ، ومن دول المنبع ، وتقع أجزاء من أراضيها ضمن ٣ ٪ من مساحة الحوض ، وتطل على بحيرة فيكتوريا المصدر الرئيس للنيل الأبيض . لذا فإن دعم مصر لمشروعات التنمية هناك هو جزء من « دبلوماسية السدود » ، واستعادة الزخم للعلاقات المصرية الإفريقية . كما أنه دليل عملى على أن مصر يمكن أن تكون شريكاً فى تنمية إفريقيا ، وأن التعاون ممكن مع الحفاظ على الحقوق المائية . كما وصف المسؤولون السد بأنه : «نموذج حى وملهم للتكامل الإفريقى بأيادٍ وعقول مصرية «

نظرية القيمه والمرونه العكسيه للطلب

سفير محمد عبدالمنعم الشاذلى

درسنا فى علم الاقتصاد نظرية القيمه التى تبحث فى تسعير الاشياء وتقييمها والتى بدأت بان القيمه القيمه تحسب من قيمة وسعر المواد الداخله فى صناعة المنتج فعليه مصنوعه من الذهب سعرها اكبر من اخرى مصنوعه من الحديد ولكن ذلك لا يفسر لماذا الذهب اغلى من الحديد ولا يفسر لماذا تبلغ قيمة لوحه رسمها فنان عظيم مثل دافنشى تباع بملايين الدولارات

المواد المستخدمه من رق وألوان لا يتجاوز ثمنها دريهمات قليله نظريه اخرى تذهب إلى كم الجهد المبذول فى صنعها ويضمد ذلك ان الجهد الهائل المبذول فى تكسير احجار الجبل لا يجعل ثمن الحجر يساوى ثمن الذهب وقال البعض ان القيمه تحددها حاجتنا إلى السلعه وضرورتها لحياتنا إلا ان اهم الأشياء فى حياتنا مثل الماء والهواء هى ارخص ما فى الحياه حتى استقرت النظريه إلى ان القيمه تحددها الندره ومستوى الطلب على السلعه.

واستمرت النظريه تشرح لنا ان زيادة السعر يؤثر على الطلب على السلعه ويسمى تأثير السعر على الطلب بمرونة الطلب وهناك سلع ضروريه يصعب الاستغناء عنها مثل الخبز فى الشرق الاوسط والأرز فى شرق اسيا وكذلك أشياء مثل الدواء مرونتها ضعيفه لعدم القدره عل الاستغناء عنها ويتحمل المستهلك ارتفاع السعر خانعا وهناك سلع لها بدائل فائذا ارتفعت اسعار المانجو يمكن للمستهلك ان يشترى البطيخ واذا ارتفعت ايجارات شقق المصيف فى الاسكندريه يمكن للمصطاف ان يمضى الصيف فى رأس البر وهذا طلب عالى المرونه

إلا ان هناك سلع تخالف ذلك يمرونه عكسيه وهى السلع الزخرفية التى لا فائده حقيقيه منها إلا الإعلان عن المكانه الاجتماعيه وهى كلما زاد سعرها زاد

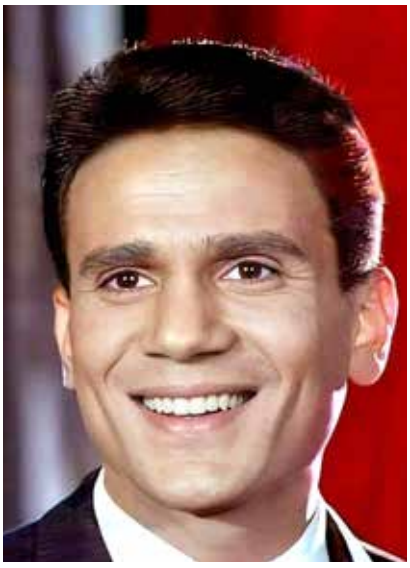

عبد الحليم حافظ

الطلب عليها مثل المجوهرات وألماس

فاذا انخفض سعر الماس صار لا فرق بينه وبين الزجاج المصقول وعندما يدفع المشترى الثمن الباهظ فانه يشترى سمعه قبل ان يكو يشترى سلعه.

ولعل هذا السلوك يمتد أصله إلى سن الصبا والمراهقه فالصبى الصغير يعمد إلى شراء السجائر ليشترى سمعه بين اقرانه من التلاميذ الصغار بانه صار رجلا ويتطور الأمر فى سن المراهقه عندما يحشو سجائره بالمخدرات لتزداد سمعته بين اقران السؤ

إذا نظرنا إلى سلوك المجتمع اليوم نجد شيوع شراء السمعه والمكانه قبل شراء السلعه

فى زمن مضى كان الصفوه اقتصاديا واجتماعيا يصطافون فى عشش راس

زكريا أحمد

لوحة العشاء الاخير للفنان ليوناردو دافنشي

ام كلثوم

البر اليوم لتحقيق المكانه لابد ان يكون المصيف فى فيلا فاخره فى الساحل الشمالى مفروشه بصالونات فاخره والجيت سكى والبيتش باجى من مستلزمات البلاج الافراح المليونيه الباذخه التى الغرض منها ليس الفرحه ببدايه حياه زوجيه جديده سعيده وسط الاهل والاصدقاء المقربين بقدر ما هى اعلان عن القدره وشراء السمعه والمكانه الاجتماعيه

ولعل اخبث ظواهر هذا المرض الخبيث هى شراء السمعه فى المجال العلمى بالحصول على الشهاده بالغش والتدليس بدلا من التحصيل العلمى لشراء المكانه الاجتماعيه

الشذوذ فى المجتمع يخلق الشذوذ فى الطلب كنا مجتمع سوى نسهر ليلة الخميس حول الراديو للاستماع إلى ام كلثوم ويحرص البعض على حضور حفلاتها للاستماع اليها تشدو بأرقى الكلمات من نظم شوقى ورامى واحمد شفيق كامل والحان السنباطى ومحمد القصبجى وزكريا احمد ومحمد عبد الوهاب وهى ترتدى ثوب انيق محتشم وكل ما يحيط بها ينبض بالاحترام والوقار فينعكس ذلك على الجمهور فيعبر عن اعجابه بأسلوب راقى محترم وشاهدنا حفلات فريد الاطرش وعبد الحليم حافظ بمظهرهم المفعم بالرجوله ونترحم على هذه الايام ونحن نشاهد حفلات لمحسوبين على الفن مخنثين من يلبس على عنقه العقود ويحلى أذنيه بالأقراط ويتعرى على المسرح كراقصات الاستربتيز و من يلبس الفساتين النسائيه ويخرج منهم كلام متدنى بالحان نشاز

ورغم ذلك يتهافت عليهم الجمهور ودفع فى التذاكر ما يوازى دخل موظف كادح فى الشهر او اكثر بعد ان كنا ندفع لمشاهدة قمم الفن ما لا يتجاوز خمسة جنيهات

يثير ذلك تساؤل هل افسد الفن ذوق الجمهور ام افسد الجمهور ذوق الفن ولعل ذلك سفسطه مثل التساؤل من اتى اولا البيضه ام الدجاجه

هناك عرض خطير لمرض اكثر خطوره علينا ان نعى لذلك ونشخص والمرض ونحلله ونعمل على علاجه والا استفحل المرض واستمر اثره على القيم والاخلاق والذوق العام واستمر شراءنا السمعه قبل السلعه

محمد عبد الوهاب

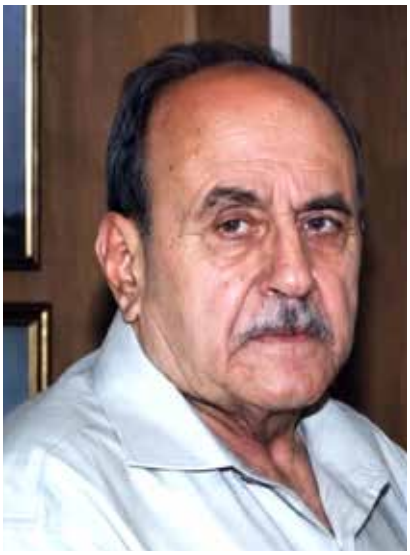

احمد شفيق كامل

رياض السنباطى

أهداف ونتائج زيارة رئيس البرلمان الإيرانى للعراق

سفير رخا أحمد حسن

rakhahassan@yahoo.com

تمت زيارة رئيس البرلمان الإيرانى، محمد باقر قاليباف، للعراق على مدى نحو ثلاثة أيام من مساء الأربعاء 19 أغسطس إلى صباح السبت 22 أغسطس 2026، تحت ظروف عاجلة وضاغطة فى مقدمتها مجمل العلاقات الإيرانية العراقية فى المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والأمنية، والتصعيد الأمريكى المستمر ضد إيران سواء بالحصار البحرى للموانئ الإيرانية وتأثيره على إيران وتهديد الدول التى لا تلتزم بتطبيق هذه العقوبات،

وما لذلك كله من آثار سيئة للغاية على حياة الإيرانيين ومواجهتهم صعوبات معيشية كبيرة. وهذا كله يتطلب تفعيل التفاهم والتعاون بين إيران ودول الجوار وفى مقدمتها العراق.

حرص قاليباف، فى تصريحاته خلال الزيارة، على إبراز البعد السياسى والإقليمى لزيارته والوفد المرافق له، ووصف المقاومة فى العراق بأنها أصبحت عنصراً أساسياً من قوة العراق، وأن طهران وبغداد، نتيجة العلاقات بينهما نحو تعزيز نظام إقليمى جديد، بعيد عن التدخلات الأجنبية، وأن زيارته تأتى فى إطار تعزيز التعاون بين دول المنطقة وبناء ترتيبات أمنية جديدة. وهذا مؤشر لتصور إيرانى أوسع لدور الفصائل المسلحة فى المعادلات الأمنية الإقليمية. وتشير تحركات إيران الأخيرة إلى أن ملف سلاح الفصائل العراقية أصبح جزءاً أوسع بين إيران والقوى العراقية، وليس مجرد خلاف داخلى حول تطبيق قرار حصر السلاح بيد الدولة. وقد سبق زيارة قاليباف زيارة غير معلنة لقائد «فيلق القدس» فى الحرس الثورى الإيرانى، إسماعيل قاآنى، حيث أجرى عدة لقاءات تناولت ملف سلاح الفصائل والتطورات الإقليمية.

وأكد قاليباف دعم إيران للبرنامج الحكومى العراقى فيما يتعلق بوضع إطار قانونى ينظم السلاح ويجعله تحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة، والتزام إيران بالاتفاقية الأمنية المبرمة بين البلدين. وتأتى الزيارة فى وقت يحتدم فيه السجال بين بعض الفصائل المسلحة الموالية لإيران، واقتراب موعد انسحاب قوات التحالف الدولى ضد داعش، وهى قوات أمريكية بالدرجة الأولى، فى 30 سبتمبر 2026 وربط نزع سلاح الفصائل بتاريخ رحيل القوات الأمريكية. وهما أمران غاية فى الأهمية بالنسبة لإيران، حيث تمثل الفصائل أذرعتها فى العراق ولبنان واليمن ويهمها ما سيؤول إليه مستقبلها إزاء السعى الأمريكى الدءوب بالعمل على تصفية هذه الأذرع الإيرانية لقصقصة أجنحتها ونفوذها فى المنطقة. كما أن قرب انسحاب القوات الأمريكية من العراق، إن تحقق فعلاً فى موعده المحدد، فإن ذلك يتماشى تماماً مع الهدف الإيرانى المعلن وهو العمل على خروج القوات الأمريكية من دول المنطقة والكف عن التدخل فى شئونها.

وقد صدرت عن بعض الفصائل المسلحة بيانات حادة، خاصة من جانب كتائب حزب الله التى ترفض تسليم ما تسميه سلاح المقاومة. وأوضحت الحكومة أنها لن تنجر إلى معارك كلامية أو مواجهات غير مدروسة، وأنها ماضية فى تطبيق الدستور والقانون، خاصة وأن بيانات وتصريحات الفصائل ذات طابع تحريضى أو تهديدى ضد رئيس الوزراء الزيدى، وتعبر عن مدى الضغوط التى تواجه مشروع حصر السلاح بيد الدولة، وعدم رد الزيدى عليها وإصراره على تنفيذ الخطة ضمن الجدول الزمنى المحدد، أدى إلى وضع القوى المنضوية تحت لواء الإطار التنسيقى الشيعى أمام معادلة صعبة، إذ تجد نفسها بين دعم إقليمى ودولى يحظى به رئيس الوزراء، وضغوط سياسية وملفات فساد طالت بعض الشخصيات المرتبطة بالإطار التنسيقى، وهو الأمر الذى دفع أطرافا داخل الإطار إلى البحث عن تسوية تمنع حصول مواجهة شيعية-شيعية. ويجرى بحث تمديد مهلة حصر السلاح بيد الدولة بإقناع الزيدى أن عملية حصر السلاح حققت تقدماً، وأن بقاء فصيلين أو أكثر يمكن التعامل معهم من خلال الحوار بدلاً من الدخول فى مواجهة مسلحة. بينما يرى رئيس الوزراء المدعوم من القضاء أن أى تراجع عن الموعد المحدد أو عن جوهر الخطة سيجعله رئيس حكومة منزوع الصلاحيات، وهو ما تحاول بعض الفصائل تكريسه بالتشكيك فى شرعيته السياسية، ووصفه بأنه ما زال رئيس وزراء مكلف، وانتقاده بسبب صغر سنه.

وان المقترح الذى بحثه قاليباف مع الفصائل، ومع رئيس الوزراء الزيدى وبعض قادة الإطار التنسيقى الشيعى، مبنى على تجميد «الأسلحة الثقيلة للفصائل»، مع طرح فكرة نقل جزء كبير منها إلى إيران كوديعة لحين استكمال الحوار، وهو طرح يحفظ ماء الوجه للأطراف التى تعتبر أن السلاح «سلاحاً شيعياً» لا يمكن التفاوض عليه، ودون الاضطرار لقطع علاقاتها بالكامل مع رئيس الوزراء والقوى الشيعية المؤيدة له، فضلاً عن أن القوى السنية والكردية داعمة لمسار حصر السلاح بيد الدولة.

ومطروح بعض السيناريوهات من بينها احتمال استقالة الزيدى، وهو ما ترغب فيه بعض القوى المتورطة فى الفساد لإعادة خلط الأوراق، وقد يلجأ الزيدى لمخاطبة الرأى العام العراقى مباشرة للدفاع عن موقفه، مما قد يضعف موقف خصومه الرئيسيين، خاصة إذا حظى بدعم مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدرى والذى يمثل إحدى أبرز الكتل السياسية الشيعية. وأن مكافحة الزيدى للفساد يجعله أكثر قبولاً لدى الرأى العام العراقى، إلى جانب التزامه أثناء زيارته واشنطن بتنفيذ حصر السلاح

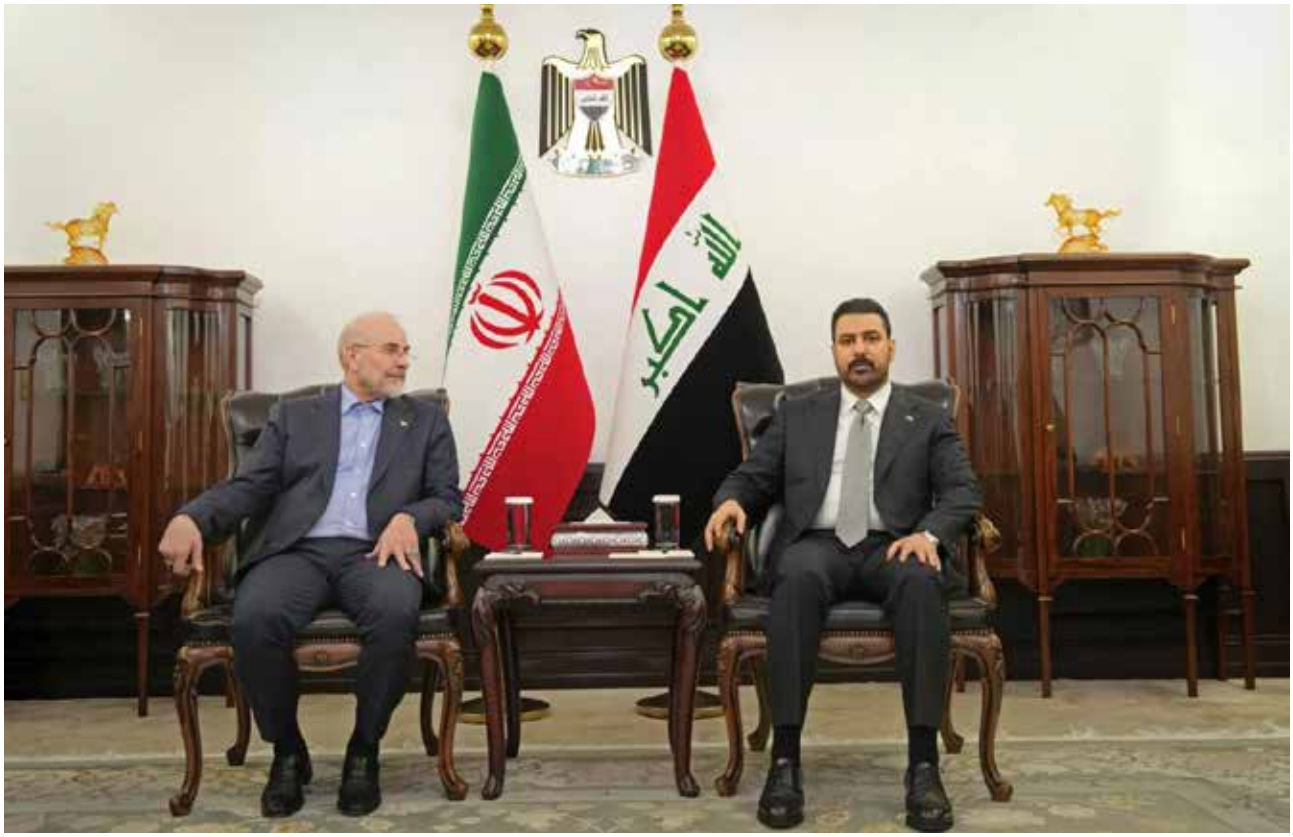

رئيس الوزراء العراقى على الزيدى مستقبلاً رئيس البرلمان الإيرانى محمد باقر قاليباف

بيد الدولة فى الموعد المحدد، وتراجعه عنه قد يؤثر على استكمال الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من العراق. ورغم تكرار الحكومة القول بأن مسألة حصر السلاح بيد الدولة شأن عراقى لا يناقش فى العواصم الأخرى، إلا أن ارتباط بعض الفصائل المسلحة بإيران، واهتمام بالموضوع واشنطن، يقتضى مناقشته فيهما.

وقد بدأت بوادر لتعديل موعد حصر السلاح بيد الدولة، بطرح فكرة إحالة الموضوع للبرلمان لمناقشته ومن ثم تتحول مسألة الالتزام بالموعد من عدمه إلى البرلمان وتزيل الحرج عن الحكومة. كما أن حيدر العبودى، المتحدث باسم الحكومة العراقية، قال أن 30 سبتمبر 2026 هو موعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وليس آخر مهلة للفصائل لحصر سلاحها بيد الدولة، وأن الحوار مع الفصائل يسير بانتظام، وقد حقق تقدماً ملحوظاً لانطلاقه من قوانين سيادة الدولة ومصالح الشعب العراقى.

وأوضح الزيدى أن الخلاف مع الفصائل ينصب اساسا على آليات تنفيذ القرار، والتى تتكون من ثلاث خطوات، الأولى عدم ممارسة الأعمال العسكرية، والثانية تسليم السلاح للحكومة، والثالثة فك الارتباط، أى أن الفصائل لن تكون قادرة على تحريك وتوجيه مقاتليها، بل الحكومة الاتحادية من خلال هيئة الحشد الشعبى.

وقد بحث قاليباف مع المسئولين العراقيين العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على ضوء ما أعلنته واشنطن من تصعيد فرض أقسى العقوبات الاقتصادية والمالية على إيران وإلزام الدول الأخرى بتطبيقها، خاصة وأن واشنطن سبق أن أعفت العراق بالسماح باستيراد الغاز والكهرباء من إيران فى ظل المقاطعة الاقتصادية السابقة. وبحث قاليباف مسألة الديون المتراكمة على العراق والتى تبلغ نحو 12 مليار دولار أمريكى تتعلق أساساً باستيراد الغاز والكهرباء من إيران، إلى جانب أموال متراكمة فى حسابات عراقية لا تستطيع بغداد تحويلها مباشرة إلى إيران بسبب العقوبات الأمريكية والقيود المصرفية التى قد تعرض البنوك والمؤسسات المالية العراقية لعقوبات أمريكية. والعراق ملزم قانوناً بالسداد، ولكنه لا يستطيع دون موافقة الخزانة الأمريكية. وشدد قاليباف على ضرورة إنهاء الاعتماد على العملة الأمريكية واعتماد العملات المحلية فى المبادلات التجارية. وهو مطلب يتعذر على العراق تطبيقه نظراً لأن حصيلة صادرات البترول العراقى بالدولار الامريكى تودع فى بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى (البنك المركزي) فى نيويورك ثم تحول على دفعات إلى الحكومة العراقية وسبق أن استخدمتها واشنطن للضغط على بغداد فى أمور معينة بتأخير تحويل هذه الدفعات.

وسبق أن أوضح الزيدى أن العراق يمر بظروف اقتصادية عصيبة وصعبة جراء التطورات الإقليمية وإغلاق مضيق هرمز وهو ما يمثل عقبة رئيسية أمام صادرات البترول العراقية. وقد عملت الحكومة العراقية على إيجاد مسارات بديلة لتصدير البترول وتفعيل المنافذ الحدودية، والتعامل مع تداعيات الأزمة، والعمل على توسيع تصدير البترول عن طريق ميناء جيهان التركى، وبانياس والعقبة. وإزاء هذا الوضع، فقد سمحت إيران بعبور ناقلات نفط عراقية مضيق هرمز مع خضوعها لأشد التدابير العسكرية وانعدام الأمن فى المضيق، حيث أوضح العراق لقاليباف أهمية مضيق هرمز لمعظم صادرات البترول العراقية.

وصرح قاليباف فى ختام زيارته أن إيران لن تتدخل مطلقاً فى الشئون الداخلية للعراق لأنه يمثل البلد الأول الذى يمكن لإيران أن تؤدى معه دوراً مؤثراً فى النظام الأمنى الجديد فى المنطقة، خاصة وأن القوات الأجنبية على وشك الانسحاب النهائى والحاسم بعد سنوات عديدة من احتلالها أرض وسماء العراق.

رغم عدم اعلان نتائج محددة لزيارة قاليباف، إلا أنها زيارة بالغة الأهمية فيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين فى ظل العقوبات الأمريكية على ايران، واحداث ايران انفراجة لصادرات بترول العراق عبر مضيق هرمز، وما سيكون عليه مستقبل الفصائل العراقية وارتباطها السياسى والمذهبى بإيران، إلى جانب التنسيق الأمنى بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، كلها موضوعات بالغة الأهمية لمستقبل العلاقات الإيرانية العراقية.

انتخابات إسرائيل 2026(صراع اليمين ضد اليمين) وازمة ثقة عامة

د. محمد رجائي
بمجلس الأمن القومي

لم تعد الانتخابات الإسرائيلية المقبلة مجرد منافسة تقليدية بين معسكرين سياسيين، بل تحولت إلى معركة متعددة المستويات داخل المعسكرات نفسها، فنتنياهو أمام خارطة سياسية متحركة فى مقدمتها معسكر اليمين الذى يقوده حيث تكمن المشكلة التى تواجه رئيس الحكومة الإسرائيلية ليس فقط فى صعود منافسين من خارج الليكود، وإنما فى ظهور قوى جديدة قادرة على إعادة توزيع أصوات اليمين،

، بما قد يجعل نتيجة الانتخابات رهينة بأصوات ضائعة وأحزاب صغيرة واتفاقات ائتلافية معقدة.

وقد حدد الكنيست يوم 27 أكتوبر 2026 موعداً للانتخابات العامة للكنيست السادسة والعشرين.

تشريح المشهد الانتخابى:

يضم البرلمان الإسرائيلى 120 مقعداً، فيما تبلغ نسبة الحسم 3,25٪ من الأصوات الصحيحة، ما يجعل تجاوز العتبة الانتخابية مسألة حاسمة، خصوصاً بالنسبة للأحزاب الجديدة.

ظهور الجنرال عوفر فينتر كلاعب جديد قد يقلب حسابات اليمين

فمع دخول الجنرال المتقاعد عوفر فينتر إلى الحياة السياسية عبر تأسيس حزب «أمتشا يسرائيل» (شعب إسرائيل) أضاف متغيراً مهماً إلى الخريطة الانتخابية. فقد أعلن فينتر تشكيل حزبه فى 25 أغسطس ٢٠٢٦، مقدماً قائمة تضم شخصيات عسكرية واحتياطية ومدنية، ومن بينها الناشط يوسف حداد فى موقع متقدم بالقائمة.

الأهمية السياسية لفينتر لا ترتبط فقط بحجمه الانتخابى المحتمل، بل بموقعه داخل الخريطة الأيديولوجية. فهو يخاطب جمهوراً يمينياً قومياً وأمنياً يمكن أن يتقاطع مع قواعد الليكود و«الصهيونية الدينية» و«عوتسما يهوديت» وغيرها من القوى اليمينية.

وهنا تحديداً يكمن مصدر القلق لدى نتنياهو.

ففى استطلاع نشر فى 26 أغسطس٢٠٢٦، حصل حزب فينتر على 6 مقاعد، بينما تراجعت «الصهيونية الدينية» بزعامة بتسلئيل سموتريتش إلى 2,6٪، أى دون نسبة الحسم. وفى الاستطلاع نفسه حصل الليكود على 21 مقعداً، مقابل 25 لحزب «يَشَر» بزعامة جادى آيزنكوت، و15 لحزب نفتالى بينيت، و10 للديمقراطيين بزعامة يائير جولان، و9 لإسرائيل بيتنا، و8 لعوتسما يهوديت.

وهذه الأرقام، وإن كانت لقطة انتخابية وليست نتيجة نهائية، تكشف جوهر الأزمة: فينتر لا يحتاج إلى أن يصبح الحزب الأكبر كى يؤثر فى الانتخابات، يكفى أن يحصل على بضعة مقاعد وأن يسحبها من أحزاب اليمين حتى يغير معادلة تشكيل الحكومة.

اسباب مخاوف نتنياهو من «تفتيت اليمين»

نتنياهو يدرك أن النظام الانتخابى الإسرائيلى يقوم على التمثيل النسبى، وأن الأصوات التى تذهب إلى قائمة لا تتجاوز نسبة الحسم لا تدخل فى توزيع المقاعد. وبالتالى فإن المنافسة بين أحزاب متقاربة أيديولوجياً قد تتحول إلى معركة صفرية، فحزب جديد يربح أصواتاً، لكنه فى الوقت نفسه قد يتسبب فى سقوط حزب حليف وعدم دخوله الكنيست.

ولهذا جاءت تحذيرات نتنياهو العلنية للأحزاب اليمينية الجديدة، داعياً إياها إلى الاندماج مع الأحزاب القائمة وعدم اهدار أصوات اليمين. غير أن هذا الخطاب يحمل مفارقة سياسية واضحة، فمحاولة نتنياهو منع فينتر من الترشح منفرداً قد تُفهم أيضاً باعتبارها محاولة للحفاظ على احتكار الليكود لقيادة المعسكر اليمينى، وليس فقط حماية اليمين من الانقسام.

التحول فى طبيعة الصراع الانتخابى

:وهنا تتحول الانتخابات من صراع بين اليمين واليسار إلى صراع على من يملك حق تمثيل اليمين ومن يقوده ومن يحدد أجندته المستقبلية. آيزنكوت حيث ان التحدى الأكبر لنتنياهو فى المقابل، يبرز جادى آيزنكوت باعتباره أحد المستفيدين الرئيسيين من حالة إعادة ترتيب المشهد السياسى.

وتظهر استطلاعات أغسطس تقدماً متكرراً لحزبه «يَشَر». ففى أحد أحدث الاستطلاعات حصل على 25 مقعداً مقابل 21 لليكود، فيما أشارت استطلاعات أخرى خلال الشهر إلى نتائج متقاربة مع تقدم آيزنكوت أو تعادل بينه وبين نتنياهو.

لكن أهمية آيزنكوت لا تقاس بعدد المقاعد وحده فهو يحاول تقديم نفسه بوصفه شخصية أمنية ذات خلفية عسكرية، فى وقت أصبحت فيه قضايا الأمن والحرب وإدارة الدولة فى صدارة اهتمام الناخب الإسرائيلى.

ومن هنا يمكن فهم سبب حساسية المنافسة فنتنياهو يمتلك خبرة سياسية طويلة وشبكة حزبية واسعة، بينما يحاول آيزنكوت تحويل رصيده

العسكرى والأمنى إلى مشروع سياسى قادر على جذب ناخبين من الوسط واليمين المعتدل.

الاستنتاجات العامة :

1. لا يوجد حتى الآن « معسكر 61» واضح فالأرقام الحالية لا تشير إلى انتصار مضمون لأى طرف فوفق أحد استطلاعات أغسطس ٢٠٢٦، حصل معسكر نتنياهو على نحو 50–51 مقعداً، بينما تراوح المعسكر المناهض له حول 57–59 مقعداً، مع بقاء الأحزاب العربية خارج الحسابات التقليدية للائتلافات وفى استطلاع 26 أغسطس٢٠٢٦ هبط معسكر نتنياهو إلى 43 مقعداً وفق تعريف الكتل المستخدم فى ذلك الاستطلاع، فيما حصلت أحزاب المعارضة على 59 مقعداً، وحزب فينتر على 6 مقاعد، والأحزاب العربية على 12،وحتى إضافة فينتر إلى معسكر نتنياهو فى ذلك السيناريو لا تمنحه الأغلبية، إذ يصل إلى 49 مقعداً فقط .

2.هذا يعنى أن السؤال الحقيقى فى الانتخابات المقبلة لن يكون فقط من الذى سوف يفوز بل من يستطيع تشكيل ائتلاف يضم 61 نائباً؟ وهذه نقطة جوهرية فى فهم السياسة الإسرائيلية، فالفوز بالمركز الأول لا يعنى تلقائياً تشكيل الحكومة.

3. سموتريتش وبن غفير، معضلة الحلفاء تزداد مشكلة نتنياهو تعقيداً بسبب مستقبل أحزاب اليمين المتشدد نفسها. سموتريتش يواجه خطر عدم تجاوز نسبة الحسم فى بعض الاستطلاعات، بينما يحافظ إيتمار بن غفير على حضور انتخابى قوى، وفى المقابل، فإن صعود أى قوة يمينية جديدة يمكن أن يعيد توزيع المقاعد داخل هذا المعسكر.

4. المفارقة أن نتنياهو يحتاج إلى هذه القوى لتشكيل حكومة يمينية، لكنه فى الوقت نفسه لا يريد أن تصبح قوية إلى درجة تفرض عليه شروطاً سياسية

انتخابات إسرائيل 2026
(صراع اليمين ضد اليمين) وأزمة ثقة عامة

وأمنية تفوق قدرته على المناورة. ولهذا فإن معادلة نتنياهو تبدو شديدة التعقيد: يريد يميناً قوياً، لكنه لا يريد يميناً قوياً مستقلاً عنه.

5.شخصية جلعاد أردان احتمال إضافي لإعادة تشكيل اليمين إلى جانب فينتر، يراقب الليكود تحركات شخصيات أخرى يمكن أن تتحول إلى لاعبين انتخابيين، ومن بينها جلعاد أردان، الذى يرتبط اسمه بمشروع سياسى جديد إلى جانب يولى إدلشتاين، وتشير بيانات للاستطلاعات إلى أن بعض هذه المشاريع الجديدة ما زالت تواجه صعوبة فى تجاوز نسبة الحسم، لكن مجرد وجودها يعكس اتجاهاً أوسع نحو تفكك الأحزاب التقليدية وظهور قوائم جديدة تحاول استقطاب الناخبين من اليمين والوسط. وهنا تكمن خطورة المشهد بالنسبة لنتنياهو فليس أمامه خصم واحد يمكن مواجهته، بل سوق سياسية كاملة من المشاريع المتنافسة على الجمهور نفسه.

6. ما بعد 7 أكتوبر٢٠٢٣ الناخب الإسرائيلى يبحث عن قيادة جديدة حيث لا يمكن فصل هذه التحولات عن تداعيات السابع من أكتوبر والحرب الطويلة التى أعقبتها فالانتخابات المقبلة هى الأولى منذ هجوم 7 أكتوبر 2023 وما تبعه من حرب واسعة وتغيرات إقليمية عميقة، ولذلك فإنها تحمل بعداً يتجاوز المنافسة الحزبية المعتادة.

7.لاستفسار الذى يواجه الناخب الإسرائيلى ليس فقط ما إذا كان نتنياهو قادراً على الاستمرار، بل ما إذا كانت منظومة القيادة السياسية التى حكمت إسرائيل خلال السنوات الماضية قادرة على إنتاج إجابات جديدة لقضايا الأمن،

والجيش، وإدارة الحرب، والعلاقات مع الولايات المتحدة، والمجتمع الإسرائيلي، ومستقبل الدولة فى الإقليم ومن هذه الزاوية، فإن ظهور فينتر وآيزنكوت وغيرهما قد يكون جزءاً من ظاهرة أوسع (إعادة تشكيل النخبة السياسية الإسرائيلية) على خلفية أزمة ثقة عميقة فى القيادة التقليدية.

-السيناريوهات المحتملة التى يمكن توقعها لشكل النتائج بناء على الخريطة الانتخابية من خلال:

الأول: بقاء نتنياهو فى موقع القيادة.

وهو يتطلب نجاح الليكود فى استعادة جزء من قوته، وعبور أحزاب اليمين الحليفة نسبة الحسم، ومنع تبديد الأصوات، ثم جمع 61 مقعداً أو أكثر عبر ائتلاف سياسى متماسك.

الثانى: صعود آيزنكوت وتشكيل ائتلاف بديل.

وهذا يتطلب استمرار تقدم «يَشَر»، وبقاء أحزاب الوسط واليمين المعارض قوية، والتوصل إلى تفاهمات ائتلافية مع بينيت وليبرمان وجولان وربما قوى أخرى.

الثالث: كنيست بلا أغلبية واضحة.

وهو السيناريو الأكثر تعقيداً، إذ قد تنتهى الانتخابات إلى برلمان مجزأ لا يستطيع فيه أى معسكر بلوغ 61 مقعداً، فتبدأ مفاوضات طويلة حول التحالفات والاندماجيات والانشقاقات، وربما إعادة الانتخابات إذا تعذر تشكيل حكومة مستقرة.

الخلاصة :

*معركة نتنياهو الحقيقية داخل معسكره الانتخابات الإسرائيلية المقبلة تبدو فى هذه المرحلة أقرب إلى انتخابات إعادة تشكيل للنظام الحزبى منها إلى انتخابات عادية لتغيير الحكومة. نتنياهو لا يواجه آيزنكوت وبينيت وليبرمان وجولان فقط؛ إنه يواجه أيضاً تحولات داخل معسكره نفسه. فينتر هو التعبير الأحدث عن هذا التحول، لكنه قد لا يكون الأخير. وإذا استطاعت القوى الجديدة تجاوز نسبة الحسم، فإنها ستقتطع من أرصدة الأحزاب القائمة. وإذا فشلت، فقد تتحول أصواتها إلى «أصوات ضائعة» تساعد بصورة غير مباشرة على ترجيح كفة المعسكر الآخر.

أما بالنسبة لنتنياهو، فإن المعضلة الاستراتيجية هى أن المحافظة على السلطة تتطلب توحيد اليمين، بينما طموحه السياسى يتطلب إبقاء القيادة اليمينية تحت مظلته. وبذلك يصبح «صراع الانتخابات» الذى تتحدث عنه الصحف الإسرائيلية أكثر من مجرد قلق انتخابى حيث يعتبر اختبار لمستقبل القيادة اليمينية الإسرائيلية نفسها. وفى ظل اقتراب موعد الاقتراع، فإن المعركة الحقيقية ستدور على ثلاثة محاور متزامنة: من يقود اليمين؟ من يستطيع تجاوز نسبة الحسم؟ ومن يستطيع جمع 61 مقعداً لتشكيل الحكومة؟ والإجابة عن هذه الأسئلة لن تحدد فقط مستقبل نتنياهو السياسى، بل قد تحدد شكل السياسة الإسرائيلية فى المرحلة المقبلة تجاه الحرب، والأمن، والعلاقات الإقليمية والدولية، والقضية الفلسطينية

الحزب / القائد	إسقاط KAN	الموقف السياسي
غادي آيزنكوت - ياشار!	24	معارضة "وسطيّة" مركزة على الأمن
بنيامين نتنياهو - الليكود	23	الحزب الأكبر حاليًا اليمين
نفتالي بينيت + يائير لابيد - معًا	14	وسطي / مناهض لنتنياهو
يائير جولان - الديمقراطيون	10	اليسار الوسطي
إيتامار بن غفير - القوة اليهودية	9	أقصى اليمين
أفيغدور ليبرمان - اسرائيل بيتنا	9	اليمين العلماني
اليهودية التوراة المتحدة	8	الحريديم
آري ديرعي - شاس	7	دينية حريدية/سفاردية
الجبهة + الحركة العربية للتغيير	6	عربي يسار
منصور عباس - رلعام	5	عربي
سموتريتش - الصهيونية الدينية	5	أقصى اليمين

جولة جديدة من التصعيد فى الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبين إيـران

سفير د. وليد محمود عبد الناصر

walidabdelnasser@yahoo.com

فى نهايات شهر أغسطس وبدايات شهر سبتمبر من العام الجارى 2026، بدأت منطقة الشرق الأوسط والخليج، بل والعالم بأسره، يشهد جولة جديدة من التصعيد فى الحرب الأمريكية-الإسرائيلية مع إيران، مجددًا بعد نحو شهر من الهدوء النسبى فى العمليات العسكرية. ولا يزال الوضع متغيرًا ولا يبدو أن هناك نمط واضح وثابت لتطور الأحداث يمكن التنبؤ به بشأن مسار العمليات العسكرية.

وربما كانت من أهم التطورات فى الوقت الراهن هى بلا شك استئناف الهجمات العسكرية المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، حيث نفذت واشنطن ضربات عسكرية جديدة ضد أهداف إيرانية، بما فى ذلك منشآت لإطلاق الصواريخ ومنشآت رادار فى جزيرة «لارك» فى مضيق هرمز، بالإضافة إلى معاودة التهديد بقصف منشآت البنية التحتية لإيران، وكان مبرر هذه الهجمات من الجانب الأمريكى كما أعلنته الإدارة الأمريكية هو أن الهدف من هذه الضربات كان منع الهجمات الإيرانية من الاعتداء على القوات الأمريكية وقواعدها المنتشرة فى المنطقة، ومن الهجوم على السفن التجارية خاصة فى مضيق هرمز أو بالقرب منه أى فى مجاله الحيوى، وكذلك للحيلولة دون قيام إيران بالتمكن من إعادة بناء قدراتها العسكرية، خاصة تلك الصاروخية والرادارية.

وقد ردّت إيران من جانبها بهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة على مواقع أمريكية فى المنطقة، بما فى ذلك قواعد فى الأردن والبحرين والكويت، وذكرت بيانات رسمية صدرت من تلك الدول أنه قد تم اعتراض بعض الصواريخ القادمة من إيران بنجاح. كما هددت إيران بمواصلة الرد وربما تصعيده.

إلا أنه بعيداً عن استئناف تصعيد العمليات العسكرية المتبادلة بين واشنطن وطهران، فإن ما خلصنا إليه فى تحليلنا من قبل يبقى صحيحاً، وهو أن الصراع على السيطرة على مضيق هرمز بات هو من الناحية الفعلية بؤرة الصراع الرئيسية فى الحرب الجارية، حيث أنه من الناحية العملية هو العنصر الأكثر تأثيراً فى سياق الحرب الجارية على مصالح واقتصاديات بقية بلدان العالم. وهو الأمر الذى يمثل نجاحاً للجانب الإيرانى عبر إضافة هذه الورقة إلى أوراق الصراع، ولا تزال سلطنة عُمان ودول إقليمية أخرى تشارك فى محاولات إدارة حركة الملاحة البحرية وتسهيل الجهود الدبلوماسية لعدم فرض أى قيود على حرية الملاحة التجارية وإيجاد ضمانات مستدانة لهذه الحرية.

وبالرغم من أن المشهد الحالى يوحى بتغليب منطق الحرب والمواجهات العسكرية، فإن خيار الدبلوماسية لم ينهر بالكامل، ولكنه من المؤكد أنه يواجه أزمة خطيرة وتحديات كبرى، فقد أبدى الرئيس الإيرانى مسعود بزشكيان استعدادًا إيرانياً للعودة إلى المفاوضات، وربما لإحياء إطار وقف إطلاق النار الذى ظهر فى وقت سابق من هذا العام، إلا أن الرئيس الأمريكى دونالد ترامب أعرب من جهته عن تشكك كبير فى إمكانية التوصل إلى اتفاق جديد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ويتعين هنا الأخذ فى الاعتبار أمرين: على الجانب الإيرانى: أن الرئيس بازشكيان ليس هو صاحب القرار الفصل والنهائى فى المسائل الحيوية، ومن الجانب الأمريكى: أن الرئيس ترامب عودنا على تغيير آرائه ومواقفه منذ بداية هذه الحرب بشكل سريع، وربما مفاجئ، وأيضاً أحياناً من النقيض إلى النقيض.

ولكن الخلافات بين الجانبين الأمريكى والإيرانى لا تزال ضخمة وعميقة والمسافات بين مواقف الطرفين لا تزال متباعدة، فواشنطن تريد من طهران الالتزام بالتوقف نهائياً عن تهديد القوات والقواعد الامريكية، وكذلك الامتناع بشكل كامل عن تهديد الملاحة البحرية، سواء بشكل مباشر فى مضيق هرمز أو بشكل غير مباشر عبر تهديدات جماعة الحوثيين فى اليمن لحرية الملاحة فى البحر الأحمر، بالإضافة

إلى اشتراط الإدارة الأمريكية قبول إيران بما تطلبه واشنطن من قيود يتم فرضها على القدرات العسكرية الإيرانية، سواء فى مجال الصواريخ الباليستية أو غيرها، وكذلك تفكيك البرنامج النووى الإيرانى وعدم الاحتفاظ من جانب إيران بكميات اليورانيوم عالية التخصيب المتواجدة بحوزتها بالفعل.

وعلى الجانب الآخر، تصر طهران على رفع الحصار الأمريكى المفروض على موانيها والحظر على السفن و الناقلات البحرية الواردة \ إليها أو الخارجة منها، كما تطالب بالحصول على تعويضات عن الخسائر والأضرار المادية والبشرية الضخمة التى عانت منها نتيجة الحرب الأمريكية الإسرائيلية عليها منذ 28 فبراير 2026، كما تود إيران الحصول على ضمانات جدية ودولية موثوق بها بعدم تجدد الاعتداءات الأمريكية والإسرائيلية عليها.

كذلك فمن الثابت وجود تباينات داخل كل معسكر فى المواقف من دون القدرة على تحديد حجم هذه التباينات بدقة وبالتالى مدى تأثيرها على التماسك الداخلى لكل طرف. ففى الحالة الإيرانية، يكثر الحديث من الجانب الأمريكى والإسرائيلى والغربى عن تشدد الحرس الثورى الإيرانى مقابل قدر من المرونة والاعتدال لدى الرئيس الإيرانى مسعود بازشكيان ووزير خارجية إيران عباس عراقجى. وعلى الجانب الآخر، فلا تزال التقارير تتحدث عن مواقف مختلفة لدى نائب الرئيس الأمريكى «فانس». كما أن الاستقالات التى تحدث من وقت إلى آخر، وبالذات داخل المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية والاستخبارية الامريكية، خاصة منذ بداية الحرب، وآخرها استقالة «دان دريسكول» بعد تواصل وتصاعد خلافه مع وزير الدفاع الأمريكى، توحى بتحفظات، بل ربما اعتراضات، من طرف أصوات داخل تلك المؤسسات، سواء تجاه الحرب بشكل عام أو بشأن كيفية إدارتها.

وإذا عدنا إلى تناول الملف النووى الذى من المفترض أنه كان سبب شن واشنطن وتل أبيب الحرب على إيران فى المقام الأول، فإنه يبقى قضية ذات طابع استراتيجى ولا تزال عالقة. وتقول الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها لا تزال تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى منشآت نووية إيرانية رئيسية بعد الهجمات الأمريكية-الإسرائيلية الأخيرة. وقبل تلك الهجمات، كانت إيران قد راكمت نحو 440,9 كيلوجرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 60٪ أو أكثر، وفقًا لأحدث رقم أبلغت عنه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتفتقر الوكالة الآن إلى معلومات كافية لتحديد ما حدث بالضبط لهذه المادة. ويوجد هذا الأمر أزمة كبرى، وحتى لو توقفت الولايات المتحدة وإسرائيل

جولة جديدة من التصعيد فى الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبين إيران

هجوم إيرانى على ناقلة نفط فى مضيق هرم

وإيـران فى نهايـة المطـاف عـن القتال، فلا توجـد حاليًا آلية دوليـة موثوق بها مـن الجانبـين الأمريكـى والإسرائيـلى، بتركيبتهما الحكوميـة الحالية، للتحقق من الوضع الحالى لمخزون إيران النووى ومنشآتها النووية.

والمسـألة الأخـرى التـى أظهرتهـا تطـورات الأيام القليلـة الماضية هى أنه من خلال الرؤية على السطح ومن خلال نظـرة غـير متعمقـة فى بواطـن الأمور، يبـدو أن التصعيـد الحـالى أمريكـي-إيرانـى بالدرجـة الأولى. إلا أن إسرائيـل فى واقـع الأمر منخرطة بعمق فى الحرب، وربما كان ما يحدث هو تقسـيم للأدوار بـين واشـنطن وتـل أبيب، حيـث تركز الأولى عـلى المواجهـة مـع إيـران، بينما تواصـل الثانيـة عملياتهـا العسـكرية ضمن الصراع الإقليمى الأوسـع، خاصة فى كل مـن لبنـان وقطـاع غـزة. ولكـن الحالـة الراهنة لا تسـتبعد خيار العودة للمواجهـات العسـكرية المبـاشرة مـن جانـب إسرائيل تجـاه إيـران، كما ذكر مؤخراً رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهـو، والذى ذهـب إلى أبعد مدى فى تهديده للجانـب الإيرانى، عندما ذكر أن أى اسـتهداف لإسرائيل من جانب إيران سـوف يعنـى رداً إسرائيلياً تكـون فيه نهاية الحكم الحالى فى طهران.

ويتعين هنا أن نستحضر أن الولايات المتحدة الامريكيـة وإسرائيل قد خططتا للحـرب على إيران، سـواء حـرب الإثنى عـشر يومـاً فى يونيـو 2025 أو حـرب الأربعـين يوماً بدءًا مـن 28 فبراير 2026، بغرض أساسى هو استهداف البرنامجين النـووى والصاروخى ومجمـل القدرات العسـكرية الإيرانيـة. وقـد أدى وقـف إطلاق النـار المؤقت برعاية باكسـتانية لاحقـاً إلى خفض حدة القتـال وليس إلى توقفه كلية، مما

أثبـت أنه اتفاق هـش، خاصة أنه لم يصاحبـه أو يعقبه التوصل إلى تسـوية سياسـية دائمة للـصراع بـين الأطراف ومعالجة أسـبابه مـن جذورها، ومن ثم اندلـع القتـال وتصاعدت حدته بشـكل متقطـع ولكنـه أحيانـاً متزايـد، بدون أن يكـون واضحـاً إن كان الطرف الذى يبـدأ التصعيـد فى القتـال يسـتهدف الانتقـال مجـدداً إلى مرحلـة الحـرب الواسـعة والشـاملة أم مجـرد أن يزيـد من الضغوط على الطـرف الآخر للقبول بمطالبه ويبقيه فى حالة دائمة من حرب الاسـتنزاف ويزيـد مـن أوراق الضغط التى يملكها عليه.

وبالرغـم مـن أن الحـرب لـم تنتـه بشـكل نهائى، لا من الناحية الفعلية ولا الرسـمية، فإنها فى وضعها الحالى تعتبر بمثابـة حرب متقطعـة، أو وقف إطلاق

حاملة الطائرات فورد

نار غير مستقر وغير دائم. وقد انتهت حالة من الهدوء النسبى التى امتدت لمدة شهر تقريباً بسبب التصعيد الأخير فى الهجمات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

وفى اللحظة الراهنة، يوجد العديد من المخاطر. أما أولها فهو تصاعد خدة

واتساع نطاق وتنوع أهداف الضربات الامريكية ضد إيران وامتدادها للبنية التحتية المدنية ومنشآت قطاع الطاقة. وثانى هذه المخاطر يتمثل فى حدوث تصاعد واتساع نطاق فى الهجمات الإيرانية على القواعد الامريكية فى المنطقة وامتدادها إلى دول أكثر فى المنطقة أو حتى خارجها، أو فى الهجمات الإيرانية على السفن التجارية المارة فى مضيق هرمز أو المتجهة إليه. ويرتبط بثانى المخاطر ثالثها وهو حدوث إغلاق تام لمضيق هرمز، أو حتى إغلاق أشد وأوسع نطاقاً من الحالى، وهو ما سيؤدى بالضرورة على ارتفاع فلكى فى أسعار النفط والغذاء والعديد من المنتجات الحيوية الأخرى، وكذلك ارتفاع ضخم فى تكاليف الشحن والتأمين العالمية، بكل ما يعنيه ذلك من نتائج كارثية على الاقتصاد العالمى، وبالتالى على معظم اقتصاديات دول العالم. أما رابع المخاطر فهو أن تصبح إسرائيل أكثر انخراطاً، وبشكل مباشر، فى الحرب الأمريكية على إيران. وآخر المخاطر التى نعرض لها هنا هو انضمام دول أخرى وجماعات أخرى للقتال الدائر مما سيوسع نطاقه الجغرافى ويجعل من الصعب احتوائه أو

الرئيس الإيرانى مسعود بزشكيان

انطفاء جذوته فى المستقبل.

وفى الختام، فمن الواضح أن الحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران قد دخلت منعطفاً بالغ الخطورة، وأن إيران نجحت فى جعل القضية الأكثر إلحاحاً فى هذه الحرب حالياً هى الوضع فى مضيق هرمز وإجراءات وشروط ومتطلبات فتحه بشكل كامل أمام حرية الملاحة التجارية الدولية، بدون تجاهل القضية الأصلية فى هذه الحرب وهى البرنامج النووى الإيرانى وما إذا كان الجانبان الأمريكى والإيرانى بإمكانهما التوصل إلى تسوية سياسية بشأنها. وفى الوقت الحالى، فمن المؤكد أن أياً من أطراف

الحرب لم يحقق نصراً حاسماً فيها، وهو ما يحسب بالتأكيد لصالح الجانب الإيرانى. كما يبدو أن التصعيد العسكرى الأخير بين الجانبين الأمريكى والإيرانى يجعل من التوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار أكراً بالغ الصعوبة، وإن لم يكن مستحيلاً بالطبع. وأخيراً وليس آخراً، فإن علينا ألا ننسى أن نتيجة الحرب الجارية بين الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل وبين غيران، سواء بالاستمرار أو بالتصعيد أو بالتوقف أو بالحسم، سيكون لها تأثير ليس هيناً على نتائج انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكى المقرر لها مطلع شهر نوفمبر 2026.

التحول من الداخل: قراءة فى أمريكا المتغيرة

سفير د. سامح أبو العينين

أستاذ العلاقات الدولية

بكلية جنيف للدراسات الدبلوماسية

هناك تحول يجرى داخل الولايات المتحدة، وربما يكون من أهم ملامح المرحلة المقبلة. وهو تحول لا يمكن اختزاله فى دونالد ترامب، ولا فى الانتخابات، ولا فى الاستقطاب السياسى المتزايد فى واشنطن.

فما يحدث أعمق من ذلك. تتغير أمريكا تحت تأثير تحولات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية وتكنولوجية متداخلة، تعيد تدريجيًا تشكيل أولويات المواطن الأمريكى وتوقعاته ونظرته إلى الاقتصاد والدولة ومستقبل الأجيال القادمة.

وربما يكون الاقتصاد هو نقطة البداية الأكثر وضوحًا.

ارتفاع تكاليف السكن والرعاية الصحية والتعليم والغذاء، إلى جانب أعباء الديون وصعوبة الادخار، أصبح جزءًا من الحياة اليومية لملايين الأمريكيين. ويؤكد أحدث مسح للاحتياطى الفيدرالى أن ارتفاع الأسعار ظل أكثر مصادر القلق المالى شيوعًا فى 2025، رغم أن الوضع المالى العام للأسر ظل مستقرًا نسبيًا. فقد قال 73٪ من الأمريكيين إنهم يعيشون بصورة مريحة أو أنهم «على ما يرام» ماليًا، لكن هذا المتوسط يخفى تفاوتًا واضحًا بين الأجيال والدخول.

وهذه نقطة مهمة فى قراءة المشهد الأمريكى: الاقتصاد لا ينهار، وسوق العمل لا يزال صلبًا نسبيًا، لكن الشعور بالأمان الاقتصادى ليس موزعًا بالتساوى.

والأهم أن هذه الضغوط لم تعد محصورة فى الفئات الأكثر فقرًا. فحتى قطاعات من الطبقة الوسطى أصبحت تتساءل عما إذا كان العمل الجاد لا يزال يوفر مستوى الأمان والحراك الاجتماعى الذى كانت الأجيال السابقة تتوقعه.

وتظهر هنا بوضوح المشكلة الجيلية.

فالأجيال الشابة تبدأ حياتها المهنية والأسرية فى ظروف مختلفة عن تلك التى واجهها آباؤها وأجدادها. وتشير بيانات الاحتياطى الفيدرالى إلى فجوة

واضحة فى الإحساس بالاستقرار المالى بين الشباب وكبار السن، بينما أصبح الحصول على مسكن بالنسبة إلى كثير من الشباب أكثر صعوبة.

ومن ثم لم يعد السؤال فقط: هل ينمو الاقتصاد؟ بل أيضًا: من يستفيد من هذا النمو، وكيف ينعكس على حياة الأمريكيين؟

وهنا تساعد بعض مفاهيم علم السياسة على فهم التحول. فإعادة الاصطفاف السياسى لا تحدث بالضرورة نتيجة تغير أيديولوجى مفاجئ؛ فقد تبدأ عندما تؤدى التحولات الاجتماعية والاقتصادية إلى تغيير أولويات الناخبين وإعادة تشكيل التحالفات السياسية.

كما أن مفهوم «الحرمان النسبي» يكتسب أهمية فى هذا السياق. فالشعور بعدم العدالة لا ينتج بالضرورة عن الفقر المطلق، وإنما قد ينشأ من الفجوة بين ما يتوقعه الناس لأنفسهم وما يرونه متاحًا لهم فعليًا.

وعندما يشعر جيل كامل بأن فرصه أقل من فرص الجيل السابق، يمكن لهذا الشعور الاقتصادى أن يتحول إلى

قوة سياسية.

من هذه الزاوية يمكن فهم سلسلة التحولات السياسية الأمريكية خلال العقدين الماضيين.

كان انتخاب باراك أوباما عام 2008 تعبيرًا عن أمريكا أكثر تنوعًا وتغيرًا من الناحية الديموغرافية والجيلية، وحمل رسالة قوية عن إمكانية تجديد الحياة السياسية الأمريكية.

لكن لحظة أوباما لم تضع حدًا للتحديات الاقتصادية. فقد استمرت آثار الأزمة المالية، والتعافى غير المتكافئ، والتحولات فى سوق العمل، والعولمة، والتراجع الصناعى فى بعض المناطق، فى تشكيل المزاج السياسى.

وجاء صعود دونالد ترامب باعتباره رد فعل مختلفًا.

فقد تحدى جوانب من العولمة، وسياسات التجارة والهجرة، والمؤسسات السياسية التقليدية، وبعض جوانب الدور الأمريكى فى الخارج، وركز على الحدود والسيادة والمصلحة الاقتصادية الوطنية.

وقد وجد هذا الخطاب صدى لدى قطاعات شعرت بأن فوائد التغيير

باراك أوباما

الاقتصادى لم توزع بصورة عادلة.

لكن ترامب ليس بداية هذا التحول، ولن يكون بالضرورة من يحدد نهايته. فقد ساهم فى إظهار اتجاهات كانت تتشكل بالفعل داخل المجتمع الأمريكى.

ويظهر ذلك بصورة أوضح مع صعود جيل سياسى جديد.

يمثل جى دى فانس، من داخل التيار المحافظ، محاولة لإعادة صياغة بعض القضايا المرتبطة بالطبقة العاملة والتراجع الصناعى وآثار العولمة والأمان الاقتصادى.

وفى الجانب الآخر، يعكس صعود زهران ممدانى وعبد السيد اهتمامًا متزايدًا لدى جيل سياسى شاب بقضايا السكن وتكاليف المعيشة والخدمات العامة والرعاية الصحية والحراك الاقتصادى.

ولا ينبغى وضع هذه الشخصيات فى إطار سياسى واحد؛ فهى تختلف فكريًا وانتخابيًا بصورة كبيرة.

لكن أهميتها تكمن فى أنها تمثل استجابات مختلفة للتحول الاجتماعى والاقتصادى نفسه.

أوباما جسد جانبًا من أمريكا المتغيرة. ترامب عبّر عن رد فعل على جوانب من العولمة والنظام القائم. فانس يمثل محاولة داخل المحافظية الأمريكية لإعادة تعريف علاقتها بالطبقة العاملة، بينما يعكس ممدانى وعبد السيد صعود تيارات شابة تجعل القدرة على تحمل تكاليف الحياة والخدمات العامة فى قلب النقاش السياسى.

ومن ثم، فإن الرابط بين هذه الظواهر ليس العرق أو الدين أو الهوية بقدر ما هو التغير الاجتماعى والاقتصادى.

وهذا مهم أيضًا فى فهم التغير الديموغرافى وقوة العمل الأمريكية.

فالعاملون من أصول لاتينية أصبحوا عنصرًا أساسيًا فى الاقتصاد الأمريكى، ليس فقط فى الساحل الغربى والجنوب الغربى، وإنما أيضًا فى الساحل الشرقى والغرب الأوسط ومناطق أخرى.

ويمتد حضورهم إلى الزراعة والبناء والتصنيع والنقل والخدمات والرعاية الصحية وقطاعات مهنية وريادية متزايدة. وتؤكد بيانات مكتب إحصاءات العمل الوزن المتزايد للعمال اللاتينيين فى قوة العمل الأمريكية، بما يجعلهم جزءًا أساسيًا من مستقبل الاقتصاد الأمريكى.

وهذا ليس مجرد تحول سكانى، بل واقع اقتصادى يرتبط بمستقبل سوق العمل والإنتاجية والنمو، خصوصًا مع تقدم السكان فى السن وتغير حجم قوة العمل.

ولا يمكن فصل النقاش حول الهجرة بصورة كاملة عن النقاش حول الاقتصاد وسوق العمل.

كما لا ينبغى تفسير التحول الأمريكى باعتباره صراعًا بين أعراق أو أديان. فالقضايا التى تحرك جزءًا متزايدًا من النقاش العام هى فى جوهرها اقتصادية واجتماعية: السكن، والعمل، والرعاية الصحية، والتعليم، والأسعار، والقدرة على بناء مستقبل أفضل.

وتصل هذه الضغوط إلى قطاع الأعمال والصناعة.

فالشركات الأمريكية تواجه ارتفاع التكاليف، وتغير سلوك المستهلكين،

التحول من الداخل: قراءة فى أمريكا المتغيرة

وضغوط سوق العمل، وتحديات التمويل، فى الوقت الذى يُطلب منها تعزيز التصنيع المحلى وتأمين سلاسل الإمداد والاستثمار فى التكنولوجيا.

وفى هذا السياق تبرز المنافسة الصينية، ليس فقط بين الشركات العملاقة، وإنما أيضًا من خلال حضور الشركات الصينية الصغيرة والمتوسطة فى الأسواق وسلاسل الإمداد الأمريكية.

وهذا يخلق معادلة دقيقة: الولايات المتحدة تريد حماية قدراتها وصناعاتها الاستراتيجية، لكنها تحتاج فى الوقت نفسه إلى المنافسة والابتكار والانفتاح الذى كان من مصادر قوتها الاقتصادية.

العامل الأمريكى، والمستهلك، والمشروع الصغير، والشركة الصناعية، أصبحوا جميعًا جزءًا من هذه المعادلة.

وتنعكس هذه القضايا بوضوح فى الإعلام الأمريكى. فتكاليف المعيشة والسكن والفقر والعمل والرعاية الصحية والتحول الصناعى والمنافسة مع الصين تحظى بتغطية واسعة فى نيويورك تايمز وواشنطن بوست وول ستريت جورنال وشيكاغو تريبيون، وكذلك عبر الشبكات الإخبارية الكبرى.

لكن قراءة هذه التطورات تختلف بشدة من مؤسسة إلى أخرى.

بعضها يركز على عدم المساواة وتراجع الحراك الاقتصادى، وبعضها على الضرائب والتنظيم والهجرة، وبعضها على القدرة التنافسية للشركات والصناعة.

وهذا الانقسام الإعلامى يعكس بدوره الانقسام السياسى الأمريكى، ويجعل فهم المجتمع الأمريكى يتطلب النظر إلى أكثر من رواية واحدة.

وتأتى انتخابات التجديد النصفى فى نوفمبر 2026 فى لحظة مهمة.

فهى لن تكون مجرد منافسة بين الجمهوريين والديمقراطيين، وإنما اختبار لكيفية ترجمة هذه الضغوط الاجتماعية والاقتصادية إلى سلوك انتخابى.

وتشير استطلاعات حديثة إلى أن تكلفة المعيشة والاقتصاد يحتلان موقعًا مركزيًا فى تفكير الناخبين قبل انتخابات نوفمبر، بما يجعل الأداء الاقتصادى عاملًا رئيسيًا فى تشكيل المزاج الانتخابى.

هل ستكون تكاليف المعيشة، والقلق الجيلى، والعمل والسكن والرعاية الصحية، أقوى من الولاءات الحزبية التقليدية؟

أم أن الاستقطاب السياسى سيظل العامل الأكثر تأثيرًا؟

لا يمكن معرفة الإجابة مسبقًا، لكن الانتخابات ستوفر قراءة مهمة للمزاج الأمريكى وللاتجاه الذى قد تتخذه السياسة خلال السنوات المقبلة.

والأهم أن هذه العملية ليست نتاج ترامب وحده.

فالتغيرات الاقتصادية والديموغرافية والجيلية والتكنولوجية كانت موجودة قبله، وستستمر بعده.

وهذا ما يجعل العقد الجديد مختلفًا.

إنها ليست بالضرورة أزمة أمريكية، كما أنها ليست بالضرورة بداية انحدار. والأدق أنها مرحلة إعادة تعريف لما يعنيه النجاح الاقتصادى، وما الذى تتوقعه الأجيال الجديدة من الدولة، وكيف يمكن لأمريكا أن تحافظ على قدرتها التنافسية مع الحفاظ على تماسكها الاجتماعى.

فأمريكا تتغير، لكن التغير لا يعنى بالضرورة التفكك.

قد يختلف الأمريكيون فى العرق والدين والسياسة والظروف الاقتصادية والأصول وتاريخ العائلات، وقد يختلفون بشدة حول مستقبل بلادهم.

لكن خلف هذه الاختلافات يوجد شعور أعمق يمكن ملاحظته عند النظر إلى المجتمع الأمريكى من الداخل:

أمريكا بالنسبة إليهم وطن.

قد يختلفون حول كيفية حماية الوطن الأمريكى ، وكيفية إدارة اقتصاده، وتوزيع الفرص، ودوره فى العالم، لكن الانتماء إليه يظل رابطًا

أقوى مما توحى به أحيانًا حدة الخطاب السياسى.

ومن هنا لا يمكن قراءة التحول الداخلى الأمريكى بمعزل عن الشرق الأوسط.

فالسياسة الخارجية لا تُصنع فى فراغ، وإنما تتأثر بصورة متزايدة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الأمريكى. وكلما أصبحت تكلفة المعيشة، وأسعار الطاقة، وفرص العمل، وأعباء الأجيال الجديدة أكثر حضورًا فى حسابات الناخب، أصبح السؤال عن كلفة الانخراط العسكرى الأمريكى فى الخارج أكثر حساسية.

ويظهر الشرق الأوسط بصورة خاصة فى هذه المعادلة. فالحرب مع إيران وتداعياتها على أسعار الطاقة وممرات التجارة تقدم مثالًا مباشرًا

عـلى التداخل بـين السياسـة الخارجية والسياسـة الداخليـة. فمضيـق هرمز، وأسـعار النفط، وأمن الملاحة، أصبحت جميعهـا قضايـا ذات انعكاسـات اقتصاديـة مبـاشرة عـلى المواطـن الأمريكى.

وهنا يصبح الشرق الأوسط بالنسبة إلى المواطـن الأمريكى أقـل بعدًا مما قد يبدو.

فمضيـق هرمـز، وأسـعار النفط، وسلاسـل الإمـداد، وكلفـة الانتشـار العسـكرى، يمكـن أن تنتقـل بصورة مباشرة من الجغرافيا الاسـتراتيجية إلى محطـة الوقود ثـم إلى ميزانيـة الأسرة الأمريكية.

ومـن هنـا قـد تشـهد السياسـة الأمريكيـة تجاه الشرق الأوسـط خلال المرحلة المقبلة قدرًا أكبر من التركيز على تقليل المخاطر وكلفة الانخراط، والبحث عن ترتيبات إقليمية قادرة على تقاسـم أعبـاء الأمن، بدل الاعتماد المسـتمر على القوة الأمريكية وحدها.

وهـذا لا يعنى بالضرورة انسـحاب الولايـات المتحدة مـن المنطقة. فالشرق الأوسـط لا يزال مرتبطًـا بأمن الطاقة، وأمـن إسرائيـل، ومكافحـة الإرهـاب، والممرات البحرية، والمنافسة مع الصين، ومصالح حلفاء واشنطن.

لكنه قد يعنى أن واشنطن ستصبح أكثـر اهتمامًا بالسـؤال: مـاذا تحصل الولايـات المتحـدة فى المقابـل، وما الذى يمكن أن تتحمله سياسيًا واقتصاديًا؟

وربمـا يكون الـدرس الأهـم لدول الشرق الأوسـط هو أن قـراءة الولايات المتحدة لم تعد ممكنة من خلال مواقف الإدارة وحدها. فكلما ازدادت الضغوط الاجتماعيـة والاقتصادية داخل المجتمع الأمريكى، أصبحـت قدرة أى إدارة على تحمل أعباء عسـكرية وسياسية طويلة الأمد أكثر ارتباطًا بحسابات الداخل.

وهـذا لا يعنـى تراجـع الـدور الأمريكى، لكنه يعنـى أن دول المنطقة سـتحتاج إلى الاعتمـاد بدرجة أكبر على قدراتها الدبلوماسـية والإقليمية، وعلى بنـاء ترتيبات أمنية قـادرة على احتواء الأزمات قبـل أن تتحـول إلى مواجهات تستدعى تدخلًا خارجيًا واسعًا.

فالتحـول الذى يجرى داخل أمريكا قـد لا يغيّر اهتمامها بالشرق الأوسـط، لكنه قد يغيّر الطريقة التى تريد بها أن تتعامل معه.

ومـن هنا تأتى أهميـة أن تقرأ دول الشرق الأوسـط التحـول الأمريكى من الداخل، لا انتظار نتائجه فى واشنطن.

سيكولوجية الدبلوماسية فى عصر الذكاء الاصطناعي

حنان فضلون

استشارى فى مجال علم النفس والذكاء الاصطناعي

حرم السفير محمد ابو بكر

تشهد البشرية تحولات سريعة وجذرية متصلة بالتطور غير المسبوق لاستخدامات الذكاء الصناعى فى كل جانب من جوانب حياتنا اليومية. وحيث اننا نشهد مئتى عام على عمل وزارة الخارجية المصرية، فإن هذا المقال يحاول إعادة قراءة المشهد من خلال إعادة قراءة مفهوم الدبلوماسية من منظور سيكولوجى فى عصر الذكاء الصناعى.

ولعل المفهوم الحديث للدبلوماسية فى القرن الحادى والعشرين كغيره من المجالات، شهد تطورا سريعاً يعود للتطور الفائق فى مجال الذكاء الاصطناعى. وهذا التحول أفرز متغيرات وعناصر غير تقليدية فى بنية العلاقات الدولية وآليات تفاعلها وأبعاد عملها. فلم يعد الذكاء الاصطناعى مجرد أداة صماء او تقنية مساعدة لجمع البيانات فقط، بل أصبح "متغيراً مستقلاً" يتبعه العالم فى صراع لم يكن متعارف عليه من قبل، وكل ما ترتب على هذه المتغيرات من تداعيات مباشرة فى صنع القرار السياسى، وإدارة الأزمات، وحل النزاعات الدولية. وفى ظل كل ما سبق ذكره من متغيرات يظل العنصر البشرى ألا وهو الدبلوماسي/ية هى الركيزة الأساسية فى هذا المجال ولذلك فإن الحرص على إدراك المعرفة والتدريب على المهارات المتعددة التى تؤهله/ها لامتلاك الثبات الانفعالى والذكاء الوجدانى، يكون له الأثر الأكبر فى تشكيل الهوية الدبلوماسية، والتعامل الإيجابى مع الخوارزميات. ففى حين أصبحت أدوات جمع البيانات قد تخضع لخوارزميات وأدوات ذكاء صناعى تفوق بالسرعة والقدرة البشرية بمئات المرات، يظل مصدر عمل الدبلوماسي/ية فى جمع البيانات وتبويبها وتحليلها مختلفا عما تقدمة الآلة. ففى فضاء رقمى منفتح، تعود مصداقية المعلومة، ودقتها وبعدها عن التحيز، وتحديات لا بد للدبلوماسى الفطن أن يتعامل معها بحذر وموضوعية تمكنه من تطويع هذه الأدوات لخدمته والبعد عن فكرة كونها معوضة له فى حال سوء استخدامها.

أهمية الوقت فى صنع القرار:

من أبرز ما يميز بيئة العمل الدبلوماسى هو التأثير السيكولوجى على عمليات التفاوض فى سياقات مختلفة، مع الأخذ فى الاعتبار أحد أهم العناصر ألا وهو عنصر الزمن؛ فإن العلاقات الدبلوماسية الراسخة والاتفاقيات الكبرى تُبنى من خلال التراكم المعرفى، وعلى فترات زمنية طويلة ومتتالية تقودنا لفهم السمات الثقافية والنفسية لطرفى الحوار. أما فى يومنا هذا والذى يتسم بالسرعة، فإن الذكاء الاصطناعى قد يقلب هذا المفهوم، بما يضيف عبئاً نفسياً على متخذ القرار نتيجة التدفق الهائل من البيانات واتجاهاتها Cognitive Overload وقد يتولد هنا حالة من الإنهاك المعرفى، والشك فى المعلومات وهل المكون التاريخى هو المحرك الرئيسى للاختيار، أم الآلة أو الخوارزميات؟ وهل يعتمد على الطرق التقليدية فى تناول المعلومة؟ أم يسند المعلومة للعالم الافتراضي؟

ولعل من أبرز ما يرافق هذه التغيرات التكنلوجية الخطيرة هى آثار الحروب النفسية المتصلة باستخدام الآلة، وهو ما يعرف بالحروب السيبرانية، ومن هنا يتضح أهمية الدعوة إلى الحوكمة ووضع اطر قانونية وتشريعية تنظم عمل هذه القطاعات وتعمل كمرجعية لكبح جماح اثارها متعددة التبعات. ولا بد أن يتم العمل على هذا ليس فقط على مستوى الدول محليا، وإقليميا بل لا بد أن يعمل المجتمع الدولى، بشكل متناغم لما فيه الخيرللأجيال القادمة حتى لا يفتح هذا الباب على مصراعيه لجيل جديد تكون الحرب النفسية الرقمية من أكبر القضايا التى يواجهها، ولا سيما التضليل وتزييف الحقائق عبر تقنيات التزييف العميق للأصوات، والصور، والإيماءات التى لها الردود السلبية على الصحة النفسية وهو ما يعرف بال Deepfake

وليس أكثر دلالة على ذلك ما نشهده من أزمات جيوسياسية منذ سنوات فى منطقة الشرق الأوسط. فهذا خير مثال ملموس لكيفية تطويع وقيادة الذكاء الاصطناعى لتمييز مجتمعات دون الأخرى، وهو مشهد غير متعارف عليه مسبقاً، والاختراق الوجدانى للذات الإنسانية أثناء التفاعل مع الآخر، وتأجيج ونشر ثقافة القلق بين الشعوب، من خلال سوء استخدام تلك الأدوات الحديثة عالية التقنية قد ينتج عنه جيل جديد من البشر يميل إلى العداء والكبت والقلق تجاه الآخر.

الاستراتيجية الوطنية المصرية للذكاء الاصطناعى (رؤية واعية للتطوير والحوكمة)

ولعل مصر كانت سباقة فى محاولة التعامل مع فيضان الذكاء الصناعى بطريقة واعية وبموضوعية تمكنها من الاستفادة من هذا التطور وتساعدها فى تحجيم تأثيراتها السلبية، إدراكاً

مـن الحكومـة المصرية لحجـم المخاطر التى تـم ذكرها. حيث بـادرت الحكومة المصرية بإطـلاق رؤية طموحـة تمثلت فى الاسـتراتيجية الوطنيـة للـذكاء الاصطناعـى، والتى تهـدف للتعامل مع هـذه القفـزات التكنولوجيـة بمنظـور شامل يعمل على دمج الذكاء الاصطناعى وتطوير خوارزميات تعلـم الآلة لتدعيم العقل البـشرى وليس اسـتبداله، وذلك مـن خلال محاور رئيسـية تعكس وعى الدولـة بأبعاد الأمـن القومى الشـامل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

·التوعيـة الشـاملة للتكنولوجيـا واسـتخدام الآليـات الحديثـة فى جميع المجـالات كالتعليم، والصحة، والصناعة، والزراعة، والتجارة، والنقل، وخلافه.

·ترسـيخ مفهوم الاقتصـاد الأخضر والأزرق المدعوم بالتكنولوجيا، لتسـهيل حياة المواطن اليومية.

·ترسـيخ العمق الإفريقـى فى مجال التكنولوجيا لإنتاج صناعات تقنية قادرة على المنافسة الدولية.

الأبعاد السـيكولوجية للدبلوماسية وإعادة بناء الثقة

إن دراسات علم النفس البشرى تثبت أن الإنسـان لا يبنى ثقتـه عبر مخرجات الآلـة، بـل مـن خـلال مدخـلات Trust Sessions تم بناؤها عبر التاريخ من خلال المواقـف والتفاعـلات والمواجهـات بـين الأفراد فى الثقافـات والمنتديات والمحافل الدوليـة، لغـة الجسـد، نـبرة الصـوت، وملامـح الوجـه، والإيمـاءات التى تنتج عن حالة من الود والمودة، والتى بدورها رسخت قيمة المشاعر كالود، والتعاطف، والحـذر فى ذات الوقت.. وهـو ما تعجز عـن صنعه الآلة بمجموعهـا مهما بلغت دقتها.

أما فيما يتعلق بما يشهده العالم من تدافع نحو استحواذ كل دولة على أدوات التكنولوجيـة البارعـة باعتبارها الثورة الجديدة التى يجب امتلاكها كأحد أدوات القوة الشـاملة، فإن سـلوك كل دولة فى توظيف هذه الأدوات يختلف فى أسـلوب وغايات استخدامها وطرق التعامل معها وقد شهد العالم امثلة حية لاستخدامات الـذكاء الصناعـى بشـكليه الإيجابـى والسـلبى وما كان لذلك من اثار وتبعات لا سيما استخداماته فى الحروب بشكليها التقليدى والسيبرانى.

فمن خلال التحليل النفسى للمشـهد الراهـن فـإن مـا يعيشـه العالـم مـن انتهاكات مردهـا امتلاك الدول المتقدمة لتكنولوجيـات تضعهـا فى المقدمـة من خلال اسـتخدام الذكاء الصناعى بغض النظر عنن سـوء توظيف هـذه الأدوات معتقدة بتفوقها على غيرها من المنافسين واسـتخدام هذه التقنيات بشكل مخالف للأعـراف وقواعد القانون الـدولى ، وقد ترتـب عـلى هـذا التوظيف آثـار كارثية عـلى البشر فى نزاعات عديـدة وما اتصل بذلك من عواقب تجاوزت بؤرة النزاعات نفسـها لتضرب العالم كالتهديد النفسى والاجتماعى على المستوى الدولى.

ومع كل ما نشـهده من تطور فيبدوا أنـه خـارج قـدرة البشر على اسـتيعاب سرعتـه، ويبقـى التحدى الأهـم والأول وهو العامل البشرى ومـدى تأثر الموارد البشرية بهـذا التقدم للذكاء الصناعى لا سـيما فى المجتمعات التـى بها فئة كبيرة فى سن العمل ومنها مصر، فهناك أجيال تقف بريبة مما قد يحمله المسـتقبل لها فى حال حل الذكاء الصناعى مكان العقل البـشرى واخـذت الآلات مـكان الأيـدى العاملة. وهذا يشـكل تحديـا على الدول التعامل معه بروية وبرؤية اسـتراتيجية تجعل تبعات هـذا التطور اقل وقعا على مواردها البشرية.

وختاماً،

فـإن سـيكولوجية الدبلوماسـية فى عـصر الـذكاء الاصطناعـى، والتكنولوجيـات البارعـة لا تهـدف إلى تهميـش العنصر البشرى لحسـاب الآلة وبرامجهـا، بـل تتمحـور حـول كيفية تطويع تلك التكنولوجيات لحماية قيمنا الإنسـانية فى عالم مليء بالتحديات. إنها دعوة للدول والأفراد معاً لتحقيق توازن دقيـق بين السـمات الإنسـانية وقدرتها على إدارة حـوار الحضـارات، والتفاعل الثقافى والاجتماعـى. والعمل على تعزيز سـبل التواصـل والخطاب بـين العقول البشرية ومحاولة تـلافى الصدام والنزاع بكافة أشكاله، ورغم تحول التكنولوجيا إلى نظـام حياة لا مفر منه، فإنه يجب ألا تمس ذكائنا الوجدانـى، ليبقى التحدى الحقيقـى كامنًـا فى الارتقـاء بالـذكاء العاطفـى للكوادر البشريـة، ليكون هو الموجه الأول والمقصد الأسـاسى فى اتخاذ القرار.

أمن الطاقة بين المطرقة والسندان

د. منال متولى

manalmfa @ hotmail .com

حرائق إندونيسيا، فيضانات نيبال، زلزال كولومبيا، حرائق فرنسا، عواصف السعودية وقبرص.. لماذا أصبحت البنية التحتية للطاقة والمياه فى قلب معادلة الكوارث الطبيعية؟

لم تعد الكوارث الطبيعية مجرد أحداث إستثنائية تنتهى آثارها بانتهاء العاصفة أو إنحسار مياه الفيضان أو توقف البركان عن الثوران.

فى عالم شديد الترابط، أصبحت الكارثة الطبيعية قادرة على الانتقال من كونها أزمة محلية إلى أزمة إقليمية تؤثر فى الكهرباء والوقود والمياه والنقل وسلاسل الإمداد والصناعة، بل وفى أسعار الطاقة والأسواق العالمية. وخلال عام 2026، شهدت مناطق مختلفة من العالم سلسلة لافتة من الزلازل والفيضانات وحرائق الغابات والعواصف والنشاط البركانى. وفى الوقت نفسه، شهدت بعض المناطق موجات حر وجفاف وأمطارًا استثنائية. ففى إندونيسيا، سجلت السلطات 1,730 كارثة طبيعية بين بداية العام و7 سبتمبر 2026، بينها 627 حريق غابات وأراضٍ، و543 فيضانًا، و324 حالة طقس متطرف، و105 انهيارات أرضية، و101 حالة جفاف، و13 زلزالًا و3 ثورات بركانية. كما تضررت أكثر من 111 ألف وحدة سكنية بدرجات مختلفة، إلى جانب آلاف المنشآت العامة والجسور. وفى نيبال، أدت الفيضانات الكارثية إلى تعطيل نحو 431 ميجاوات من قدرات توليد الكهرباء، أى قرابة 10٪ من قدرة البلاد، واضطرت الدولة التى كانت تصدر الكهرباء إلى وقف صادراتها والعودة إلى استيراد الكهرباء من الهند. أما فرنسا، فقد تجاوزت المساحات المحترقة منذ بداية العام 96,595 هكتارًا حتى أوائل سبتمبر وفق بيانات تستند إلى خرائط EFFIS، أى أكثر من سبعة أضعاف المتوسط فى الفترة نفسها، فيما شهد أحد أكبر حرائق الصيف إجلاء أكثر من 141 ألف شخص فى جنوب غرب البلاد. وفى الولايات المتحدة، تعرضت ولاية إنديانا فى أغسطس لعاصفة شديدة تسببت فى فيضانات واسعة، وسُجلت كميات أمطار وصلت إلى 6–9 بوصات فى بعض المناطق، بينما تجاوز عدد حالات انقطاع الكهرباء فى ذروة الأزمة 300 ألف حالة.

هذه الأرقام تطرح سؤالًا يتجاوز إدارة الكوارث:

هل أصبح أمن الطاقة نفسه جزءًا من أمن مواجهة الكوارث الطبيعية؟

إندونيسيا.. عندما تجتمع الحرائق والبراكين والزلازل

إندونيسيا واحدة من أكثر دول العالم تعرضًا للمخاطر الطبيعية، فهى تقع فى منطقة «الحزام الناري» للمحيط الهادئ، كما تضم عددًا كبيرًا من البراكين النشطة لكن ما حدث خلال الأسابيع الأخيرة يكشف جانبًا أكثر تعقيدًا. فحرائق الغابات والأراضى فى بورنيو وسومطرة أدت إلى انتشار دخان كثيف فى أجزاء من إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والفلبين، بينما أدى ثوران بركان أناك كراكاتوا إلى تعطيل حركة الطيران. ووصل الرماد البركانى إلى ارتفاعات كبيرة، واضطرت السلطات إلى إغلاق عدة مطارات، وتأثر أكثر من 2,300 رحلة جوية، كما تجاوز عدد الركاب المتأثرين 170 ألف مسافر وفق بيانات السلطات الإندونيسية. لكن تأثير هذه الأحداث لا يتوقف عند الطيران. فأى اضطراب كبير فى المطارات أو الطرق أو الموانئ يمكن أن يؤخر وصول الوقود وقطع الغيار والمعدات إلى منشآت الطاقة. كما يمكن للدخان والرماد أن يؤثرا فى خطوط الكهرباء والمنشآت الصناعية وعمليات الصيانة والطوارئ. والأخطر أن إندونيسيا شهدت أيضًا فى 15 أغسطس زلزالًا بقوة 7,7 درجة فى شرق البلاد، أسفر عن عشرات الوفيات وأضرار فى مئات المنازل والمدارس والمنشآت، مع انقطاع الكهرباء والاتصالات وإغلاق طرق رئيسية بسبب الانهيارات الأرضية. وهكذا اجتمعت فى دولة واحدة خلال فترة قصيرة عدة طبقات من المخاطر: حرائق، دخان، بركان، زلزال، انهيارات أرضية واضطرابات فى النقل والطاقة.

نيبال.. عندما تتحول الطاقة الكهرومائية من ميزة إلى نقطة ضعف

ربما تكون نيبال من أكثر الأمثلة وضوحًا على العلاقة بين الكوارث الطبيعية وأمن الطاقة. فالبلاد تعتمد بصورة كبيرة على الطاقة الكهرومائية، مستفيدة من جبال الهيمالايا وشبكة الأنهار الغنية. لكن الفيضانات الأخيرة أظهرت أن الاعتماد الكبير على مصدر واحد وفى مناطق جغرافية شديدة

إندونيسيا

الحساسية يمكن أن يتحول إلى نقطة ضعف. فقد دمرت أو عطلت الفيضانات منشآت توليد كهرباء بإجمالى نحو 431 ميجاوات، كما تضررت 15 محطة أخرى قيد الإنشاء بإجمالى قدرة مخططة تقارب 470 ميجاوات. وبسبب الأضرار، اضطرت نيبال إلى وقف صادرات الكهرباء والاعتماد على واردات من الهند.

وهنا تظهر قاعدة مهمة لأمن الطاقة: زيادة الإنتاج وحدها لا تعنى بالضرورة زيادة الأمن. فإذا كانت كل الزيادة فى الإنتاج تأتى من نوع واحد من المحطات، وفى منطقة جغرافية واحدة معرضة لنفس المخاطر، فقد تتحول الزيادة فى القدرة إلى زيادة فى حجم المخاطر أيضًا. ولهذا فإن تنويع مصادر الطاقة جغرافيًا وتقنيًا، مع تخزين الكهرباء وتقوية شبكات النقل، أصبح ضرورة وليس رفاهية.

فرنسا.. حرائق الغابات تتحول إلى أزمة لوجستية واقتصادية

شهدت فرنسا خلال صيف 2026 واحدًا من أكثر مواسم حرائق الغابات إثارة للقلق.

ووفق بيانات EFFIS التى تجمعها منصات متابعة الحرائق، بلغت المساحة المحترقة فى فرنسا نحو 96,595 هكتارًا حتى أوائل سبتمبر، مقابل متوسط يبلغ نحو 13,698 هكتارًا فى الفترة نفسها، أى أكثر من سبعة أضعاف المتوسط.

وفى أحد الحرائق الكبرى بجنوب غرب البلاد، اضطر أكثر من 141 ألف شخص إلى الإجلاء، بينما شارك نحو 1,250 من رجال الإطفاء و400 مركبة فى مواجهة الحريق، مع دعم جوى من طائرات الإطفاء. وفى حريق آخر بمنطقة Landes، تم إجلاء نحو 500 شخص بعد احتراق أكثر من 1,100 هكتار، فى ظل درجات حرارة تجاوزت 40 درجة مئوية. هذه الحرائق لا تهدد الغابات فقط. فالحرائق الكبيرة يمكن أن تهدد خطوط نقل الكهرباء، ومحطات التحويل، وخطوط السكك الحديدية والطرق والمنشآت الصناعية، كما أن عمليات الإجلاء الجماعى تعنى تحويل موارد ضخمة من أجهزة الدولة إلى إدارة الأزمة. وفى قطاع الطاقة، قد يكون إغلاق خط كهرباء أو محطة فرعية واحدة كافيًا لإجبار مشغلى الشبكات على إعادة توزيع الأحمال فى مناطق واسعة.

الولايات المتحدة.. فيضانات إنديانا وانقطاع أكثر من 300 ألف مشترك

فى ولاية إنديانا الأمريكية، ضربت عاصفة قوية فى 11 أغسطس 2026 مناطق واسعة من الولاية، وصاحبتها رياح شديدة وأعاصير وبَرَد وأمطار غزيرة وفيضانات. وسجلت بعض المناطق 6 إلى 9 بوصات من الأمطار، ووصلت عدة أنهار إلى مراحل الفيضان الرئيسية، بينما تجاوز عدد حالات انقطاع الكهرباء فى ذروة الأزمة 300 ألف حالة. كما تم إعلان حالة كارثة كبرى فى عدد من المقاطعات، وسُجلت سبع وفيات مرتبطة بالحدث حتى نهاية أغسطس وفق السلطات المحلية. وهنا تظهر أهمية الشبكات الكهربائية المرنة. فالكارثة لم تكن «مشكلة مياه» فقط، وإنما تحولت إلى مشكلة كهرباء وطرق ومساكن واتصالات. وهذا هو بالضبط ما يجعل مفهوم Energy Resilience مختلفًا عن مجرد القدرة على توليد الكهرباء.

السعودية.. أمطار رعدية وسيول تختبر البنية التحتية

وفى المملكة العربية السعودية، أصدرت السلطات خلال الأيام الأخيرة تحذيرات من أمطار متوسطة إلى غزيرة قد تؤدى إلى سيول، مصحوبة بالبرد والعواصف الرعدية والرياح المثيرة للأتربة، خاصة فى مناطق جازان وعسير والباحة ومكة ونجران وأجزاء من الرياض والمدينة المنورة. وأشارت التوقعات الرسمية إلى رياح على البحر الأحمر تصل سرعتها إلى 20–50 كيلومترًا فى الساعة، مع ارتفاع أمواج قد يصل إلى 2,5 متر. ورغم أن الأمطار والسيول ليست فى حد ذاتها أزمة طاقة، فإنها يمكن أن تصبح كذلك إذا أثرت فى

الطـرق أو خطـوط النقـل أو محطـات الكهربـاء أو المنشـآت الصناعيـة. وفى الدول ذات المساحات الجغرافية الكبيرة، يمثـل توزيع المنشـآت والبنيـة التحتية عامـلًا مهمًا فى تحديد قـدرة النظام على الاستمرار أثناء الكوارث.

قبرص.. الأمطار تتجاوز المعدلات الطبيعية بأكثر من عشر مرات

حتـى جزيـرة قـبرص شـهدت خلال نهاية أغسـطس ظاهـرة مناخية استثنائية.

فقـد وصل متوسـط الأمطـار خلال أغسـطس إلى نحـو 30 ملليمـترًا مقابل متوسـط تاريخـى يبلـغ 2,9 ملليمـتر فقـط، أى أكثـر مـن عـشرة أضعـاف المعـدل الطبيعـى. وفى بعـض المناطـق مثـل Platania وصلت كميـة الأمطار إلى 83,9 ملليمـترًا خلال الشـهر. وأصدرت السلطات القبرصية تحذيرًا برتقاليًا من العواصـف الرعدية، مع توقـع معدلات هطـول تـتراوح بـين 55 و70 ملليمترًا فى السـاعة فى بعض المناطق، وأدى الطقس بالفعل إلى سـقوط أشجار وإغلاق طرق وأضرار فى منشـآت الطاقـة الشمسـية. وهـذه نقطـة مهمـة لقطـاع الطاقـة المتجددة تحديدً حيث أن الطاقة النظيفة تحتاج إلى بنية تحتيـة قادرة على تحمل الطقس المتطرف.

غـزة وإسرائيـل.. عندمـا تتحـول الطحالب إلى أزمة أمن مائى

ومـن أكثر الأمثلة إثـارة للاهتمام فى الأسـابيع الأخيرة ما حدث على السـاحل الشرقى للبحر المتوسط.

فقـد أدى ازدهـار واسـع للطحالب المجهريـة فى مياه البحـر إلى إغلاق 5 من أصـل 6 محطـات تحليـة إسرائيليـة فى بدايـة الأزمة، وهـو ما عطـل نحو 80٪ مـن قـدرات التحليـة فى البلاد بحسـب تقاريـر صحفيـة إسرائيلية وإسـبانية. وتكتسـب هـذه الواقعة أهميـة خاصة لأن إسرائيـل تعتمـد بصـورة كبيرة على تحلية ميـاه البحـر لتلبيـة احتياجاتها من المياه. وتشـير تقاريـر علمية وبيئية إلى أن الطحالـب جاءت مـن منطقة دلتا النيل وتحركت شمالًا مع التيارات، بينما

محاولات لإخماد حرائق فى فرنسا

قال خبراء إسرائيليـون إن مياه الصرف غـير المعالجة القادمة مـن غزة يمكن أن توفـر مغذيات تسـاعد عـلى تفاقم نمو الطحالب. وهنا يجب الحذر فى الصياغة: لا توجد دقة فى وصف الأمر بأنه "هجوم طحالـب من غـزة". الأدق هـو الحديث عـن ظاهرة بيئية بحريـة تفاقمت بفعل ظـروف متعددة، مع وجود خبراء ربطوا بين الـصرف غير المعالج مـن غزة وبين زيادة شـدة الإزهـار الطحلبـى. كما أن السـلطات الإسرائيليـة لم تقبـل تحميل غزة وحدها مسؤولية الأزمة.

لكـن الـدرس الاسـتراتيجى أكـبر مـن الخلاف السـياسى. فإغـلاق خمس محطـات تحليـة فى وقت واحد يكشـف أن الاعتماد الشـديد على منظومة واحدة يمكـن أن يصبـح نقطـة ضعـف حتى عندمـا تكـون هـذه المنظومـة متقدمة تقنيًا. ولم تكن المشـكلة زلـزالًا أو حربًا أو إعصارًا، بل كائنات مجهرية فى البحر.

الفلبين.. زلزال بقوة 7,8 واختبار للبنية التحتية

فى 8 يونيـو 2026، ضرب زلزال بقوة 7,8 درجـة منطقة سـاراغانى فى جنوب الفلبـين، وكان مركزه عـلى بعد نحو 32 كيلومترًا مـن Maasim وعلى عمق يقارب 33 كيلومـترًا. وسـجلت السـلطات أعلى شـدة عند VII – مدمرة، كما تم تسجيل موجات تسونامى بلغت نحو متر واحد فى بعض المناطق الساحلية. وبحلول يوليو، بلـغ عـدد المتضررين نحـو 1,68 مليون شـخص، مع أكثر مـن 106 وفيات وفق أحدث بيانـات مركز الحد مـن مخاطر الكـوارث الآسـيوى، وأكثـر مـن 1,300 مصاب، وتضرر أكثر من 121 ألف منزل بدرجات مختلفـة. وقدرت أضرار البنية التحتية بنحو 1,47 مليـار بيزو فلبينى. والأهم من ذلك بالنسـبة لأمن الطاقة أن الزلـزال أدى إلى اضطرابات فى شـبكات الكهربـاء والاتصـالات والطـرق، وهـى القطاعـات التـى يعتمد عليها تشـغيل المستشفيات ومحطات المياه والطاقة.

اليابان.. الزلزال لا يهدد الأرواح فقط بل سلاسل الصناعة العالمية

فى اليابـان، ضرب زلـزال بقـوة 7,1 درجة جنوب البلاد فى يوليو، وأسفر عن وفاة 38 شخصًا وأضرار أو تدمير نحو 36 ألف منزل ومنشـأة، بينما بقى أكثر من 2,000 شخص فى مراكز إيواء لاحقًا. لكن أهمية الزلزال بالنسبة للاقتصاد العالمى تجـاوزت عدد الضحايـا. فقد توقفت أو خُفضت عمليـات فى مصانع للسـيارات وأشـباه الموصلات، بمـا فى ذلك شركات مثل Toyota وNissan وSony وRenesas و TSMC، وهو ما أعاد إلى الواجهة سـؤالًا مهمًـا وهو مـاذا يحـدث عندما تضرب كارثـة طبيعية مركـزًا صناعيًـا تعتمد عليه سلاسل الإمداد العالمية؟ الإجابة هى أن التأثـير قد يصـل إلى دول تبعد آلاف الكيلومترات عن مركز الزلزال.

وهـذا هو أحـد أهم أسـباب ارتباط الكـوارث الطبيعيـة بأمـن الطاقـة: فصناعـة الطاقـة نفسـها تعتمـد عـلى معدات إلكترونية ومحـولات وتوربينات وأشباه موصلات ومكونات صناعية يتم تصنيعها فى دول مختلفة حول العالم.

الولايات المتحدة..

كولومبيا.. زلزال 7,4 ودرس آخر فى البنية التحتية

فى 10 أغسطس، ضرب زلزال قوى غرب كولومبيا بقوة وصلت إلى 7,4 درجة، وكان من أقوى الزلازل التى شهدتها البلاد خلال القرن الحالى. وأدى إلى انهيار مبانٍ وأضرار واسعة فى البنية التحتية، وأعلنت الحكومة حالة طوارئ، بينما تجاوز عدد الوفيات المعلن فى المراحل الأولى 100 شخص، ثم ارتفع مع استمرار عمليات البحث والإنقاذ. والمغزى هنا أن حجم الخطر لا تحدده قوة الزلزال وحدها. فجودة المبانى، وموقع المنشآت الحيوية، ووجود خطوط نقل بديلة، ومرونة شبكة الكهرباء والغاز والمياه، كلها عوامل تحدد حجم الخسائر.

فنزويلا.. عندما تضرب الزلازل الكهرباء والمياه والغاز والاتصالات معًا

وفى فنزويلا، ضرب زلزالان بقوة 7,2 و7,5 درجة فى 24 يونيو، وكانا من أقوى الزلازل التى شهدتها البلاد منذ أكثر من قرن وتسببا فى أضرار واسعة، شملت انقطاعات فى الكهرباء والمياه والغاز المحلى والاتصالات والنقل، كما تضرر مطار Simón Bolívar الدولى بشدة، واضطر إلى الإغلاق لفترة طويلة. وتشير تقارير لاحقة إلى وفاة أكثر من 6,500 شخص ونزوح نحو 17,900 شخص. وتكشف الحالة الفنزويلية بوضوح كيف يمكن للزلزال أن يتحول إلى أزمة متعددة القطاعات. فالكهرباء تحتاج إلى المياه، والمياه تحتاج إلى الكهرباء، والاتصالات تحتاج إلى الكهرباء، والنقل يحتاج إلى الوقود والكهرباء، والمستشفيات تحتاج إلى كل ذلك فى الوقت نفسه. وهنا يظهر مفهوم جديد نسبيًا فى تخطيط الطاقة وهو مخاطر الاعتماد المتبادل.

مصر.. زلزال خليج السويس يذكرنا بأهمية الاستعداد

ولم تكن مصر بعيدة عن المشهد.

ففى 3 أغسطس 2026، سجلت الشبكة القومية للزلازل زلزالًا بقوة 5,5 درجة فى منطقة خليج السويس، على عمق نحو 10 كيلومترات. وأوضحت هيئة الاستعلامات المصرية أن الزلزال كان مرتبطًا بالحركة على أحد الفوالق النشطة فى منطقة خليج السويس، بينما أكدت محافظة القاهرة عدم تسجيل خسائر أو أضرار داخل نطاق المحافظة. ورغم أن الزلزال لم يتحول إلى أزمة بنية تحتية، فإن وقوعه فى منطقة ذات أهمية استراتيجية لصناعة النفط والغاز والنقل البحرى يجعل الاستعداد الزلزالى جزءًا منطقيًا من إدارة المخاطر فى قطاع الطاقة المصرى. فخليج السويس ليس مجرد منطقة جغرافية؛ إنه جزء من منظومة تضم إنتاج النفط والغاز، وخطوط الأنابيب، والموانئ، والمنشآت الصناعية، وحركة السفن.

ماذا عن المجال المغناطيسى للأرض؟

قد يبدو هذا السؤال للوهلة الأولى بعيدًا عن أمن الطاقة والبنية التحتية، لكنه فى الحقيقة قد يكون أحد أكثر الموضوعات أهمية عند التفكير فى مخاطر المستقبل. فالمجال المغناطيسى للأرض ليس ثابتًا، بل يتغير باستمرار نتيجة العمليات الديناميكية التى تحدث فى باطن الكوكب، وقد سجل العلماء بالفعل تغيرات واضحة فى شدته واتجاهه خلال القرون الماضية. وتشير بيانات المؤسسات العلمية الكبرى، ومنها NASA وUSGS وNOAA، إلى أن متوسط شدة المجال المغناطيسى للأرض انخفض بنحو 9–10٪ خلال آخر قرنين تقريبًا، وهو انخفاض حقيقى تم رصده وقياسه وليس مجرد افتراض نظرى. وفى الوقت نفسه، توجد مناطق أكثر ضعفًا من غيرها، وعلى رأسها South Atlantic Anomaly فوق أجزاء من أمريكا الجنوبية وجنوب المحيط الأطلسى، وهى منطقة تتابعها NASA بصورة مستمرة، وقد أظهرت القياسات أنها تتسع وتضعف فى شدتها مع مرور الوقت.

والأكثر إثارة للاهتمام أن التاريخ الجيولوجى للأرض يخبرنا بأن المجال المغناطيسى لم يكن دائمًا بالوضع الذى نعرفه اليوم. فقد حدثت انقلابات مغناطيسية عديدة عبر تاريخ الأرض، كان آخرها منذ نحو 780 ألف سنة فيما يعرف بانقلاب Brunhes–Matuyama. وخلال مثل هذه الانقلابات لا يختفى المجال المغناطيسى فجأة، وإنما يدخل فى مرحلة طويلة من الاضطراب والضعف، ويمكن أن تنخفض شدته بدرجة كبيرة جدًا؛ وتشير السجلات القديمة إلى أن شدة المجال عند سطح الأرض يمكن أن تنخفض خلال الانقلاب بما يصل إلى نحو 90٪. وفى الوقت نفسه تصبح البنية المغناطيسية أكثر تعقيدًا، ويمكن أن تظهر عدة أقطاب مغناطيسية بدلًا من الوضع الحالى.

وهنا تظهر نقطة تستحق التوقف عندها: إذا كان المجال المغناطيسى قد مر فى الماضى بمراحل ضعف هائلة، وإذا كنا نرصد اليوم انخفاضًا فعليًا فى شدته، فهل يمكن أن نكون أمام بداية تغير أكبر فى المستقبل؟ لا يمكن للعلم حاليًا تحديد موعد انقلاب جديد بدقة، ولا يعنى الانخفاض الحالى بالضرورة أن انقلابًا وشيكًا سيحدث؛ بل تشير USGS وNASA إلى أن المجال يمكن أن يستمر فى التغير أو حتى يستعيد جزءًا من قوته. لكن المؤكد علميًا هو أن المجال المغناطيسى

السعودية

نظام ديناميكى يتغير بالفعل، وأن فكرة حدوث تغيرات كبيرة فيه ليست سيناريو خياليًا، وإنما ظاهرة حدثت مرارًا خلال التاريخ الجيولوجى للأرض.

والأهم بالنسبة لنا ليس فقط السؤال: هل سيضعف المجال المغناطيسى أكثر؟ وإنما السؤال: ماذا سيحدث للحضارة الحديثة إذا حدث ذلك فى عالم أصبحت فيه الطاقة والاتصالات والملاحة والاقتصاد تعتمد بصورة هائلة على التكنولوجيا؟ فالمجال المغناطيسى للأرض يمثل درعًا طبيعيًا يحمينا من جزء كبير من الجسيمات المشحونة القادمة من الشمس، وأى تغير كبير فى هذا الدرع يمكن أن يجعل البيئة الفضائية المحيطة بالأرض أكثر أهمية بالنسبة للأقمار الصناعية وشبكات الاتصالات وأنظمة الملاحة والبنية التحتية الكهربائية.

وهنا نصل إلى الجانب الأكثر أهمية بالنسبة لقطاع الطاقة: العواصف الشمسية والطقس الفضائى. فالشمس تطلق باستمرار جسيمات مشحونة وتتعرض لنشاط مغناطيسى يمكن أن ينتج عنه، فى بعض الحالات، اضطرابات قوية تصل آثارها إلى الأرض. وعندما تتفاعل هذه الاضطرابات مع المجال المغناطيسى للأرض، يمكن أن تتولد تيارات كهربائية مستحثة فى شبكات النقل وخطوط الكهرباء الطويلة، بما قد يضع ضغوطًا غير اعتيادية على المحولات والمعدات الكهربائية. وفى عالم يعتمد بصورة متزايدة على شبكات كهرباء مترابطة لمسافات هائلة، وعلى الأقمار الصناعية ونظم GPS والاتصالات الرقمية، فإن عاصفة شمسية شديدة يمكن أن تتحول من ظاهرة فلكية إلى مشكلة مباشرة فى أمن الطاقة والاتصالات والنقل والخدمات الأساسية.

ولهذا فإن القضية لا تتعلق فقط بما إذا كان المجال المغناطيسى سيصل يومًا إلى مستوى منخفض جدًا، وإنما بضرورة إدراك أن البيئة الفضائية أصبحت جزءًا من منظومة المخاطر التى يجب أن تدخل فى حسابات أمن الطاقة فى القرن الحادى والعشرين. فالمحطة الكهربائية قد تكون مصممة لمقاومة الزلازل والفيضانات، وخطوط الأنابيب قد تكون مؤمنة ضد الحرائق والانهيارات، لكن ماذا لو جاء الخطر هذه المرة من الشمس؟ وماذا لو تعرضت الأقمار الصناعية أو أنظمة الملاحة أو شبكة الكهرباء لاضطراب واسع فى الوقت نفسه؟

هذه الأسئلة تستحق دراسة مستقلة، ليس بهدف إثارة المخاوف، وإنما لأن بناء منظومات طاقة مرنة للمستقبل يتطلب أن ننظر إلى جميع مصادر الخطر، حتى تلك التى تقع خارج الغلاف الجوى للأرض. وسنستفيض فى المقال القادم فى هذا الموضوع تحديدًا، لنتناول العواصف الشمسية والطقس الفضائى، وتأثيرهما المحتمل على شبكات الكهرباء والأقمار الصناعية والاتصالات، وما إذا كان العالم مستعدًا فعلًا لمواجهة عاصفة شمسية كبرى فى عصر يعتمد فيه كل شيء تقريبًا على الكهرباء والأنظمة الرقمية.

الدرس الأكبر: أمن الطاقة لم يعد يعنى إنتاج الطاقة فقط

إذا وضعنا كل هذه الأحداث فى صورة واحدة، سنجد أن مفهوم أمن الطاقة التقليدى لم يعد كافيًا لمواجهة عالم تتزايد فيه المخاطر وتتداخل فيه التحديات الطبيعية والتكنولوجية والجيوسياسية. ففى الماضى كان السؤال الأساسى هو: هل لدينا ما يكفى من النفط والغاز والكهرباء؟ أما اليوم، فيجب أن يتجاوز السؤال ذلك إلى: هل نستطيع الاستمرار فى توفير الطاقة والحفاظ على الخدمات الأساسية عندما تتعرض البنية التحتية لصدمة كبيرة؟ وهذا يمثل اختلافًا جوهريًا فى مفهوم أمن الطاقة؛ فمحطة كهرباء ضخمة قد توفر آلاف الميجاوات، لكنها تصبح عديمة الفائدة إذا انهارت شبكة النقل التى تربطها بالمستهلكين، ومحطة تحلية متطورة قد تغطى نسبة كبيرة من احتياجات مدينة أو دولة، لكنها قد تتحول إلى نقطة ضعف إذا أدى تعطل عدة وحدات فى الوقت نفسه إلى توقف جزء كبير من إمدادات المياه، كما أن محطة كهرومائية ضخمة قد توفر طاقة نظيفة ومنخفضة التكلفة، لكنها تظل معرضة للخطر إذا تركزت منشآتها فى

التسونامى الذى تبع زلزال اليابان عام ٢٠١١ وكان كارثياً

مناطق شديدة التعرض للفيضانات أو الانهيارات. ومن هنا، لم يعد أمن الطاقة مرتبطًا فقط بحجم الإنتاج أو القدرة المركبة، وإنما بقدرة المنظومة بأكملها على الصمود والاستمرار والتعافى أمام الصدمات.

ولهذا يجب أن تقوم منظومات المستقبل على مجموعة متكاملة من المبادئ التى تعزز قدرتها على الصمود والاستجابة للأزمات، وفى مقدمتها تنويع مصادر الطاقة بين الغاز والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية وغيرها، إلى جانب التنويع الجغرافى لتجنب تركيز نسبة كبيرة من قدرات التوليد أو التخزين فى منطقة واحدة قد تكون معرضة للخطر نفسه. كما يتطلب ذلك توفير بدائل واحتياطيات، مثل تعدد خطوط الأنابيب ومسارات نقل الكهرباء، وتوافر المخزونات الاستراتيجية ومصادر المياه الاحتياطية، فضلًا عن تصميم المنشآت والبنية التحتية وفق مخاطر المستقبل وليس استنادًا إلى بيانات الماضى وحدها. وفى ظل تزايد الاعتماد على التكنولوجيا، تصبح حماية البنية التحتية الرقمية وشبكات الاتصالات جزءًا أساسيًا من أمن الطاقة، بالتوازى مع تطوير أنظمة إنذار مبكر قادرة على رصد المخاطر والتنبؤ بها وربطها بمراكز التحكم فى قطاعات الطاقة والمياه والنقل، بما يتيح سرعة الاستجابة وتقليل آثار الأزمات وضمان استمرارية الخدمات الحيوية.

هل نحن أمام عصر جديد من المخاطر؟

ربما يكون من الخطأ القول إن كل الكوارث الطبيعية أصبحت بالضرورة أكثر عددًا أو قوة بسبب عامل واحد.

لكن ما يمكن قوله بثقة أكبر هو أن تكلفة الكارثة أصبحت أكبر بسبب الترابط غير المسبوق بين البنية التحتية والاقتصاد العالمى.

زلزال فى اليابان يمكن أن يؤثر فى صناعة أشباه الموصلات.فيضان فى نيبال يمكن أن يحول دولة مصدرة للكهرباء إلى دولة مستوردة. حرائق إندونيسيا يمكن أن تؤثر فى النقل والصحة والاقتصاد الإقليمى. حرائق فرنسا يمكن أن تؤدى إلى إجلاء مئات الآلاف وتهديد البنية التحتية. فيضانات إنديانا يمكن أن تؤدى إلى أكثر من 300 ألف حالة انقطاع كهرباء. ازدهار طحلبى فى البحر يمكن أن يعطل معظم محطات التحلية فى دولة تعتمد عليها بصورة كبيرة. وزلزال فى فنزويلا يمكن أن يضرب الكهرباء والمياه والغاز والاتصالات والمطارات فى الوقت نفسه.

وهذه الأمثلة كلها تؤدى إلى النتيجة نفسها:

أمن الطاقة والمياه فى القرن الحادى والعشرين هو فى الأساس أمن للمرونة.

فالدولة الأكثر أمنًا ليست بالضرورة تلك التى تنتج أكبر قدر من الطاقة، وإنما تلك التى تمتلك القدرة على الحفاظ على إمداداتها واستعادة خدماتها بسرعة عند تعرضها لصدمات أو أزمات غير متوقعة. ومن هنا، فإن الاستثمارات فى قطاع الطاقة خلال العقود المقبلة يجب ألا تركز فقط على أسئلة مثل: كم ميجاوات سننتج؟ وكم مليار قدم مكعب من الغاز سنوفر؟ وكم برميلًا سننتج؟ بل يجب أن تمتد إلى أسئلة أكثر ارتباطًا بقدرة المنظومة على الصمود: ماذا سيحدث للمنشأة إذا ضربها زلزال؟ أو إذا غمرتها السيول؟ أو اندلع حريق بالقرب منها؟ وماذا سيحدث إذا انقطع طريق أو ميناء، أو تعطلت شبكات الكهرباء والاتصالات والأنظمة الرقمية؟ قد تصبح هذه الأسئلة، فى المستقبل، أكثر أهمية من سؤال الإنتاج نفسه، لأنها تحدد ما إذا كانت الطاقة المنتجة ستظل متاحة وقابلة للإيصال عندما تكون الحاجة إليها فى ذروتها.

فالطاقة التى لا يمكن إيصالها وقت الأزمة ليست طاقة آمنة، والبنية التحتية التى لا تستطيع الصمود أمام الصدمات ليست بنية تحتية مرنة، والمنظومة التى تعتمد على نقطة واحدة معرضة للفشل ستظل عرضة للخطر مهما بلغت درجة تطورها التكنولوجى. ولذلك، فإن مفهوم أمن الطاقة والمياه يجب أن يتطور من مجرد تأمين مصادر الإنتاج إلى بناء منظومات قادرة على الاستمرار، والتكيف، والتعافى أمام الأزمات المتغيرة. فالتحدى الحقيقى فى المستقبل لن يكون فقط فى إنتاج المزيد من الطاقة، وإنما فى ضمان استمرار تدفقها عندما تتعرض المنظومة للضغط. العالم لا يحتاج فقط إلى طاقة أكثر.. بل يحتاج إلى طاقة أكثر قدرة على الصمود.

الدبلوماسية الصحية أهم أنواع الدبلوماسية الإنسانية والاستراتيجية

سفيرة د.عبير بسيونى

abassiouny@hotmail.com

أولا: تعريفات

الدبلوماسية الطبية أو دبلوماسية الصحية / Health Medical Diplomacy هى فن استخدام الأدوات السياسية والدولية لضمان الوصول العادل للرعاية الصحية، خاصة فى الأزمات الإنسانية، وقد برزت مؤخراً كأحد أعمدة الأمن الإنسانى فى المحافل العالمية، متجاوزةً الحدود الجغرافية والأزمات السياسية لتحمى الفئات الأكثر ضعفاً. وبات مفهوما بوضوح أن الأمراض الجائحة،

والأمراض السارية الجديدة، والتهديدات بالإرهاب البيولوجى، تعتبر تهديدات واضحة للأمن الوطنى والعالمى. وتغيرت الصلة الاستراتيجية للصحة، فأصبحت جزءاً لا يتجزأ من جداول الأعمال الخاصة بالعدالة الاجتماعية والأمن والسياسات الجغرافية والاقتصاد، كما تتضمن هذه الجداول حقوق الإنسان، والسياسات المحلية والأجنبية من بين جداول أعمال مستجدة أخرى. وتحتاج السياسات من خارج القطاع الصحى، مثل التجارة والتنمية الاقتصادية، إلى استكمالها من خلال المعنيين بالمجالات البيئية والصحية.

وهى شكل من أشكال الدبلوماسية وتعنى باستخدام المساعدات والخدمات الصحية والتعاون الطبى كأداة لتحقيق أهداف دبلوماسية وسياسية وإنسانية، بما فى ذلك تقديم لقاحات وأدوية وإرسال فرق طبية وبناء شراكات صحية دولية لتعزيز النفوذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وحيث فى عالمنا المترابط، لم تعد الصحة مجرد قضية محلية، بل أصبحت الصحة قوة ناعمة واستراتيجية تستخدم كأداة دبلوماسية مؤثرة لبناء التحالفات وتحقيق الاستقرار الدولى وتعزيز التنمية المستدامة. وبذلك فالدبلوماسية الصحية الدولية هى مجال حديث نسبيا يربط بين أهداف السياسة الخارجية والصحة. وهى أحد أشكال استخدام الأدوات الحديثة التى فرضتها التحولات الدولية المعاصرة فى مجال العلاقات الدولية. ويعد التنسيق الفعال والسريع بين الجهات الفاعلة الحكومية ذات الصلة أمرا أساسيا نظرا للحاجة المتزايدة إلى تعبئة مختلف الجهات الفاعلة والحاجة إلى إقامة شراكات متشابكة فى مجال الصحة العامة لمعالجة الأمور ذات الطابع الدولى. ويعد ممارسى الدبلوماسية الصحية النقطة الرئيسية للتنسيق فى هذا الأمر، فهم أيضا الخبراء الرئيسيون فى العلاقات الدولية فيما يتعلق بالصحة العامة.

وتشير الدبلوماسية الصحية إلى استخدام أدوات التفاوض والتعاون الدولى فى خدمة الأهداف الصحية، وفى الوقت ذاته، فى تعزيز الحوار العابر للحدود، وبناء الثقة، وترسيخ المسؤوليات المشتركة. وهى تشمل طيفًا واسعًا من الفاعلين، من وزارات الصحة والخارجية، إلى المنظمات الدولية، والتكتلات الإقليمية، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدنى. وعندما تُمارَس بفعالية، تتيح للدول التعامل الجماعى مع التهديدات الصحية، والتفاوض من أجل الوصول العادل إلى التقنيات واللقاحات، وتنسيق الدعم الخارجى بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، وبناء علاقات طويلة الأمد قائمة على المنفعة المتبادلة.

وبالنسبة لصنّاع السياسات، لم تعد الدبلوماسية الصحية شأناً هامشيًا أو تقنيًا، بل باتت أولوية استراتيجية. فالعالم اليوم يواجه تقاطعًا متسارعًا بين الأزمات: أوبئة، تغيّرات مناخية، تحديات غذائية، نزوح وهجرة، واضطرابات جيوسياسية. وكل هذه التحديات تُلقى بظلالها على الصحة. ولم يعد من الممكن التعامل مع هذه الظواهر بسياسات قطاعية معزولة. فالصحة الوطنية أصبحت مرتبطة بشكل وثيق بالصحة العالمية. ولا يمكن لأى دولة أن تحمى صحة مواطنيها بمعزل عن التعاون الإقليمى والدولى.

كما أن الدبلوماسية الصحية تفتح الباب أمام إعادة صياغة السياسة الخارجية على أساس المصالح الإنسانية المشتركة. وعندما تُوظّف بشكل صحيح، فإنها تصبح أداة "قوة ناعمة"، تُبرز الدور القيادى للدولة من خلال التعاون لا التنافس. والأمثلة على ذلك كثيرة، من الشراكات الدولية خلال أزمة إيبولا، إلى تنسيق الجهود فى إطار مراكز مكافحة الأمراض فى إفريقيا، أو المبادرات العالمية لتحقيق العدالة فى توزيع اللقاحات. كل هذه النماذج تؤكد أن الصحة يمكن أن تكون جسرًا للتلاقى حتى فى أحلك الظروف السياسية.

والآمال الكبيرة التى تُعلَّق على الدبلوماسية الصحية لا تعنى أنها بلا تحديات. وحيث إن مستقبل الدبلوماسية الصحية يتطلب تفكيرًا جديدًا والتزامًا سياسيًا طويل الأمد. وينبغى على صناع السياسات الدفع نحو تعزيز التعاون الإقليمى الشامل، بحيث تكون الصحة

وزيرا الخارجية والصحة يوقعان بروتوكول "علاجك فى مصر" لتيسير الرعاية الطبية المتكاملة للمصريين بالخارج

جـزءًا لا يتجزأ مـن خطط التنميـة والبيئة والاقتصـاد، وليس مجرد عنـصر فى حالات الطوارئ. كما يتوجـب دعم منصات التعلّم المشـترك، وتبـادل البيانـات، والانخـراط المجتمعـى العابـر للحدود. وقبـل كل ذلك، ينبغى إدراك أن الصحة ليست قضية تقنية فقط، بل هى أولوية أخلاقية واسـتراتيجية فى آنٍ معًـا، تعكس نوع المجتمع الدولى الذى نسعى لبنائه.

والدبلوماسية الطبية/الصحية اكتسبت المزيـد مـن الاهتمـام عـلى مـدى العقدين الماضيـين فى السياسـات الخارجيـة للدول. وأصبحـت الدبلوماسـية الصحيـة ضرورة اسـتراتيجية فى عالم متداخـل ومتغير. وأكد إعلان أوسلو الوزارى 2007 – الصحة العالمية – كقضية ملحة للسياسـة الخارجية وجوب العمل على زيادة الوعى المشـترك فى مواجهة التهديدات الصحيـة من خلال طرح قضايا الصحـة فى سـاحات مناقشـات السياسـة الخارجيـة من أجل تعزيـز الالتزام بالعمل المنسـق على المستوى العالمي؛ وبناء التعاون الثنائى والإقليمى والمتعدد الأطراف من أجل الأمن الصحى العالمـى. ومن هنا كان الدور الحيـوى لمنظمـة الصحـة العالميـة (احدى الوكالات المتخصصـة التابعة لمنظومة الأمم المتحـدة، والتى نشـأت عـام 1948)، وحيث أصبحـت الصحة عنـصرا أكثـر أهمية من أى وقـت مضى فى السياسـة الخارجية، وفى السياسـة الأمنية، وفى استراتيجيات التنمية، وفى الاتفاقـات التجارية. وظهـرت الحاجة الى مهـارات جديدة لحل العـدد المتزايد من التحديـات الصحية عـلى المسـتوى التقنى والتفاوض والحلول السياسة بتعاون واسع من عـدد كبير من الفاعلـين خاصة وأنه تم الاعـتراف بأن الصحة من أهداف السياسـة الخارجيـة، ومـن العوامـل الرئيسـية التى تسـاهم فى التنمية والسـلام وتخفيف وطأة الفقر، وتوطيد العدالـة الاجتماعية وحقوق الانسـان بالوصـول الى «الأمـن الصحـي» كمـا هو واضـح فى جدول الاعمـال الخاص بالتنمية المستدامة فيما بعد عام 2015.

وقد ظهرت دبلوماسـية الصحة العالمية Global Health Diplomacy بشـكل جـلى فى التعـاون الـدولى ابان جائحـة الكورونا. ويشير المصطلح إلى المفاوضات حول قضايا السياسـة العالميـة التى تشـكل وتؤثر على البيئة العالمية للصحة، فتجمع بين مجموعة واسـعة مـن الجهـات الفاعلـة فى المجالات التـى تؤثـر على الصحـة العامة. وبحسـب منظمـة الصحـة العالميـة، هنـاك اعـتراف متزايد بالصحة كهدف للسياسـة الخارجية وكمسـاهم رئيسى فى التنمية والسلام والحد مـن الفقـر والعدالـة الاجتماعيـة وحقوق الإنسـان. وأصحبت هذه الدبلوماسـية تعد أداة مـن أدوات القـوة الناعمـة لكثـير من الدول العظمى مثل الصين، والهند والمملكة المتحدة. وتمثل الدبلوماسـية الصحة العامة منتـدى هامـاً للمفاوضـات حـول قضايـا السياسات العالمية التى تشكل البيئة العالمية للصحـة وتؤثـر عليهـا. وتكمُـن الأهـداف الرئيسـية للدبلوماسـية الصحية-وفقـا لمنظمة الصحة العالميـة- فى: 1) أمن صحى أفضـل مـن التهديـدات الصحيـة العابرة للحـدود كالأوربيـة والإرهـاب البيولوجى، وتحقيق صحة أفضل للسـكان؛ 2) تحسين العلاقات بين الدول والتزام الجهات الفاعلة المختلفـة بالعمل معاً على تحسـين الصحة؛ 3) تحقيق العدالـة والانصاف ودعم أهداف الحـد من الفقر وزيـادة العدالة. وقد تفرع من هذا النـوع عدد من أنواع الدبلوماسـية أهمها ما يلى:

دبلوماسـية الأممية الطبيـة: كوبا لها تجربـة فريـدة فى ممارسـة الدبلوماسـية الطبية المعروفة بـ»الأممية الطبية» بإرسال بعثات طبية طويلة الأمد كركيزة لسياساتها الخارجية وحجر الزاوية لها منذ سـتينيات القـرن المـاضى، حيـث يعمـل الآف الأطباء الكوبين فى عشرات الدول (أكثر من 56 دولة فى 2025)، محققين عوائد مالية بتحويلاتهم لبلادهـم. فلـدى كوبا لواء مخصـص (لواء طبى «هنـرى ريف» للاسـتجابة للكوارث) مستعد دائما للانتشار الجغرافى والكمى بما يحسن الاستجابة للأزمات الصحية فى الدول المسـتضيفة عبر تعاون دولى منسـق. وقام اللواء بـدور كبير فى زلزال باكسـتان 2005، وكوفيـد19- فى إيطاليـا. كمـا أنشـأت كوبا «مدرسـة أمريـكا اللاتينية للطـب ELAM» لتدريب آلاف الأطباء من الدول النامية

دبلوماسـية الأقنعـة: تجلـت مـن الدبلوماسـية الطبية أنواع متعـددة، فغالبًا ما أُطلق عـلى الدبلوماسـية الطبية المتعلقة بجائحة كوفيد19- اسم «دبلوماسية الأقنعة « نظـرًا لأن الأقنعـة الجراحية هى السـلعة الأساسـية التـى قد نقلت. وطـورت الصين «دبلوماسـية كوفيـد19-» بشـكل واضـح، فقد سـهل نجاح الصين المبكر فى الاستجابة لوباء كوفيد19- دبلوماسـية الأقنعة. وكانت المنافسة شـديدة مع تايوان والتى لديها باع طويـل فى الدبلوماسـية الطبية منـذ 1961،

الدبلوماسية الصحية أهم أنواع الدبلوماسية الإنسانية والاستراتيجية

بالتركيز على نقل المهارات المهنية المتقدمة، والتبرع بملايين الأقنعة للحلفاء.

دبلوماسية اللقاحات: عززت ملكية الصين لجزء كبير من سلسلة التوريد الطبية العالمية قدرتها على إرسال الأطباء والمعدات الطبية إلى البلدان المتضررة. وسرعان ما اتبعت الصين دبلوماسية الأقنعة بـ دبلوماسية اللقاحات.

ومنها أيضا دبلوماسية التوأم السيامى (على غرار دبلوماسية الباندا التى تميزت بها الصين والتى حولت من خلالها كائناً مهدداً بالانقراض إلى لاعب هام فى العلاقات الدولية برتبة سفير)، فقد تميزت بعض الدول فى ربع القرن الأخير بإجرائها عمليات فصل التوائم السيامى الأكثر تعقيداً على مستوى العالم، وعلى رأسها السعودية بفصل التوائم الملتصقين من جهة الرأس، بمدينة الملك عبد العزيز الطبية فى العاصمة الرياض منذ عام 1990 لتتوالى بعدها العمليات لأكثر من 150 توءماً من 30 دولة. كما قطعت الدبلوماسية الصحية المصرية للتوأم السيامى أيضا شوطا كبيرا فى السنوات الماضية خاصة على المستوى الافريقى خاصة أبرزها المعجزة الطبية بسلسلة عمليات لفصل الأعضاء الحيوية على مدار عامين لفصل التؤام البورونـدى الملتصق التى تبنتها جامعة عين شمس فى 2019-2022 على نفقة مصر واجرتها مستشفيات جامعة عين شمس.

وتشتهر مصر بأنها تتبنى استراتيجية «دبلوماسية الرعاية الصحية» وهى نوع نشط من أنواع الدبلوماسية الطبية/ الصحية يهدف الى ضمان توفير الخدمات الطبية للمحتاجين لها محليا واقليميا ودوليا بوضع اطر تعاون متعددة الأطراف من اهمها حصول هيئة الدواء المصرية على المستوى الثالث من منظمة الصحة العالمية، مما يسمح بتصدير الخبرات، واستهداف التحول الرقمى بشراكة استراتيجية خمسية مع المنظمة العالمية للصحة (2024-2028) لتعزيز النظم الصحية والابتكار الرقمى. وبخطط وطنية تشمل توطين صناعة الادوية واللقاحات بنسبة تغطية ذاتيه تصل الى 91٪، وإطلاق مبادرات رئاسية عالمية (مثل المبادرة المصرية فى افريقيا للقضاء على فيروس سى والملاريا (مبادرة انطلقت محليا ثم تم تعميمها افريقيا)، وعمل اصلاحات

المستشفيات العائمة الموجودة حاليا فى مصر

داخلية كبرى بمشروع التأمين الصحى الشامل، وتقديم المساعدات المصرية الثنائية بالبعثات الطبية خاصة بعد انشاء الصندوق المصرى للتعاون مع افريقيا عام 1985 والذى تحول الى الوكالة المصرية للشراكة من اجل التنمية عام 2014 لتوسيع انشطته بالخبراء والاطباء المتخصصين وبالمبادرات المتنوعة لمكافحة انتشار اكبر وباء واجهته الإنسانية «جائحة الكورونا» ومبادرة توطين صناعة اللقاح والامصال فى افريقيا وغيرها، وتعليم واستقبال والتدريب على العلوم الطبية والتخصصات النادرة ومستويات الجودة العالمية بمشروعات وأنشطة مستهدفة تعزيز الرعاية الصحية المتقدمة وأهمها اقامة «مدينة العاصمة الطبية- بالعاصمة الادارية الجديدة»، وإطلاق عام -2025 فى هذا الصدد- النسخة الأولى من برنامج الدبلوماسية الصحية لطلاب الطب، وبناء المراكز الطبية المصرية عبر القارة السمراء للغسيل الكلوى ومكافحة الامراض المتوطنة وحضانات الاطفال، وتبنى علاج الحالات المستعصية والنادرة والإنسانية(أبرزها المعجزة الطبية بسلسلة عمليات على مدار عامين لفصل التؤام البورونـدى الملتصق التى تبنتها جامعة عين شمس، وتحقيق الازهر الشريف لحلم الصبى البورونـدى بأن يمشى بمعالجته من عيب خلقى بساقيه)، وإقامة مراكز مصرية عالمية متخصصة فى امراض القلب وامراض الكلى وغيرها بجهود المؤسسات الخيرية المصرية (مثل مركز مصر-رواندا للقلب الذى أقامه سير د/مجدى يعقوب لتعزيز المنظومات الصحية الافريقية وتدريب الكوادر الطبية، ودعم الاشقاء فى فلسطين وأفريقيا بقوافل طبية، واستقبال الحالات المرضية العويصة والنادرة، وتوسيع مستشفيات «السياحة العلاجية»، ومما يعزز ويقوى مصر كمركز إقليمى رائد للرعاية الصحية وتصدير الخدمات الطبية، وتصبح الدبلوماسية الطبية من أهم آليات الدبلوماسية الإنسانية لترسيخ دور مصر للاستشفاء والعلاج والدواء.

ثانيا: تفعيل الدبلوماسية المصرية للرعاية الصحية

الطبيب المصرى يتمتع بسمعة عالمية، بل نادرة، فى كل أنحاء العالم، فالتعليم الطبى المصرى مواكب للتطورات العالمية، وله سمعة عالمية مُدويّة، بدءا من السير مجدى يعقوب إلى أصغر الأطباء الذين يملأون مستشفيات أوروبا، والعالم العربى. ويعود تاريخ بعث القوافل الطبية فى مصر الى عقود ماضية، وهو جزء من جهود الدولة للرعاية الصحية بالمناطق النائية والمحرومة داخل مصر ويؤرخ له من تاريخ انشاء وزارة الصحة العمومية عام 1936 (تطور كثيرا مع مبادرات حياة كريمة، و100 يوم صحة، ومبادرات القضاء على فيرس سى وغيرها من مبادرات.. ليصل عدد القوافل الداخلية الى أكثر من الفين بالعام). أما خارج مصر فتعد القوافل الطبية المصرية – وخاصة الى الدول الافريقية والعربية الشقيقة- التزام تاريخى مستمر، يهدف الى تقديم الدعم الفنى والعلاجى وتعزيز أواصر التضامن ووصول الخدمة الصحية

المصرية بقوافل دورية فى التخصصات النادرة، بالإضافة الى الدعم الطبى العاجل فى الأزمات وتوفير الادوية والمستلزمات والتطعيمات واللقاحات، والتجهيزات الطبية للأشقاء وحيث لمصر باع كبير فى إقامة المراكز الطبية المصرية فى العديد من الدول الافريقية بشكل خاص. فمصر دولة متقدمة فى عالم الصحة، بل جسر للشراكات فى مختلف القارات فى منطقتنا، والعالم، والاستثمار فى الصحة إنسانى، واقتصادى، ودبلوماسى.

أما عن البعثات الطبية المصرية للخارج فتاريخها يمتد لأكثر من قرن، وتجمع بين العمل الإنسانى الخالص وتعزيز العلاقات السياسية ونقل الخبرات. وتعود أولى البعثات الطبية المصرية الموثقة إلى أواخر عشرينيات القرن الماضى (خاصة1929)، وكانت وجهتها اليمن، لتحل محل الأطباء الإيطاليين تدريجيًا. كان الهدف آنذاك مزدوجًا: تقديم خدمة طبية للشعب اليمنى وتعزيز النفوذ المصرى فى المنطقة . هذه كانت لبنة أولى فى صرح التعاون الطبى الذى توسع لاحقًا ليشمل قارة أفريقيا بأكملها مع إنشاء الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا عام ١٩٨٥، وفى إطار تطوير الجهد التنموى الذى تقدمه مصر فقد تم إطلاق الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية فى قمة مالابو فى يوليو ٢٠١٤. ثم شهد العقد الثانى من الألفية الجديدة نقلة نوعية فى البعثات الطبية المصرية، فلم تعد هذه البعثات مجرد زيارات مؤقتة، بل تحولت إلى قوافل طبية متكاملة ومتخصصة ومقيمة لفترات طويلة بمدد تمتد الى 4 او 5 سنوات تحت مسمى (خبراء). ولم تعد هذه البعثات مجرد «إرسال أطباء»، بل أصبحت نموذجًا متطورًا للتعاون جنوب-جنوب، يجمع بين العمل الإنسانى ونقل الخبرات وفتح آفاق جديدة للتصدير الدوائى والصناعات الطبية المصرية وتنفيذ برامج مكافحة الأمراض الوبائية بمبادرات للتشخيص والعلاج على مستوى القارة الأفريقية

وقد شهد التعليم الطبى فى مصر تطويرا كبيرا فى المنظومة الطبية والصحية مع انشاء كلية الطب بالقوات المسلحة بقرار بتاريخ 2013/4/18 من الفريق عبد الفتاح السيسى -آنذاك-النائب الأول للقوات المسلحة وتخرجت اولى دفعاتها (ذكور فقط) عام 2019، وبدأت فى استقبال دفعات من البنات عام 2025. وتتميز هذه الكلية عن كليات الطب العادية بأنها تؤهل طلابها بدنيا وجسمانيا وعلميا (بتدريس مواد عسكرية متخصصة مثل: طب الطيران والفضاء، الطب البحرى وطب الأعماق، وطب وجراحة الميدان) للعمل فى ظروف الحرب والسلم وللمشاركة فى المهام الطبية داخل البلاد وخارجها.

ومن المعروف ان الخدمات الطبية العسكرية بجمهورية مصر العربية قديمة قدم حضارتها وتاريخها البعيد، وشكل الأطباء والعاملون بالخدمة الصحية مكونا هاما من مكونات الجيوش منذ عصر الدولة القديمة. وفى العصر الحديث، عندما أسند الى سليمان باشا الفرنساوى مهمة تأسيس جيش يليق بمصر الحديثة فى عهد محمد على باشا، تم تأسيس أول كلية طب بمصر فى أبى زعبل سنة 1827، وكانت تهدف فى المقام الأول إلى إمداد جيش مصر بالأطباء والعاملين بالخدمات الطبية بالجيش والأسطول، حتى أصدر الرئيس محمد أنور السادات قراره بإنشاء الأكاديمية الطبية العسكرية سنة 1979 لكى تشرف على تنفيذ وتحديث طرق التدريب والتأهيل لأطقم الخدمات الطبية العاملة بالقوات المسلحة من أطباء بشريين وأطباء الأسنان وأطقم التمريض والأطقم الفنية الصحية، وذلك للوصول بها إلى المستوى الراقى المستهدف للخدمات الطبية بالقوات المسلحة .وبذلك يوجد بالجيش المصرى هيكل طبى متكامل من ضباط وقادة للوحدات والمعاهد الطبية المختلفة، يرأسهم لواء مدير إدارة الخدمات الطبية للقوات المسلحة. وهذه المنظومة لا تقتصر فقط على علاج العسكريين، بل تمتد مهامها لتشمل:

1. إعداد وتأهيل الأطباء: تتولى الأكاديمية الطبية العسكرية وكلية الطب العسكرى إعداد الأطباء/الطبيبات وتدريبهم وتأهيلهم للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه والزمالات من الجامعات المصرية والدولية .

2. الخدمة للمدنيين: تقدم إدارة الخدمات الطبية خدماتها للمدنيين أيضًا بأسعار رمزية، وتدير أكثر من 56 مستشفى ومركز طبى فى جميع أنحاء مصر .

3البحث العلمى والتعاون الدولى: تنظيم المؤتمرات الطبية العالمية، واستقدام الخبراء الأجانب، وتبادل الخبرات مع المؤسسات الطبية الكبرى حول العالم .

4. المساعدات الإنسانية والدبلوماسية الصحية: إرسال مساعدات طبية وإقامة مستشفيات ميدانية فى الدول العربية والأفريقية والصديقة أثناء الأزمات والكوارث .

وتجدر الاشارة الى ان مصر من الدول الرائدة فى نماذج المستشفيات العائمة، فبمصر اقدم مستشفى عائم تاريخى وهو مستشفى هاربور التذكارى - منوف: بدأ كمركب إرسالية مسيحية إنجليزية عام 1910 كان يبحر فى النيل ويقدم الخدمة للمرضى. تحول بعد ذلك إلى مستشفى ثابت فى منوف (محافظة المنوفية) وما زال يعمل حتى اليوم كمستشفى خيرى متطور.

وأهم المستشفيات العائمة الموجودة حاليا فى مصر:

1. المستشفى العائم الإماراتى فى العريش (حالى ونشط برصيف ميناء العريش -على البحر المتوسط) . وتديره الامارات، ضمن عملية «الفارس الشهم 3»، وتم بدء تشغيله فى 24 فبراير 2024 بهدف دعم وعلاج الحالات الحرجة والجرحى من قطاع غزة. ويضم 100 سرير للمرضى، 100 سرير للمرافقين، غرف عمليات متطورة، عناية مركزة، معمل، أشعة، وحدة غسيل كلوى متخصصة (تم افتتاحها حديثًا)، وأجرى أكثر من 5,000 عملية جراحية حتى الآن.

2. المستشفى العائم الفرنسى «ديكسمود» (Dixmude) (حالى ونشط برصيف العريش-على البحر المتوسط). وتديره فرنسا كجزء من مجموعة مهام «جان دارك 2026» وهى مجموعة مهام فرنسية تدرب ضباط البحرية وتجرى مناورات فى البحر الأحمر والمحيط الهندى والمحيط الهادئ. وبدأ تشغيل مستشفى ديكسمود فى نوفمبر 2024 بطاقم مكون من 70 طبيب وممرض، بمهمة إنسانية محددة جدًا. وليست عسكرية. تهدف لعلاج الجرحى والمصابين من قطاع غزة فى ظل انهيار المنظومة الصحية هناك. (ديكسمود هى سفينة حربية فرنسية من فئة ميسترال Mistral-class، وهى سفينة برمائية هجومية متعددة المهام، لكنها مجهزة أيضًا كسفينة مستشفى متكاملة، بمساحة طبية 750 متر مربع تضم غرفتان للعمليات الجراحية وجهاز أشعة و69 سريرًا داخليًا. ويمكن توسيع السعة بإضافة مستشفى ميدانى معيارى فى الحظيرة الداخلية (يضيف 50 سريرًا إضافيًا) .

3. المستشفى العائم النيلى (حملة موسمية تموله روتارى مصر بالتعاون مع وزارة الصحة المصرية، ويرسو بنهر النيل ويتنقل بين محافظات الصعيد) وبدأ فى مارس 2019 بهدف الكشف والعلاج المجانى للأطفال والأمهات فى المناطق الأكثر احتياجًا بالصعيد، بامكانيات 20 عيادة (باطنة،

الدبلوماسية الصحية أهم أنواع الدبلوماسية الإنسانية والاستراتيجية

أطفال، عيون، أنف وأذن، أسـنان)، معمل، صيدليـة، وجهاز أشـعة. تـم تحويلها من عبارة نيلية سياحية.

ويعتمـد وزير الصحة المصرى سـنويا -بالتعـاون مـع وزارة الخارجيـة خاصـة زراعها التنموى «الوكالـة المصرية للشراكة من اجل التنمية» - خطة لضمان اسـتدامة التواجد الطبى المصرى فى أفريقيا من خلال فـرق القوافل الطبيـة المصرية التـى تقدم خدمـات طبيـة متقدمـة وتجـرى عمليات جراحيـة دقيقـة فى دول مثـل السـودان وجيبوتى والصومال.

والقوافـل الطبية تمثل ركيزة أساسـية للقوة الناعمـة المصرية، مسـتندة إلى الإرث التاريخـى والثقـة الكبيرة التـى تتمتع بها الكـوادر الطبيـة المصريـة لـدى الشـعوب الأفريقية. كما يتم تكريمهم تقديرًا لجهودها الإنسـانية والمهنية المتميـزة، فى إطار الدور الريادى لمصر فى دعم الأشقاء الأفارقة.

ولايتوقـف دور الدبلوماسـية الصحية المصريـة عنـد القوافـل والمراكـز الطبية فى افريقيا بل يشـمل أيضا دورا حيويا وفاعلا فى تدريـب الكوادر الطبيـة الدولية، بجانب إرسـال القوافـل الطبيـة إلى دول أفريقيـا، وتقديـم الدعـم الطبـى والإنسـانى المكثف للأشقاء الفلسطينيين، وتطوير المستشفيات المصريـة فى اطـار «السـياحة العلاجيـة» وتخصيـص عـدد كبـير لعـلاج الأجانـب والأشقاء وتقديم الخبرات والخدمة الصحية المتميزة فى مصر. وكانت آخر قائمة شـاملة تم الإعلان عنها تعود لعام 2018، حيث ضمت 27 مستشـفى مـن جهات متعـددة (وزارة الصحـة، المستشـفيات الجامعيـة، القوات المسـلحة، وزارة الداخليـة، والمستشـفيات الخاصة). وبدلاً مـن الاكتفاء بقائمة ثابتة، اتجهـت وزارة الصحـة إلى إنشـاء نظـام متكامل ومعتمد للسياحة العلاجية، وأنشأت المجلـس الوطنى للسـياحة الصحية، بقرار مـن رئيس مجلس الوزراء رقم 1688 لسـنة 2025، برئاسـة نائب رئيـس الوزراء ووزير الصحة، وعضوية عدد من الوزراء والجهات المعنيـة لوضـع السياسـات العليـا لوضع استراتيجية وطنية للسياحة الصحية وآليات للترويج لهـا، لتوحيد الجهود بين القطاعين الحكومى والخاص وإنشاء منصة إلكترونية متكاملـة، ومن المقرر إطلاقها قريباً، لوضع

رئيس هيئة الرعاية الصحية خلال الاجتماع مع نائبة وزير الخارجية المصرى

معايـير محددة لانضمـام مقدمى الخدمات (الصحيـة، الفندقيـة، النقـل، والخدمـات اللوجستية) لضمان الجودة والموثوقية

وفى يوليو 2025 شـهدت القاهرة إطلاق النسـخة الأولى مـن برنامـج الدبلوماسـية الصحية لطلاب الطب، والذى يُعد الأول من نوعه فى مصر وأفريقيا، وذلك برعاية الإتحاد الدولى لطلاب الطب فى مصر وبدعم الجمعية العلميـة لطلاب الطـب، وبرعايـة صحفية وإعلاميـة مجانيـة مـن مبـادرة أفروميديا للصحافـة والإعلام للتوعيـة والترويج بدور وقدرات الطبيب فى مجتمعه.

وقـد اتخـذت مصر قرارها بـأن تصبح رائـدة فى الدبلوماسـية الصحيـة وادارة الطـوارئ بإرادة سياسـية قوية وبتخطيط اسـتراتيجى يقـوم عـلى دمـج الأولويـات الصحيـة الداخليـة فى السياسـة الخارجية باعتماد برامج اعتماد جودة للمستشـفيات والمختـبرات و دعم أبحاث الأمراض المعدية، الصحة الرقميـة، واللقاحات لتصبح مراكز مرجعيـة إقليميـة، واقامـة شراكات دولية اسـتراتيجية للاستفادة من الخبرات الدولية المتقدمـة لبناء قدرات وطنية قابلة للتصدير فى مجال الخدمات الطبية، وبنقل تكنولوجيا الجراحـات الروبوتيـة والنمـاذج الذكيـة، ووضـع اطر تعـاون متعـددة الأطراف من اهمهـا حصـول هيئـة الـدواء المصرية على المستوى الثالث من منظمة الصحة العالمية، مما يسـمح بتصدير الخبرات، واسـتهداف التحول الرقمى باستراتيجية تعاون خمسية (2024-2028) مـع منظمة الصحـة العالمية تعتمـد تحـدد خمـس أولويـات رئيسـية للتعـاون تشـمل تعزيـز النظـم الصحيـة والابتكار الرقمى.

كما بـدا واضحا تبنى سياسـة الترويج الصحى خلال رئاسـة مصر واسـتضافتها للاجتمـاع الأول وزراء صحـة مجموعـة D-8 اسـتضافته القاهـرة فى الفـترة من 17 إلى 19 نوفمبر 2025، وبجذب اسـتثمارات فى البحـث والابتـكار مع ما تملكه من سـمعة عملية فى المسـاعدة فى اوقات الأزمات تُظهر فعاليـة ملموسـة بنفوذ دبلومـاسى صحى ملموس يتم عرضها بمبـادرات تكنولوجية مثـل منصـات بيانـات صحيـة مشـتركة وخدمات استشارات عن بُعد.

ثالثا: خطة اسـتراتيجية لتنسيق جهود الدبلوماسية المصرية للرعاية الصحية

وتعزيـز دور الدبلوماسـية المصريـة للرعايـة الصحيـة يتطلـب وضـع خطـة استراتيجية لتنسـيق جهود الدولة وتحفيز القطـاع الخاص المـصرى للمشـاركة فيها بمقترحات اهمها:

1-إنشـاء وحدة خاصة بالدبلوماسـية الصحية لتنسيق التعاون الدولى والمساعدات الصحيـة (نقـترح ان تكون داخـل الوكالة المصريـة للشراكة مـن اجل التنميـة) تعمل كنقطـة اتصال بالنظـر لدورهـا الكبير فى تقديـم الدعم المالى (لتنفيـذ القوافل الطبية وارسـال البعثـات والخـبراء) أو الفنـى (بتدريب الكوادر الطبية) والإنسـانى لدعم النظم الصحيـة فى الدول الأخرى (لقاحات، إمدادات/اجهزة طبية، تدريب متخصص).

2-تقسـيم الأدوار فى دبلوماسية الرعاية الصحيـة بحيـث تركـز مـصر عـلى تقديم الخدمـات الطبيـة العلاجيـة (ذات العائـد الانسانى والسياسى الفورى) فى خارج مصر

بالقوافل الطبية والاجهزة العلاجية كالغسيل الكلوى وحضانات الاطفال وتجهيز غرف الولادة القيصرية..الخ والمساعدات من اللقاح ونشر الدواء المصرى من جهة، وعلى تقديم الخدمات الطبية التشخيصية (والتى تتطلب مدد اطول) داخل مصر بما يتيح الاستفادة من برامج السياحة العلاجية واستثمارات التدريب للكوادر المتخصصة وجذب الاستثمارات لتجهيز المستشفيات بمصر باحدث الاجهزة التشخيصية..الخ.

3- دور نشط لسفاراتنا فى الخارج للترويج لجذب الاستثمارات للقطاع الصحى والبحث والابتكار بالمراكز والجامعات الطبية الحكومية والخاصة والدولية، ومتابعة والاعلان تباعا – بالتنسيق مع صندوق مصر السيادي- للاعلان عن الحوافز الاستثمارية الجديدة لجذب الشركات العالمية وتعزيز مكانة مصر كوجهة رئيسية للسياحة العلاجية، مع التركيز على دمج التكنولوجيا الحديثة.

4-توجيه السفارات باقامة فعاليات سنوية ضمن خطة تصدير الخدمات المصرية من التعليم الطبى والصيدلى والصحة وغيرها تحت شعار «مصر بلد العلم والطب والصيدلة»، و«افضل علاج فى مصر» و«السياحة العلاجية بمصر»: ويسبق ذلك اتخاذ ما يلزم من سبل تعزيز تصدير الخدمات الطبية بوضع خطة قومية استراتيجية تستهدف عمل (Branding)«علامات تجارية»للخدمات الصحية فى مصر بالحصول على مستويات الجودة العالمية فى الخدمات الطبية.

5- مخاطبة كل من وزارة الصحة والسكان ووزارة السياحة لإصدار وتوفير نشرات (بامفليت) وكتيبات (بروشور) الى ان يتم الانتهاء من إنشاء المنصة الالكترونية الوطنية للسياحة العلاجية (بدأ المجلس الوطنى فى اعدادها فى نوفمبر 2025) وتزويد السفارات بمواقع على شبكة الانترنت باللغات المختلفة (العربية والإنجليزية والفرنسية) تروج بها عن فرص العلاج فى مصر (مثل تلك المنتشرة عن فرص العلاج فى الهند أو حتى كينيا والتى تقوم مؤسساتهما الصحية بتوفير مواقع إلكترونية لها وبوضع إعلانات لها على المواقع الأكثر زيارة لا سيما مواقع التواصل الاجتماعى (الفيسبوك على سبيل المثال) والمواقع المعنية بتقديم تلك الخدمة.

6- اقتراح إنشاء لواء طبى متميز بالجيش المصرى جاهز –كتجربة كوبا- للدبلوماسية الصحية يقوم بعمليات اغاثة وطوارئ خارج البلاد مستفيدين بالكوادر الطبية-العسكرية الجديدة خاصة بعد اقامة كلية الطب العسكرى للجنسين.

7- تكرار النماذج الناجحة للمستشفيات الميدانية والمتنقلة (جوا) والعائمة ومراكز الإمداد فى حالات الطوارئ والأزمات، وتحويل عدد من السفن والبرمائيات الحربية والطائرات الكبيرة لهذا الغرض.

8-عقد اتفاقيات دائمة لتحقيق انفتاح اكبر على التعاون الثلاثى فى ارسال القوافل الطبية المصرية – خاصة للدول الأفريقية – وحيث تمول هيئات الاغاثة العربية ومؤسسات التمويل والتنمية والصناديق السيادية (من خلال تعاونها المباشر مع الجامعات المصرية) قوافل طبية مصرية للدول الافريقية (مثال قوافل هيئة آل مكتوم الاماراتية مع جامعتى القاهرة والاسكندرية الى الكونغو-كينشاسا)

9- لا تكتمل دبلوماسية الرعاية الصحية بدون الترويج للدواء المصرى وهو ما يحتاج خاصة على المستوى الأفريقى الى استراتيجية لتحرير تجارة الدواء خاصة بالقارة الافريقية بشراكات واعفاءات واستكمال اجراءات التحول الرقمى لتسجيل الادوية وحل مشاكل الشحن وانشاء معامل لشركات الادوية المصرية فى الدول الافريقية بشراكة افريقية لتطوير صناعات الدواء (تجربة فاركو فى بوروندي2018).

رابعا: الدواء عنصر أساسى فى الدبلوماسية الصحية

لزيادة تصدير الأدوية المصرية إلى أفريقيا، تظهر الحاجة لوضع استراتيجية متكاملة تغطى كافة التحديات وبحيث يتم تعظيم المزايا النسبية لصناعة الدواء المصرية، ولذا نقترح اتباع الإجراءات التالية:

أ. التفاوض على «إعفاءات جمركية» عبر اتفاقية المنطقة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA) خاصة بالدواء أو على الأقل عقد اتفاقيات تجارية تفضيلية.

ب. تعزيز الشراكات الحكومية والتعاون مع الحكومات الأفريقية باتفاقيات الاعتراف المتبادل بين الجهات التنظيمية فى مصر والدول الإفريقية لتسهيل تسجيل الأدوية. عبر إعفاءات جمركية للدواء.

ج. اتباع سياسة التحول الرقمى (الالكتروني) بتسجيل الأدوية عبر المنصات الإلكترونية لمبادرة African Medicines Regulatory Harmonization (AMRH (مبادرة تابعة للاتحاد الأفريقى لمواءمة أنظمة تسجيل الأدوية بين الدول الأفريقية) أو إقامة منصة خاصة جديدة بتقديم الملفات الفنية (مثل CTD – Common Technical Document) عبر الأنظمة الإلكترونية للهيئات الأفريقية بما يسهل دفع الرسوم إلكترونيًا والمتابعة الإلكترونية لحالة الطلب عبر البوابة الإلكترونية والتسجيل الجماعى عبر نفس المنصة وهو ما يسمح بتخفيض الوقت والتكلفة بالتسجيل فى جميع الدول الأفريقية مرة واحدة.

د. تحسين الجودة والمطابقة للمعايير الدولية بالحصول على شهادات معتمدة، وتجديد تراخيصها مثل WHO-GMP أو شهادات الـ FDA الأفريقية (مثل هيئة الغذاء والدواء النيجيرية NAFDAC).

ه. التسويق الفعال وحملات التوعية لإبراز قدرات مصر فى صناعة الأدوية بأسعار تنافسية وجودة عالية والترويج لكون الأدوية المصرية مُصنَّعة بمعايير أوروبية فى بعض الحالات (مثل مصانع تورد لـ EU).

و. إبراز شراكات مصر مع منظمات مثل «التحالف العالمى للقاحات (GAVI)»

ز. الحصول على العلامة التجارية والمشاركة فى المعارض الدولية مثل «أفريك هيلث» فى جنوب أفريقيا أو «ميد أفريكا» فى كينيا.

ح. تسهيل الإجراءات اللوجستية والتمويلية بتطوير سلاسل التوريد من خلال التعاون مع شركات لوجستية متخصصة فى النقل إلى أفريقيا.

ط. تمويل الصادرات الدوائية بتقديم تسهيلات ائتمانية للمستوردين مثل برامج التمويل المدعوم لتصدير الأدوية للبنك الأفريقى للتصدير والاستيراد، وانشاء برامج مماثلة عبر بنوك أفريقية أخرى.

ى. التركيز على احتياجات السوق الأفريقى، وتوطين المنتجات الدوائية الخاصة بأفريقيا خاصة تصنيع أدوية مكافحة الأمراض المنتشرة فى أفريقيا (مثل الملاريا والإيدز).

ك. التعاون مع القطاع الخاص الأفريقى، ونشر تجارب إنشاء معامل او مشاريع مشتركة أو خطوط إنتاج محلية فى دول أفريقية.

ل. الاستفادة من التكنولوجيا بالاستخدام المكثف لمنصات التجارة الإلكترونية التى تساهم فى التسويق عبر منصات مثل «أفريكس» (Afreximbank's MANSA). وإنشاء منصات B2B لتسهيل التواصل مع المستوردين الأفارقة، والتسويق عبر LinkedIn ومواقع التوظيف الطبى الأفريقية.

الدبلوماسية الصحية أهم أنواع الدبلوماسية الإنسانية والاستراتيجية

م. الاستفادة من المبادرات القائمة مثل: مبادرة «أفريقيا أولًا» المصرية لدعم خاص الشركات المصرية العاملة فى مجال الدواء للتوغل فى السوق الأفريقى.

ن. والتدريب للكوادر الأفريقية خاصة بوزارات الصحة بالدول الأفريقية والشركات الوطنية القابضة المسئولة عن مناقصات الدواء بتقديم الوكالة المصرية للشراكة من اجل التنمية -بالتعاون مع الجهات المصرية- لدورات جديدة ومختصة بورش عمل حول ضبط الجودة وإدارة الصيدليات (لطرد الأدوية الرديئة من السوق خاصة الهندية الأقل سعرا).

س. توفير الدعم الفنى بوزارات الصحة للدول الافريقية بمشاريع بسيطة -يمكن ان تساهم الوكالة المصرية للشراكة من اجل التنمية فى تمويلها بالإضافة لمراكز البحث العلمى والدول المانحة- يتم بمقتضاها مساعدة الدول الأفريقية فى إنشاء أنظمة رقابة دوائية فعالة وطرح الكشف على الأدوية المغشوشة. كما تقديم تدريب للموزعين الأفارقة على تخزين وتوزيع الأدوية المصرية.

ع. أهم الإجراءات هو الاستثمار فى الابتكار والبحث والتطوير فى قطاع الدواء لتطوير أدوية مخصصة للسوق الأفريقى بأسعار مناسبة من خلال التعاون مع الجامعات ببرامج بحثية مشتركة بين مصر ودول أفريقية. وأمثلة الأدوية المخصصة لأفريقيا يمكن إنتاج «مُركبات جينية» تناسب التركيبة السكانية الأفريقية (مثل أدوية فقر الدم المنجلي)، وتقديم «أشكال صيدلانية سهلة الاستخدام» (مثل أقراص قابلة للمضغ للأطفال)، واستخدام تعبئة وتغليف جذابة للذوق الأفريقى واستخدام لغة الإنجليزية والفرنسية مع رسومات توضيحية تناسب الثقافة الأفريقية.

-4اقتراحات اخرى بحلول مبتكرة:

أ-إقامة شركة مصرية شحن متخصصة لنقل الدواء فى افريقيا:

· الاتفاقيات مثل AFCFTA والكوميسا تُظهر إمكانيات كبيرة لتحسين حياة ملايين الأشخاص عبر القارة من خلال توفير أدوية بأسعار معقولة وتحسين النظام الصحى. ويتوقع الخبراء وصول سوق صناعة الأدوية حول العالم إلى ما يزيد على ١.١٧٣ تريليون دولار أمريكى بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يعبر عن مدى توسع هذا السوق واحتياجه إلى خدمات لوجستية عالية الجودة لمواكبة هذا الاتساع الهائل وتحسين إدارة سلسلة لوجستيات التبريد الدوائية خلال السنوات القادمة.

· والتخصص فى شحن الأدوية قد يكون مجال عمل جديد وهام يجب ان يتم دراسته. وبالرغم من أنه لا يُنصح باعتماد البريد المصرى كوسيلة أساسية لتصدير الأدوية إلى أفريقيا بسبب التحديات اللوجستية والقانونية، لكن يمكن استخدامه فى حالات محدودة (مثل إرسال عينات). البديل الأفضل هو عبر الشركات اللوجستية المتخصصة ووكالات الشحن مثل EgyptAir Cargo أو شركات شحن أخرى متخصصة فى النقل الدوائى أو الشحن الجوي/البحرى المباشر وتفادى التكاليف اللوجستية العالية باستخدام موانئ مصر (مثل السويس) كمركز إقليمى لإعادة التوزيع فى أفريقيا، وبالتعاون مع موزعين محليين فى الدول الأفريقية.

ب-إقامة شركات الأدوية المصرية للمعامل وإنشاء شراكات مع الدول الأفريقية: تجربة بوروندى

من الصعب إدخال الأدوية المصرية فى ضوء المنافسة غير العادلة مع أسعار الدواء الهندى. ومن ثم تظهر أهمية الشراكات من خلال اقامة معامل او مستشفيات للشركات المصرية مثل ما تم من شركة فاركو فى بوروندى بدعوة السيدة/ Josiane Nijimbere وزيرة الصحة البوروندية آنذاك-والوفد المرافق لها المكون من Sef Sabushimike المدير العام لشركة Camebu لاستيراد وتوريد الأدوية والدكتور/ Servillien Mpawenimana (صيدلي) ورافق الوفد السفير/ Albert Nasasagare نائب رئيس مراسم رئيس الجمهورية البوروندي- بزيارة مجموعة «فاركو للأدوية» فى القاهرة خلال الفترة من 9 إلى 14 يناير 2018، أعقب ذلك زيارة الدكتور/ أحمد حسن فهمى مدير التصدير بمجموعة «فاركو للأدوية» إلى بوروندى خلال النصف الثانى من شهر يناير 2018 للتباحث مع وزيرة الصحة البوروندية وعدة مسئولين بوروندين حول إقامة معامل متنقلة للكشف عن الإصابة بفيروسات «B» و«C» الكبدية بين البوروندين. ثم قام الدكتور/ أحمد حسن فهمى مدير التصدير بشركة «فاركو» للأدوية لبوروندى بزيارة بوجمبورا للمرة الثانية فى عام 2018 وذلك خلال الفترة من 12 إلى 18 مارس 2018 لإنشاء شركة استيراد وتصدير للتجارة فى الدواء الذى تنتجه الشركة وإنشاء مستشفى بأطباء مصريين تتحمل فاركو نفقات إيفادهم ويتبع لها صيدليات وعامل تحاليل ومشروعات أخرى، وحيث ان شركة «فاركو» رائدة فى مجال مكافحة الإلتهاب الكبدى الوبائى (C)، تم توقيع خلال النصف الثانى من شهر مايو 2018 طلبية لعدد كبير من الأدوية (مع وزارة الصحة العامة ومكافحة الإيدز البوروندية) فى اطار الاتفاق الموقع بين الحكومة البوروندية والشركة والذى يتضمن أيضا إقامة الشركة لمستشفى مصرى خاص ومعامل للكشف عن مصابى الالتهاب الكبدى.

خامسا: اللواء الطبى والمستشفيات المتنقلة ضرورة استراتيجية لمستقبل الدبلوماسية الصحية المصرية

أصبحت الصحة عنصرا هاما فى السياسة الخارجية، وفى السياسة الأمنية، وفى استراتيجيات التنمية، وفى الاتفاقات التجارية. وظهرت الحاجة الى مهارات جديدة لحل العدد المتزايد من التحديات الصحية على المستوى التقنى والتفاوض والحلول السياسة بتعاون واسع من عدد كبير من الفاعلين، خاصة وأنه تم الاعتراف بأن الصحة من أهداف السياسة الخارجية، ومن العوامل الرئيسية التى تساهم فى التنمية والسلام وتخفيف وطأة الفقر، وتوطيد العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان بالوصول الى «الأمن الصحي» كما هو واضح فى جدول الاعمال الخاص بالتنمية المستدامة فيما بعد عام 2015.

ويتطلب مستقبل الدبلوماسية الصحية تفكيرًا جديدًا والتزامًا سياسيًا طويل الأمد يبنى على تعزيز التعاون الإقليمى الشامل، بحيث تكون الصحة جزءًا لا يتجزأ من خطط التنمية والبيئة والاقتصاد، وليس مجرد عنصر فى حالات الطوارئ. فالصحة ليست قضية تقنية فقط، بل هى أولوية أخلاقية واستراتيجية فى آنٍ معًا، تعكس نوع المجتمع الدولى الذى نسعى لبنائه، مما يتوجب دعم منصات التعلّم المشترك، وتبادل البيانات، والانخراط المجتمعى العابر للحدود، ووضع خطة استراتيجية لدور أكبر للدبلوماسية الصحية المصرية من اهم أعمدتها إنشاء لواء طبى متميز بالجيش المصرى والتوسع فى اقامة المستشفيات الميدانية المتنقلة/العائمة الجاهزين للقيام بعمليات اغاثة وطوارئ خارج البلاد مستفيدين بالكوادر الطبية- العسكرية الجديدة.

الخدمات الطبية العسكرية بجمهورية مصر العربية

ويعد انشاء كلية الطب بالقوات المسلحة بقرار من الفريق عبد الفتاح السيسى -آنذاك- النائب الأول للقوات المسلحة18/4/2013 قفزة فى تطوير المنظومة الطبية والصحية (تخرجت اولى دفعاتها -ذكور فقط- 2019، وبدأت فى استقبال دفعات من البنات 2025. وتتميز هذه الكلية عن كليات الطب العادية بأنها تؤهل طلابها بدنيا وجسمانيا وعلميا (بتدريس مواد عسكرية متخصصة مثل: طب الطيران والفضاء، الطب البحرى وطب الأعماق، وطب وجراحة الميدان) للعمل فى ظروف الحرب والسلم وللمشاركة فى المهام الطبية داخل البلاد وخارجها.

ومن المعروف ان الخدمات الطبية العسكرية بمصر قديمة قدم حضارتها وتاريخها البعيد، وشكل الأطباء والعاملون بالخدمة الصحية مكونا هاما من مكونات الجيوش منذ عصر الدولة القديمة. وفى العصر الحديث، عندما أسند الى سليمان باشا الفرنساوى مهمة تأسيس جيش يليق بمصر الحديثة فى عهد محمد على باشا، تم تأسيس أول كلية طب بمصر فى أبى زعبل 1827، وكانت تهدف فى المقام الأول إلى إمداد جيش مصر بالأطباء والعاملين بالخدمات الطبية بالجيش والأسطول، حتى أصدر الرئيس محمد أنور السادات قراره بإنشاء الأكاديمية الطبية العسكرية 1979 لكى تشرف على تنفيذ وتحديث طرق التدريب والتأهيل لأطقم الخدمات الطبية العاملة بالقوات المسلحة من أطباء بشريين وأطباء الأسنان وأطقم التمريض والأطقم الفنية الصحية، وذلك للوصول بها إلى المستوى الراقى المستهدف للخدمات الطبية بالقوات المسلحة .وبذلك يوجد بالجيش المصرى هيكل طبى متكامل من ضباط وقادة للوحدات والمعاهد الطبية المختلفة، يرأسهم لواء مدير إدارة الخدمات الطبية للقوات المسلحة للخدمة المدنية (تدير أكثر من 56 مستشفى ومركز طبى فى جميع أنحاء مصر)، ومندمجة بالبحث العلمى والتعاون الدولى وتقدم المساعدات الإنسانية والدبلوماسية الصحية.

كما ان مصر من الدول الرائدة فى نماذج المستشفيات العائمة، فبمصر أقدم مستشفى عائم تاريخى وهو مستشفى هاربور التذكاري-منوف الذى بدأ كمركب إرسالية مسيحية إنجليزية1910 فكان يبحر فى النيل ويقدم الخدمة للمرضى، وتحول بعد ذلك إلى مستشفى ثابت فى منوف (محافظة المنوفية) وما زال يعمل حتى اليوم كمستشفى خيرى متطور.

وأهم المستشفيات العائمة الموجودة حاليا فى مصر:المستشفى العائم الإماراتى (نشط برصيف ميناء العريش -على البحر المتوسط)منذ2024 بهدف دعم وعلاج الحالات الحرجة والجرحى من قطاع غزة. ويوجد أيضا المستشفى العائم الفرنسى «ديكسمود-سفينة حربية فرنسية برمائية هجومية متعددة المهام، لكنها مجهزة أيضًا كسفينة مستشفى متكاملة» (نشط برصيف العريش-على البحر المتوسط) منذ2024بمهمة إنسانية محددة جدًا لعلاج الجرحى والمصابين من قطاع غزة. والمستشفى العائم النيلى (تم تحويلها من عبارة نيلية سياحية، وتقوم بحملة موسمية بتمويل روتارى مصر بالتعاون مع وزارة الصحة المصرية، ويرسو بنهر النيل ويتنقل بين محافظات الصعيد، وبدأ فى مارس 2019 بهدف الكشف والعلاج المجانى للأطفال والأمهات فى المناطق الأكثر احتياجًا بالصعيد).

وبالتالى فمن الممكن تكرار النماذج الناجحة للمستشفيات الميدانية والمتنقلة (جوا) والعائمة ومراكز الإمداد فى حالات الطوارئ والأزمات، وتحويل عدد من السفن والبرمائيات الحربية والطائرات الكبيرة لهذا الغرض.

ولكوبا تجربة فريدة جديرة بالدراسة فى ممارسة دبلوماسية «الأممية الطبية» بإرسال بعثات طبية طويلة الأمد كركيزة لسياساتها الخارجية وحجر الزاوية لها منذ ستينيات القرن الماضى، حيث يعمل الآف الأطباء الكوبين فى عشرات الدول (أكثر من 56 دولة باحصاء 2025)، محققين عوائد مالية بتحويلاتهم لبلادهم. فلدى كوبا لواء مخصص (لواء طبى «هنرى ريف» للاستجابة للكوارث) مستعد دائما للانتشار الجغرافى والكمى بما يحسن الاستجابة للأزمات الصحية فى الدول المستضيفة عبر تعاون دولى منسق. وقام اللواء بدور كبير فى زلزال باكستان 2005، وكوفيد19- فى إيطاليا. كما أنشأت كوبا «مدرسة أمريكا اللاتينية للطب ELAM» لتدريب آلاف الأطباء من الدول النامية .

الحادى عشر من سبتمبر وإعادة صياغة مفهوم الأمن

ميساء جيوسى

باحثة دكتوراة فى دراسات الاوروموتوسطية

gayyusi@gmail.com

لعل الكثير منا يذكر يوم الحادى عشر من سبتمبر من العام 2001، حينما اختطف تسعة عشر عضوًا فى تنظيم القاعدة أربع طائرات مدنية؛ اصطدمت اثنتان منها ببرجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك، وضربت ثالثة مقر وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» ، فيما تحطمت الرابعة فى ولاية بنسلفانيا. وأسفرت الهجمات عن مقتل نحو ثلاثة آلاف شخص حسبما ورد فى التقارير الأمريكية. لم تستغرق الهجمات سوى أقل من ساعتين، لكن تداعياتها لا زالت تتواصل حتى يومنا هذا.

ولعل من أبرز ما حدث حينها هو ما كشفته هجمات 11 سبتمبر عن قدرة تنظيم صغير نسبيًا، لا ينتمى إلى دولة، على توظيف أدوات العولمة ضد الدولة الأكثر ارتباطًا بها. فقد عبر المنفذون الحدود، ودرس بعضهم فى مؤسسات غربية، وأمريكية على وجه الخصوص، واستخدموا الطيران المدنى، وتحركوا داخل النظام المالى الدولى. وبذلك حوّلوا انفتاح المجتمعات الحديثة إلى مصدر من مصادر ضعفها. وفى المقابل فإن هذه الهجمات بددت الاعتقاد الأمريكى الذى كان سائدا قبل ذلك، والمتمثل بأن البعد الجغرافى والتفوق العسكرى قادران وحدهما على ضمان الأمن الأمريكى. أما بالنسبة إلى جزء كبير من العالم، فقد دشنت هذه الهجمات مرحلة جديدة أصبحت فيها الحروب والمراقبة والقيود الحدودية والعمليات العسكرية الموجهة وتشريعات الطوارئ تُبرَّر بصورة متزايدة وعلى مستويات مختلفة تحت عنوان عريض مفاده «مكافحة الإرهاب».

فبعد الهجمات مباشرة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وتلتها دول العالم كافة بفرض إجراءات أمنية مشددة عبر مطارات شديدة التحصين، وبدأت الحكومات بتبادل المعلومات الاستخباراتية بسرعة شبه فورية، وأصبحت حركة الأموال المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية تخضع لرقابة أكثر صرامة، بينما تمتلك الأجهزة الأمنية قدرات تكنولوجية لم تكن متصورة عام 2001. كما جرى تفكيك جزء كبير من القيادة الأصلية لتنظيم «القاعدة»، ولم تشهد الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الوقت عملية إرهابية تماثل هجمات 11 سبتمبر من حيث الحجم والتعقيد.

والسؤال الذى يطرح نفسه بعد عقدين ونصف، هل خفضت السياسات التى اعتُمدت بعد 11 سبتمبر خطر الإرهاب من دون أن تنتج أشكالًا أوسع من انعدام الأمن؟

أحدثت هجمات الحادى عشر من سبتمبر/أيلول 2001 تحولًا عميقًا فى الطريقة التى تتناول بها الدول مفهوم الأمن وتعمل على تحقيقه. فقبل وقوع تلك الهجمات، كان الأمن يُعرَّف تقليديًا باعتباره حماية أراضى الدولة وسيادتها واستقلالها السياسى فى مواجهة التهديدات العسكرية التقليدية الصادرة عن دول أخرى. وعلى الرغم من وجود الإرهاب والجريمة المنظمة والتهديدات السيبرانية قبل عام 2001، فإنها كانت تُعامل، فى الغالب، بوصفها قضايا ثانوية مقارنة بالحروب والصراعات بين الدول. أما بعد 11 سبتمبر، فقد أصبح مفهوم الأمن أكثر اتساعًا وتعقيدًا؛ إذ لم يعد يقتصر على الدفاع العسكرى عن الحدود، بل بات يشمل مكافحة الشبكات الإرهابية العابرة للحدود، وحماية البنية التحتية، ومراقبة التدفقات المالية، وتعزيز أمن المعلومات، وتشديد الرقابة على الحدود وحركة الأفراد. كما انتقلت السياسات الأمنية من مجرد الرد على الهجمات بعد وقوعها إلى محاولة منعها أو استباقها قبل أن تتحول إلى تهديد فعلى.

من أمن الدولة إلى الأمن العابر للحدود:

أنقاض مركز التجارة العالمى فى ١١سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك

أظهرت هجمات 11 سبتمبر أن تنظيمًا غير حكومى محدود العدد والإمكانات نسبيًا يستطيع إلحاق أضرار استراتيجية بأقوى دولة فى العالم. ومن ثم، لم يعد من الممكن فهم الأمن من خلال المفهوم التقليدى المتمثل بالجيوش والحدود والحروب بين الدول وحدها. فقد أصبحت الشبكات الإرهابية، والتدفقات المالية غير المشروعة، والتطرف الذى ينشر عبر شبكات التواصل الاجتماعى واستخدام الإنترنت، وهشاشة الدول، وانتقال الأفراد والأسلحة عبر الحدود، من أبرز القضايا المدرجة على الأجندة الأمنية الدولية.

وأدى ذلك إلى تراجع الفصل التقليدى بين الأمن الداخلى والأمن الخارجى. فالأحداث الواقعة فى دول ومناطق بعيدة باتت تُفسَّر باعتبارها مصدرًا محتملًا لتهديد الأمن الوطنى فى الداخل. وأصبحت أجهزة الاستخبارات والشرطة وحرس الحدود والمؤسسات المالية والقوات المسلحة تعمل ضمن منظومة أمنية مترابطة، تجمع بين العمل العسكرى والمراقبة المالية والتعاون الاستخباراتى والإجراءات الدبلوماسية.

من الردع إلى الوقاية والاستباق:

اعتمدت الاستراتيجيات الأمنية التقليدية بصورة أساسية على مفهوم الردع، أى إقناع خصم معروف بأن أى اعتداء سيُقابل بردٍّ يفرض عليه تكلفة لا يستطيع تحملها. غير أن التنظيمات الإرهابية لا تمتلك بالضرورة أراضى محددة أو جيوشًا نظامية، كما أنها قد لا تستجيب لمنطق الردع بالطريقة نفسها التى تستجيب بها الدول. ولهذا السبب، تبنّت الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر نهجًا أمنيًا أكثر اعتمادًا على الوقاية والاستباق. فقد أكدت استراتيجية الأمن القومى الأمريكية لعام 2002 حق واشنطن فى التحرك لمواجهة التهديدات الناشئة قبل اكتمالها أو تحولها إلى هجوم فعلى. حيث أسهم هذا المنطق فى تبرير التدخل العسكرى فى أفغانستان لاستهداف تنظيم القاعدة ونظام طالبان الذى وفر له الملاذ، ثم جرى توسيعه بصورة أكثر إثارة للجدل لتبرير غزو العراق عام 2003. مثّل هذا التحول تغيرًا جوهريًا فى مفهوم الأمن؛ إذ لم يعد التحرك العسكرى مقصورًا على الرد على عدوان وقع بالفعل، بل أصبح من الممكن اتخاذ إجراءات استباقية ضد تهديد مستقبلى محتمل. ويرى مؤيدو هذا النهج أن انتظار الدليل القاطع قد يؤدى إلى نتائج كارثية، بينما يحذر منتقدوه من أن الحروب الوقائية القائمة على معلومات غير مؤكدة قد تنتهك القانون الدولى، وتضعف المؤسسات متعددة الأطراف، وتُنتج تهديدات جديدة بدلًا من القضاء على التهديدات القائمة، كما أظهرت تجربة العراق. كما أصبحت حماية المجتمع ومرافقه الحيوية إحدى الوظائف الأساسية للأمن القومى بعد هجمات سبتمبر. وازداد اهتمام الحكومات بحماية المطارات وشبكات النقل والاتصالات ومنشآت الطاقة والمؤسسات المالية والمرافق العامة والحدود.

عكس إنشاء وزارة الأمن الداخلى فى فى الولايات المتحدة الأمريكية هذا التحول المؤسسى. فقد أصبحت الإجراءات الأمنية جزءًا من الحياة اليومية، من خلال تشديد التفتيش فى المطارات، واستخدام وسائل التعرف البيومترى، وإعداد قوائم المراقبة، وتطوير خطط الاستجابة للطوارئ، وتوسيع جمع البيانات، وفرض قيود أكثر صرامة على الهجرة والسفر.ةولم يعد الأمن مسؤولية القوات المسلحة وأجهزة الاستخبارات وحدها؛

الحادى عشر من سبتمبر وإعادة صياغة مفهوم الأمن

بل أصبح يشمل الشرطة وسلطات الحدود والهيئات المالية وشركات التكنولوجيا والسلطات المحلية. ونتيجة لذلك، أصبحت الحدود الفاصلة بين الدفاع العسكرى والإدارة المدنية أقل وضوحًا مما كانت عليه فى السابق.

الاستخبارات والمراقبة وأمن المعلومات:

تمثل أحد أهم التحولات التالية لهجمات سبتمبر فى تعزيز تبادل المعلومات بين المؤسسات الأمنية. فقد كشفت التحقيقات فى الهجمات عن وجود معلومات متفرقة لدى عدد من الوكالات الأمريكية، لكن غياب التنسيق حال دون الربط بينها فى الوقت المناسب. لذلك، اتجهت الحكومات إلى إنشاء قواعد بيانات متكاملة ومراكز مشتركة لمكافحة الإرهاب، مع توسيع نطاق التعاون الاستخباراتى الدولى. وفى الوقت نفسه، وسّعت الدول صلاحياتها فى مجال المراقبة. وأصبح اعتراض الاتصالات، وتعقب التحويلات المالية، واستخدام البيانات البيومترية، وفحص سجلات المسافرين، ومراقبة النشاط الرقمى، من الأدوات الرئيسية لمكافحة الإرهاب. وقد ساعدت هذه الإجراءات على كشف بعض الشبكات وإحباط عدد من الهجمات المحتملة، لكنها أثارت فى المقابل إشكالية مستمرة تتعلق بالتوازن بين الأمن الجماعى والحريات الفردية. وأصبح السؤال المطروح داخل الأنظمة الديمقراطية هو: ما مقدار الخصوصية والحرية الذى يمكن للمواطنين التنازل عنه مقابل الحصول على قدر أكبر من الحماية؟ ويحذر منتقدو سياسات المراقبة من أن الصلاحيات الاستثنائية التى تُمنح للحكومات فى أوقات الأزمات قد تتحول إلى ترتيبات دائمة، وأن التوسع فى السرية وجمع البيانات قد يضعف الرقابة الديمقراطية والمساءلة العامة.

الأمن بوصفه مسؤولية عالمية عابرة للقارات:

ما بعد هجمات الحادى عشر من

عقب انهيار مراكز التجارة العالمية مباشرة.

سبتمبر، أصبح يُنظر للإرهاب بوصفه تهديدًا عالميًا متشعب ومتشابك بشكل يستدعى استجابة دولية منسقة. وللمرة الأولى فى تاريخه، فعّل حلف شمال الأطلسى المادة الخامسة من ميثاقه، التى تعتبر الاعتداء على أحد أعضائه اعتداءً على جميع الأعضاء. كما عززت الأمم المتحدة التدابير الدولية الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب، بينما وسّعت الدول تعاونها فى مجالات الاستخبارات والشرطة وأمن الطيران وإدارة الحدود والرقابة المالية.

وبذلك، لم يعد توفير الأمن مسؤولية منفردة تتحملها كل دولة داخل حدودها، بل أصبح عملية متعددة الأطراف تشارك فيها المنظمات الدولية والبنوك وشركات الطيران والمؤسسات التكنولوجية والأجهزة الأمنية الخاصة، إلى جانب الحكومات.

وقد أنتج هذا التطور نظامًا أمنيًا عالميًا أكثر ترابطًا، لكنه أثار أيضًا تساؤلات بشأن المسؤولية والشفافية ومدى خضوع الجهات غير الحكومية المشاركة فى إدارة الأمن للرقابة والمحاسبة.

الربط بين الأمن والتنمية:

عزّزت مرحلة ما بعد 11 سبتمبر الاعتقاد بأن ضعف الحوكمة واستمرار النزاعات والإقصاء الاجتماعى وهشاشة مؤسسات الدولة قد توفر بيئة مناسبة لنشاط التنظيمات المتطرفة. ولذلك، أُدرجت المساعدات التنموية وبناء المؤسسات والإصلاح الإدارى والبرامج التعليمية ضمن بعض استراتيجيات مكافحة الإرهاب. وقد وسّع هذا التوجه مفهوم الأمن ليتجاوز المجال العسكرى، إلا أنه أدى فى بعض الحالات إلى توظيف التنمية كأداة لتحقيق أهداف استراتيجية وأمنية. ويحذر منتقدو هذا الاتجاه من افتراض وجود علاقة تلقائية بين الفقر والإرهاب، لأن التطرف العنيف ظاهرة سياسية واجتماعية معقدة لا يمكن تفسيرها بعامل اقتصادى واحد. وعلى صعيد متصل بالتنمية، أصبحت الهجرة واللجوء وإدارة الحدود بعد 11 سبتمبر أكثر ارتباطًا بخطاب مكافحة الإرهاب. وفرضت الحكومات إجراءات أشد صرامة للحصول على التأشيرات، واعتمدت جوازات السفر البيومترية، وأنظمة جمع بيانات المسافرين، ووسّعت عمليات التدقيق الأمنى. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات استهدفت الكشف عن التهديدات الحقيقية، فإنها أدت أحيانًا إلى التعامل مع التنقل البشرى نفسه باعتباره نشاطًا مثيرًا للاشتباه. كما أصبحت الهجرة، التى كانت تُناقش سابقًا باعتبارها قضية اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية، تُتناول بصورة متزايدة من منظور الأمن القومى. وكان لهذا التحول انعكاسات سلبية على اللاجئين والمهاجرين والجاليات المسلمة، التى وجدت نفسها فى بعض الحالات موضع مراقبة أو اشتباه جماعى، بصرف النظر عن سلوك أفرادها.

الخلط بين الإسلام والإرهاب:

ولعل من أكثر تبعات مرحلة ما

مكان أحد تفجيرات شرم الشيخ (٢٠٠٥)

بعد 11 سبتمبر خطورةً ميل بعض الخطابات السياسية والإعلامية إلى الربط بين الإرهاب والإسلام بوصفه دينًا متصلا بالإرهاب. وعلى الرغم من أن منفذى الهجمات كانوا ينتمون إلى تنظيم إسلامى متطرف استخدم تفسيرات دينية متطرفة لتبرير أفعاله، لكن مساواة الإسلام بالإرهاب تجاهلت التنوع الواسع بين ما يقارب ملياري مسلم حول العالم، وخلطت بين دين عالمى وبين أيديولوجيات وتنظيمات عنيفة محددة. ولم يكن هذا الربط تمييزيًا فحسب، بل كان أيضًا خطأً استراتيجيًا. فقد أسهم فى تنامى ظاهرة الإسلاموفوبيا، وأدى إلى شعور قطاعات من المسلمين بالاستهداف والتهميش، رغم أن تعاون هذه المجتمعات ضرورى لمنع التطرف والكشف عن المخاطر المحتملة. كما خدم الخطاب الذى تبنته بعض التنظيمات المتطرفة، والقائم على الادعاء بأن الدول الغربية تخوض حربًا ضد الإسلام نفسه.

قدم المروجون لمفهوم «الحرب على الإرهاب» فى بدايته تصورا بإمكانية هزيمة الإرهاب كما تُهزم الجيوش فى الحروب التقليدية. غير أن الخبرة اللاحقة أظهرت أن الإرهاب ليس عدوًا واحدًا أو تنظيمًا محددًا، بل هو أسلوب من أساليب العنف السياسى يمكن أن تستخدمه تنظيمات وحركات مختلفة. ونظرًا إلى قدرة هذه التنظيمات على الانقسام والتكيف والظهور تحت مسميات وأشكال جديدة، تحول الهدف تدريجيًا من تحقيق انتصار نهائى إلى إدارة المخاطر وتقليلها. وأصبحت السياسات الأمنية تركز على تفكيك الشبكات، وإعاقة التمويل، وحماية الأهداف المعرضة للخطر، ومنع التطرف، وتعزيز قدرة المجتمعات والمؤسسات على الصمود والتعافى. وهكذا، تحول الأمن من حالة يمكن بلوغها نهائيًا إلى عملية مستمرة لإدارة التهديدات والاستعداد لها.

توسع مفهوم الأمن وعسكرته:

يمكن القو بأن مفهوم الأمن ما بعد 11 سبتمبر اتسع جغرافيًا ومؤسسيًا، لكنه أصبح كذلك أكثر ارتباطًا باستخدام القوة العسكرية. فقد استُخدمت مكافحة الإرهاب لتبرير الحروب والعمليات العسكرية بالطائرات المسيّرة، والاحتجاز الاستثنائى، والعقوبات الموجهة، وتوسيع الشراكات الأمنية خارج الحدود. ويرى مؤيدو هذه السياسات أنها نجحت فى إضعاف عدد من التنظيمات الإرهابية الكبرى، وتحسين أمن الطيران، وتعزيز التعاون الدولى، والحد من قدرة الشبكات المركزية على تنفيذ هجمات واسعة النطاق. فى المقابل، يرى المنتقدون أن بعض التدخلات العسكرية، ولا سيما غزو العراق، أسهمت فى زعزعة استقرار مجتمعات بأكملها، وألحقت أضرارًا واسعة بالمدنيين، وأضعفت شرعية الولايات المتحدة وحلفائها، ووفرت بيئة استغلتها تنظيمات مثل «داعش». ومن هذا المنظور، أنتجت بعض السياسات التى استهدفت تحقيق الأمن أشكالًا جديدة من انعدام الأمن.

هل أصبح العالم أكثر أمنًا؟

تختلف الإجابة باختلاف المعيار المستخدم. فمن ناحية، أصبح العالم أكثر قدرة على تعقب تمويل الإرهاب، وتأمين حركة الطيران، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتفكيك الشبكات المتصلة بالهجمات الإرهابية المحتملة ولم تشهد الولايات المتحدة تحديدا والعالم بشكل عام هجومًا آخر يماثل هجمات سبتمبر من حيث الحجم والتأثير. لكن الإرهاب لم يختفِ؛ بل أصبح فى كثير من الحالات أكثر لامركزية وقدرة على التكيف مع التحولات التكنولوجية والسياسية. كما ساهمت بعض الحروب التى شنت تحت شعار مكافحة الإرهاب فى زعزعة الاستقرار فى مناطق مختلفة. وفى الوقت نفسه، أنتج التوسع فى المراقبة والتمييز والإجراءات الاستثنائية وإضعاف بعض الضمانات القانونية مصادر جديدة للشعور بانعدام الأمن. وعليه، لم يكن التحول الأهم بعد 11 سبتمبر مجرد إدراج الإرهاب ضمن الأجندة الأمنية، بل إعادة تعريف الأمن نفسه. فقد أصبح الأمن استباقيًا بدلًا من أن يكون دفاعيًا فقط، وعابرًا للحدود بدلًا من اقتصاره على حماية الإقليم الوطنى، وشاملًا للأفراد والبنية التحتية والمعلومات والأموال والهوية وحركة البشر، إلى جانب القوة العسكرية التقليدية. وتتمثل الخلاصة الأساسية لتجربة ما بعد 11 سبتمبر فى أن الأمن لا يمكن تحقيقه بالقوة وحدها. فالقدرات العسكرية والاستخباراتية قد تنجح فى تعطيل تهديد مباشر، لكن الأمن المستدام إن صح التعبير، يتطلب أيضًا مؤسسات شرعية، واحترامًا للقانون الدولى، وإدماجًا سياسيًا واجتماعيًا، وحكومات خاضعة للمساءلة، وتسويةً للنزاعات، وحمايةً جدية لحقوق الإنسان. فقد تنجح الدولة فى فرض السيطرة، لكنها لا تحقق بالضرورة الأمن الحقيقى إذا كانت سياساتها تجعل فئات واسعة من المجتمع تعيش فى ظل شعور دائم بالاستهداف والخوف.

رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين

بنت النيل

تقدمها
ناديه الريس

بحضور نجلاء عبد السلام حرم معالي وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين في الخارج- قامت رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين بزيارة لمقر جامعة الدول العربية بالتحرير-حيث تعرفت العضوات علي تاريخ المقر واهميته واهمية العمل والتضامن العربي المشترك- وقمنا بزيارة متحف الجامعة ومبانيها القديم والجديد وشاهدنا
الجهود المبذولة للحفاظ على مكانة الجامعة العربية واستمرارية العمل بها -

الشكر الجزيل بأسم عضوات الرابطه واسمي للزميلة العزيزة ناهد الزيات ، حرم السفير / محمد الزيات .- لجهودها في ترتيب هذه الزيارة.

الدبلوماسية الرياضية العالمية - «الدبلوماسية الرياضية الايرلندية»

زهير عمار

تناولت فى مقالاتى السابقة وعلى الترتيب « الافاق والطموح المنشود لاطلاق الدبلوماسية الرياضية المصرية» و « الدبلوماسية الرياضية الاسترالية» و « الدبلوماسية الرياضية الفرنسية» و« الدبلوماسية الرياضية الشعبية الاوروبية» و« الدبلوماسية الرياضية الشعبية الاردنية» و « الهدنة الاولمبية « و « الدبلوماسية الرياضية لدول البريكس بلس» و« الدبلوماسية الرياضية لجمهورية الصين الشعبية» و « أفضل الجهات فى العالم التى تقدم برامج أكاديمية او مهنية فى مجال الدبلوماسية الرياضية « و «دبلوماسية الرياضة والتكنولوجيا الرياضية» و «استراتيجية الرياضة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»

« و « مؤسسة اللاجئين الأولمبية» و « دبلوماسية كرة القدم الفلسطينية و « الاوقيانوسية ملعب الدبلوماسية الرياضية بالمحيط الهادئ « و « برنامج القادة الشباب التابع للجنة الأولمبية الدولية « و» الجوائز العالمية للدبلوماسية الرياضية و التعريف بالسفير « صامويل دوكروكيه، سفير الرياضة فى وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية» و الدبلوماسية الرياضية للمملكة المغربية « و برنامج « الدبلوماسية الرياضية بين فرنسا والولايات المتحدة « و « الدبلوماسية الرياضية المجرية « و الدبلوماسية الرياضية للمملكة العربية السعودية والدبلوماسية الرياضية الكوبية و الدبلوماسية الرياضية اليابانية و الدبلوماسية الرياضية القطرية و الدبلوماسية الرياضية البرازيلية وتحديث لمقالى السابق عن الدبلوماسية الرياضية الصينية و الدبلوماسية الرياضية الايطالية ومؤشرات القوى الناعمة الرياضية و مؤشرات الدبلوماسية الرياضية لعام 2025 و الدبلوماسية الرياضية الالمانية و» الدبلوماسية الرياضية العمانية « و « الدبلوماسية الرياضية النرويجية» و « الدبلوماسية الرياضية الفنلندية» و « الدبلوماسية الرياضية النيوزيلندية» كما كتبت مقالا بمناسبة الاحتفال بمرور مائتان عام على إنشاء وزارة الخارجية المصرية حمل عنوان الدبلوماسية الرياضية المصرية» ريادة بلا قيادة « وفى هذا العدد سالقى الضوء على» الدبلوماسية الرياضية الايرلندية « .

حيث خطت أيرلندا خطوة رائدة على المستوى العالمى من خلال إطلاق «استراتيجية الدبلوماسية الرياضية الدولية لأيرلندا- رفع سقف الطموح العالمى لأيرلندا 2026-2030» بهدف تعظيم قيمة الاستثمار الحكومى فى البصمة الدولية والرياضية لأيرلندا على جميع المستويات، مع دعم موجه لتحقيق تنسيق أقوى بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وتحديد مبادرات جديدة تتماشى مع الأهداف الوطنية وساسعى من خلال هذا المقال الى التعريف بالجهات المسؤولة عن قيادة هذه الدبلوماسية الرياضية والمقومات الأساسية التى ترتكز عليها.

يجدر الاشارة الى أن أيرلندا تعتمد على نهج شامل حكومى (Whole-of-Government approach) يُعرف باسم فريق أيرلندا (Team Ireland) يجمع بين مختلف الوزارات والهيئات الأيرلندية لتنسيق الجهود حول الفعاليات الرياضية الكبرى ةتعظيم العوائد الاقتصادية والسياحية والثقافية والسياسية لايرلندا ، وتحويل المشاركة الرياضية إلى منصة استراتيجية لتعزيز الصورة الوطنية عالمياً وتنسيق الأنشطة والفعاليات الرياضية الكبرى، مما يسهل تحقيق الأولويات الاقتصادية والتجارية والابتكارية، فضلاً عن الأهداف السياحية والسياسى

وتتولى الحكومة الأيرلندية والوزارات المعنية تنفيذ «استراتيجية الدبلوماسية الرياضية الدولية لأيرلندا 2026-2030» وعنوانها «رفع سقف الطموح العالمى لأيرلندا خلال الفترة من عام 2026 الى 2030» (Raising the bar on Ireland›s 2030-global ambition 2026)

وتتضمن استراتيجية الدبلوماسية الرياضية الدولية لأيرلندا 4 أهداف استراتيجية كبرى هى الهدف الأول: تعزيز صورة أيرلندا كدولة رياضية عالمية(To promote Ireland as a sporting nation) باستخدام الرياضة كأداة قوية فى الدبلوماسية العامة لتشكيل التصورات الإيجابية عن أيرلندا لدى الجماهير الدولية و دمج الرياضة كمحور أساسى فى المبادرات الدبلوماسية التى تقودها الحكومة، مع التركيز على

نجاحات الرياضيين الأيرلنديين، والقيم الرياضية، والتراث. يتم ذلك عبر حملات رقمية على المنصة الرسمية للحكومة (Ireland.ie)، وبالتعاون مع البعثات الدبلوماسية ووكالات الدولة فى الخارج و إطلاق معرض دولى جديد فى عام 2027 للاحتفال بإنجازات «الجاليات الرياضية الأيرلندية» فى الخارج وتعزيز الروابط مع الأندية ذات التراث الأيرلندى حول العالم.

والهدف الثانى: استخدام الرياضة لتعميق ارتباط المغتربين بأيرلندا

To use sport، including Gaelic Games، to deepen our diaspora's connection to Ireland)

من خلال الاعتراف بالمغتربين الأيرلندية (المغتربين) كأبطال لقيم الرياضة الأيرلندية مثل المجتمع، والعمل التطوعى، والشمولية اعتمادا على الشبكة الدبلوماسية للتواصل مع المغتربين الرياضيين فى الخارج، وتسهيل الروابط بين هذه المجتمعات اعتمادا على أندية «الهيرلنج» و«الكاموجي» حول العالم التى تعد مراكز حيوية (Hubs) تجمع أبناء المغتربين والأصدقاء المحبين للثقافة الأيرلندية، و تعمل الحكومة بشكل وثيق مع الرابطة الجيلية الرياضية (GAA) لدعم هذه الأندية وتعزيز ارتباطها بالوطن الأم.

والرابطة الجيلية الرياضية بالأيرلندية Cumann Lúthchleas Gael هى المنظمة الرياضية والثقافية الوطنية الرئيسية فى أيرلندا. تأسست عام 1884 بهدف إحياء والحفاظ على الرياضات والألعاب التقليدية الأيرلندية وتعزيز الهوية الثقافية الوطنية فى فترة كانت فيها أيرلندا تحت الحكم البريطانى وتشرف الرابطة على تنظيم وتطوير عدة رياضات تقليدية، أبرزها كرة القدم الجيلية (Gaelic Football): اللعبة الأكثر شعبية فى أيرلندا والهيرلنج (Hurling) تُعد من أسرع الألعاب الرياضية الميدانية فى العالم والكاموجى (Camogie) النسخة النسائية من لعبة الهيرلنج وألعاب أخرى مثل كرة اليد الجيلية (Gaelic Handball) والراوندرز (Rounders).

وتمتاز الرابطة بأن جميع لاعبيها ومدربيها وإداريها على مستوى الأندية والمقاطعات يعملون بشكل تطوعى وبدون مقابل مادى (Amateur status)، مما يعزز قيم الانتماء والمجتمع ويوجد فى كل قرية وبلدة فى أيرلندا تقريباً نادٍ تابع للرابطة، مما يجعلها القلب النابض للمجتمع المحلى ومركزاً للتفاعل الاجتماعى والثقافى ويقع المقر الرئيسى للرابطة فى ملعب كروك بارك (Croke Park) فى العاصمة دبلن، وهو أكبر ملعب رياضى فى أيرلندا (يتسع لأكثر من 82,000 متفرج) ويرمز إلى الفخر الرياضى والثقافى الأيرلندى وتعتبر الرابطة الجيلية الرياضية أحد أهم أعمدة «دبلوماسية المغتربين الرياضية» فى أيرلندا. فهى لا تقتصر على الجزيرة الأيرلندية فحسب، بل تضم شبكة عالمية واسعة تضم أكثر من 400 نادٍ فى أكثر من 20 دولة (بما فى ذلك المملكة المتحدة، أمريكا الشمالية، أستراليا، الشرق الأوسط، وأوروبا). وتعمل هذه الأندية الدولية كمراكز حيوية (Hubs) تجمع أبناء الجالية الأيرلندية والمهتمين بالثقافة الأيرلندية، مما يجعل الرابطة

الدبلوماسية الرياضية الايرلندية»

أداة دبلوماسية طبيعية وقوية لربط «المغتربين» بوطنهم الأم، وتعزيز الصورة الإيجابية لأيرلندا، ونشر تراثها الثقافى غير المادى حول العالم.

والهدف الثالث: دعم الشراكات والتعاون الرياضى الدولى بما يتماشى مع القيم والمصالح الأيرلندية

(To support international sporting partnerships and cooperation in line with Ireland's values and interests)

باستغلال الرياضة كفضاء للحوار وبناء الجسور فى ظل المشهد الجيوسياسى العالمى المعقد، وتعزيز التعاون عبر الحدود (خاصة مع المملكة المتحدة) ودعم مبادرات «الرياضة من أجل التنمية».

وتلتزم وزارتى الخارجية والتجارة، والثقافة والاتصالات والرياضة بالتمويل من خلال انشاء «صندوق الدبلوماسية الرياضية الدولية» (International Sports Diplomacy Fund) بميزانية إجمالية لا تقل عن مليون يورو على مدى فترة الاستراتيجية (2026–2030)، مع إطلاق مرحلة تجريبية بقيمة 200,000 يورو فى أوائل عام 2026 لدعم المشاريع المبتكرة.

والهدف الرابع: تعظيم القيمة الاقتصادية للدبلوماسية الرياضية والمشاركة فى الفعاليات الكبرى

(To maximise the economic value of international sports diplomacy and engagement in major sporting events)

بتحويل المناسبات الرياضية إلى منصات استراتيجية لتعزيز الاقتصاد الوطنى والترويج لقطاع تكنولوجيا الرياضة (Sports Tech) الأيرلندى المبتكر وجذب الاستثمارات إليه واستغلال الفعاليات الرياضية للترويج لأيرلندا كوجهة مثالية للعمل، والزيارة، والدراسة، وممارسة الأعمال ز تعزيز الروابط التجارية وفتح أسواق جديدة للشركات الأيرلندية بالتزامن مع استضافة أو المشاركة فى الأحداث الرياضية الكبرى تحت مظلة «فريق أيرلندا».

تم تأسيس «مجموعة تنفيذ الدبلوماسية الرياضية الدولية» فى الربع الأول من عام 2026 مكونه من إدارات من وزارة الخارجية والتجارة، ووزارة الاتصالات والثقافة والرياضة، وتضم ممثلين عن وزارات وهيئات أخرى مثل التعليم، والصحة، والمؤسسات، والسياحة وتلعب وكالة سبورت أيرلندا (Sport Ireland): وهى الهيئة الحكومية الوطنية المسؤولة عن تطوير الرياضة فى أيرلندا دوراً محورياً فى دعم الهيئات الرياضية الوطنية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتوفير البيانات والأبحاث اللازمة، واستضافة الفعاليات والمؤتمرات المتعلقة بالدبلوماسية الرياضية كما تقوم وكالات التنمية والسياحة بالتعاون مع هيئات مثل «إنتربرايز أيرلندا» (Enterprise Ireland) وهى وكالة التنمية الحكومية المسؤولة عن مساعدة الشركات الأيرلندية على النمو والتوسع فى الأسواق العالمية. فى سياق الدبلوماسية الرياضية، و تعمل على استغلال الفعاليات الرياضية كفرص ذهبية لتعزيز التجارة، وجذب الاستثمارات، وفتح أسواق جديدة للعلامات التجارية الأيرلندية. و«هيئة تطوير السياحة الأيرلندية» (Fáilte Ireland) وهى الهيئة الوطنية لتطوير السياحة فى أيرلندا التى تساهم فى الدبلوماسية الرياضية من خلال الترويج لأيرلندا كوجهة مثالية لاستضافة الفعاليات الرياضية الكبرى، مما يعزز «السياحة الرياضية»، ويدعم الاقتصاد المحلى، ويبرز التراث الثقافى والطبيعى للبلاد للزوار من جميع أنحاء العالم و«هيئة تطوير الصناعة الأيرلندية» (IDA Ireland) وهى الوكالة الحكومية المسؤولة عن جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى أيرلندا التى تتعاون مع «فريق أيرلندا» لاستخدام النجاحات والفعاليات الرياضية كمنصة لجذب الشركات العالمية متعددة الجنسيات، وإبراز بيئة الأعمال المبتكرة والمستقرة فى أيرلندا

كما يلعب معهد المغتربون (The Diaspora Institute) وهو معهد بحثى واستشارى مقره دبلن، متخصص فى دراسة وتطوير استراتيجيات التواصل مع الجاليات الأيرلندية فى الخارج وبجدر الاشارة الى أن المعهد لعب دوراً محورياً فى صياغة ورقة التفكير حول «دبلوماسية المغتربين الرياضيين»، وساهم بخبرته فى تحويل مفهوم الشتات إلى أداة دبلوماسية واقتصادية ملموسة ضمن الاستراتيجية الوطنية بالتعاون مع تحالف الدبلوماسية الرياضية (Sports Diplomacy Alliance)

وهى شبكة مهنية متخصصة تتعاون مع مبادرات مثل «Sports Diplomacy Unwrapped»)

وتعمل على تعزيز ممارسات الدبلوماسية الرياضية عالمياً ومحلياً. فى السياق الأيرلندى، تعاون هذا التحالف مع معهد المغتربين لتقديم

أطـر عمـل مبتكـرة وربـط الشـبكات الرياضية العالمية بالفرص الدبلوماسية والاقتصادية لأيرلندا.

وترتكـز الدبلوماسـية الرياضـية الأيرلنديـة عـلى عدة ركائز اسـتراتيجية ومقومـات مبتكـرة تجعلهـا نموذجـاً يُحتـذى بـه عالميـاً مثـل أمن السـمعة (Reputational Security) حيـث تسـعى أيرلندا لاسـتخدام الرياضة لجعل البلاد معروفـة ومحترمـة ومحـل اهتمام على مسـتوى العالـم، وذلـك بالاسـتناد إلى مفهـوم «أمن السـمعة» كأحد الأسـس الجوهرية للتأثير الدولى المستدام ويعزز ذلك تسـليط الضوء على نجاحات «فريق أيرلندا» فى المحافـل الأولمبية والبارالمبية، ممـا يعكـس قيـم العزيمـة والالتزام و الأمن الاقتصـادى (Economic Security) حيـث لا تقتصر الدبلوماسـية الرياضية عـلى الجانب التنافسى فحسـب، بل تمتد لتحويـل الروابـط الرياضيـة إلى تجارة رياضيـة فعليةمـن خـلال التعامل مع الفعاليـات الرياضيـة كمنصـات مؤقتة ومحددة زمنياً لتعزيـز التجارة، وجذب الاسـتثمار، وتعزيز السياحة، والتنسيق الثقافى تحت مظلة «فريـق أيرلندا» وقد تضمنت الاسـتراتيجية إطلاق «صندوق الدبلوماسـية الرياضيـة الدولية» بقيمة مليون يورو على الأقل على مدار 5 سنوات لدعـم هذه المبـادرات وتعد دبلوماسـية المغتربـون الرياضيـة(Sports Diaspora Diplomacy – SDD):ابتـكاراً جديـداً فى هـذا المجال، حيث تقـدم أيرلندا مفهوماً حديثـاً يربط بـين الرياضـة والمغتربون والدبلوماسية الاقتصادية بشكل منهجى .

ويعتمـد هـذا النهـج عـلى «خريطة حراريـة للمغتربـون» وذلك مـن خلال تفعيـل الشـبكات العالميـة للرياضيـين الأيرلنديـين، والمدربـين، والمسـؤولين، والإعلاميـين، وقـادة الأعمـال المرتبطين بالرياضـة سـعيا لتوجيـه اسـتثمار المغتربـون المبـاشر (Diaspora Direct Investment)،

ويلعـب تعزيـز الألعـاب التقليديـة والـتراث الثقـافى الالرلنـدى دورا هاما حيث تسـتخدم أيرلندا ألعابها التقليدية مثـل «الهيرلنـج» (Hurling) وهى لعبة رياضية أيرلندية تقليديـة عريقة تُعتبر مـن أسرع الألعـاب الرياضيـة الميدانية فى العالـم إدرجتها منظمة اليونسـكو فى القائمة التمثيلية للتراث الثقافى غير المادى للبشرية، وتُسـتخدم كأداة دبلوماسـية ثقافية قويـة لتعزيز الهويـة الأيرلندية وربط المغتربين بجذورهم التراثية.

و»الكاموجـي» (Camogie) و هـى النظـير النسـائى للعبـة «الهيرلنـج»، وتُمـارس بنفـس الحمـاس وقواعـد مشـابهة. تمثـل «الكاموجـي» رمـزاً للمسـاواة والتمكين النسائى فى الرياضة الأيرلنديـة، وتسـاهم بشـكل فعـال فى الدبلوماسـية الرياضيـة مـن خـلال إبـراز قيـم الشـمولية والتنـوع الثقافى الـذى تحتفـى بـه أيرلندا على السـاحة الدولية.و يتم العمل على حماية وتطوير هـذه الألعـاب محلياً ودوليـاً، مما يعزز الهويـة الثقافية الأيرلندية ويوثق روابط المغتربون بجذوره

وتعـزز القيـادة الرياضيـة العالمية (Global Ireland Sports Leaders) وهـى مبـادرة جديـدة داعمـة للاسـتراتيجية للاعـتراف بالـدور المهـم الـذى يلعبـه الرياضيـون الحاليـون والسـابقون فى الترويـج لأيرلنـدا دوليـاً، ممـا يجعلهم سـفراء غير رسـميين للقيم والإنجازات الأيرلندية

ختاما تمثل الدبلوماسـية الرياضية الأيرلندية نموذجـاً متكاملاً يدمج بذكاء بين الطموح الوطنى، والقوة الاقتصادية، والثـراء الثقـافى، وشـبكات المغتربـون الواسـعة. ومن خلال التنسيق المؤسسى الشـامل تحت مظلـة «فريـق أيرلندا»، والابتـكار فى مفاهيـم مثل «دبلوماسـية المغتربـون الرياضيـة»، تضـع أيرلنـدا نفسـها فى طليعة الدول التـى تدرك أن الرياضة ليسـت مجرد منافسة، بل هى جسر استراتيجى لبناء السمعة، وتعزيز الأمـن الاقتصـادى، وترسـيخ الحضور العالمى على المدى الطويل.

العلاقات الأفريقية الصينية : مصر نموذجا

د. يوسف حسن

Youssehassan88@gmail.Com

تواصل بيجين المد فى ربوع القارة الأفريقية مستغلة التحولات و التغيرات الجيوسياسية التى انطلقت مع سلسلة من الأحداث المتتابعة كان آخرها الحرب التى تشنها الولايات المتحدة و حليفتها اسرائيل على إيران ، و فى وتيرة متسارعة عن ذى قبل اختارت الصين القاهرة لتكون وجهتها الراهنة بعد ما أظهرته السياسة المصرية من ثبات و اتزان فى كل الأزمات الدولية و الإقليمية التى تضرب العالم و النظام الدولى خلال العقد الأخير ليكون لقاء الحضارات بمثابة رسالة إلى العالم

عبر فيها الجانبان المصرى و الصينى عن تمسكهما بالإرث الحضارى و الثقافى للأمتين باعتبار ما سيكون بمثابة الركيزة التى يرتكز عليها النظام العالمى القادم و الذى بدأت ملامحه فى الظهور بأكثر من مناسبة و بكل تجمع و كيان يستهدف الأمم التى تضرب بجذورها فى التاريخ و الحضارة ليكون الرهان قائما على مكتسبات تمثل مبادئ التكامل و التوافق و الاحترام المتبادل لمواجهة النظام الأحادى القطبيه، و كانت مصر سباقه فى كل العصور إلى السعى للتمسك بتعظيم دور الحضارات و الأمم ذات التاريخ لاسيما فى القارة الأفريقية عندما دشنت تجمع الإندوجو فى عام 1983 ليكون بمثابة بوتقة لانصهار حضارات قامت على ضفاف دول حوض النيل و لذلك فإن المراقب للأمر يستشعر اعتماد بيجين فى تواجدها بدول حوض النيل و الشرق الأفريقى على التنسيق مع القاهرة من خلال اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين. و كانت الصين – ثانى أكبر قوة فى العالم – قد انتهجت مسارا تنمويا بعد انتهاء الحرب الباردة إيمانا من الحزب الشيوعى بضرورة تغيير استراتيجية المواجهة مع النظام الدولى الجديد، ثم ما لبثت أن طورت استراتيجية جديدة تمثلت فى انطلاقة اقتصادية كبرى لتعزيز النفوذ و المكانة لاسيما بعدما ظهرت تصدعات النظام الدولى فى كثير من المواجهات مع الأنظمة التى فشلت معها كل محاولات الاستقطاب تارة بالترغيب و تارة أخرى بالترهيب ، و اختارت الصين أفريقيا كظهير اقتصادى و سياسى نظرا لما تتمتع به القارة من ثقل فى كافة الاتجاهات فضلا عن ارتياح الدول و الحكومات الأفريقية للتعامل مع الجانب الصينى الذى يعلن دائما عن احترامه لسيادة الدولة فى أفريقيا و ينأى بنفسه عن التدخل فى شؤونها الداخلية و هى سمات لا تتوفر فى القوى الدولية الأخرى . و تسارع الصين الخطى نحو السوق الأفريقية المشتركة لدرجة أنها تساعد دول القارة لاستكمال متطلبات انشاء السوق المشتركة و غض الطرف عن مناطق الصراعات و النزاعات باعتماد استراتيجية تسمح بتنفيذ اهداف الصين و المضى قدما نحو تحقيق التكامل الاقتصادى مع الحكومات الأفريقية على الرغم من انتشار القتال بالقرب من المناطق الصناعيه و مناجم الخامات تحت شعار « الحصاد المبكر » و بمرور الوقت أقنعت الصين الحكومات فى أفريقيا بالحاجة إلى إقامة القواعد العسكرية من أجل حماية المكتسبات الاقتصاديه و الاستثمارات الكبيرة و من أجل استمرار تدفق البضائع، و من أجل ذلك أبرمت بيجين اتفاقيات للتجارة تسمح بإلغاء القيود الجمركيه» صفر جمارك « على وارداتها من بعض دول القارة و حظيت مصر بهذه الميزة التفاضلية لمدة عامين مما كان له بالغ الأثر فى نمو حركة الصادرات المصرية إلى الصين بنسبة 200 ٪ خلال سنة واحدة من بدأ الاتفاقية مع استمرار تسوية حركة التجارة بالعملات المحلية للدولتين مما يسمح بكبح جماح العملة الصعبة من أجل مكافحة ظاهرة « الدولره » للتأكيد على أن هناك تحول جديد يعلن عن تحديه للهيمنة الأمريكية و شيئا فشيئا تتحول دول بريكس فى ذات الاتجاه لتثبت أنها تكتل من أجل إعادة ضبط بوصلة العلاقات بين الدول على أساس إعلاء قيم الأصالة و الإعلان عن رفض الحداثة جملة و تفصيلا. أثبتت مصر أنها قوة إقليمية لا يستهان بها و أنها تستطيع فى لحظة ما أن تقدم ما لا يستطيع أن يضمنه غيرها من القوى استنادا إلى التاريخ و الجغرافيا و إلى حضارة امتدت عبر آلاف السنين، و كانت روعة التوقيت لزيارة الرئيس تشى بينج شاهدا على ذلك إذ أدركت بيجين أن القاهرة تستطيع أن تقدم ما يمكن أن يخدم مصالحها و قضاياها فى لحظة فارقة، و أنها تمتلك القدرة للفعل على الأرض لتكون شريكا موثوقا به بحكم

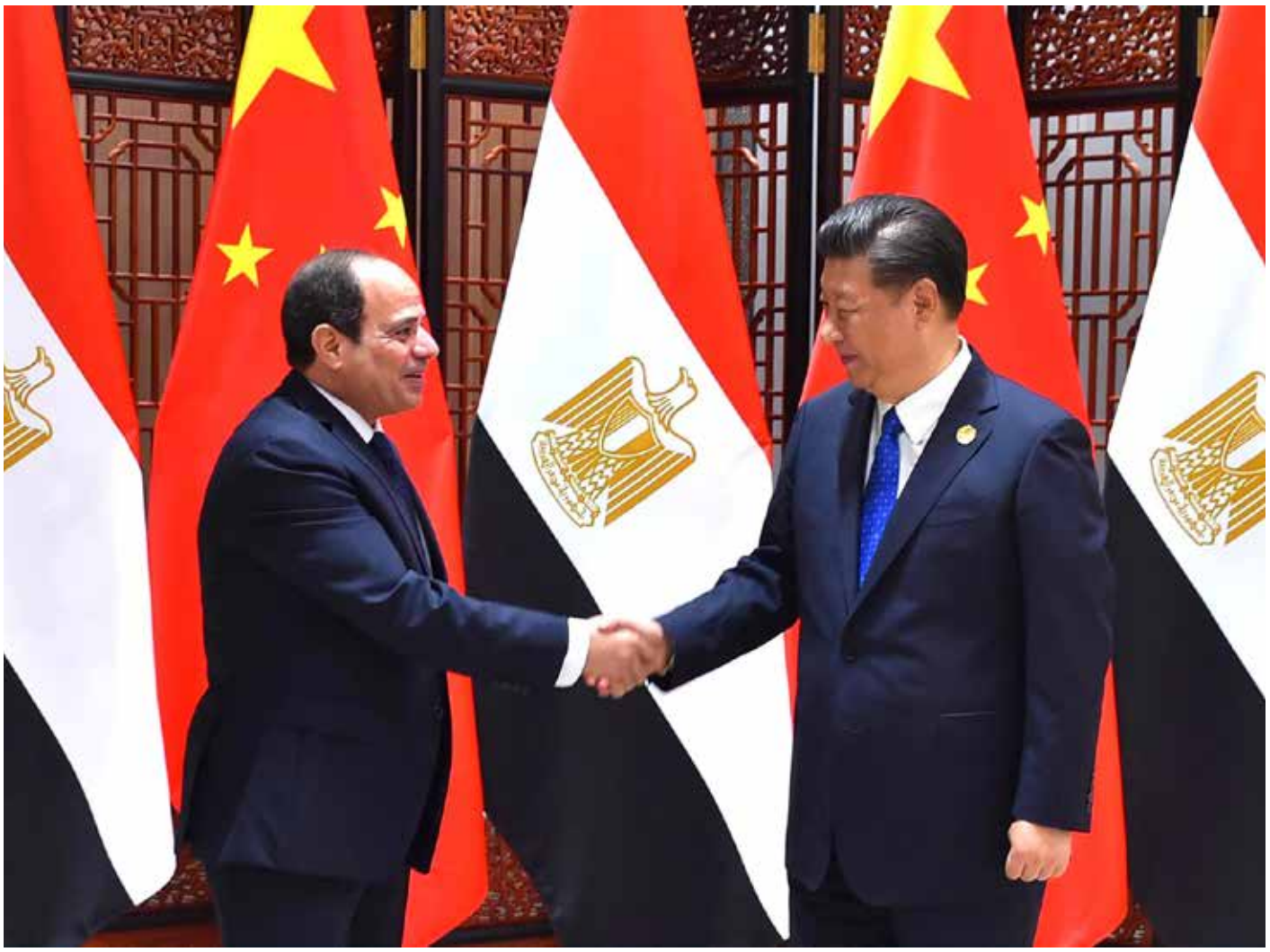

الطبيعة و عبقرية المكان – فعلا لا قولا- حيث تزامن مع زيارة الزعيم الصينى افتتاح سد جوليوس نيريرى فى تنزانيا لتثبت مصر للعالم دورها و مكانتها بين دول حوض النيل و أنها تستطيع عزل غيرها و إن تناسى أنه فى عزلة طبيعية، و فى ذات التوقيت أعلنت مصر و جيبوتى عن اتفاقية للسوق الحرة المصرية على ساحل البحر الأحمر – الساحل الأهم فى العالم – لتثبت أنها قادرة على فرض مزيد من العزلة لكل من تسول له نفسه بمحاولة عزل مصر و الإضرار بها و أكدت على أنها قادرة على تعطيل و وقف أية ممارسات من شأنها أن تجعل أية قوة مهما بلغت أن تتذكر مقدرات الأمة المصرية لترغمها على إعادة حساباتها و العودة مرة أخرى إلى جادة الطريق ، و أثبتت القمة المصرية الصينية قدرة مصر على أن تكون جزء من التحولات الجارية و أن القوى الأخرى دولية كانت أو إقليمية ستأتى راغمة لتعيد المسار إلى طبيعته الحتمية. لقد جاء البيان المشترك للقمة المصرية الصينية معبرا عن إرادة الدولتين بعدما تثبت كل جانب من حقيقة الوضع على الأرض ،فاقتصاديا قطعت مصر شوطا كبيرا فى الوفاء بالتزاماتها تجاه مبادرة «الحزام و الطريق» و سياسيا ساندت و لا تزال تدفع باتجاه نظام دولى متعدد القطبية مما حدا بالصين إلى تطوير الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين و اعتبارها ركيزة للعلاقات الصينية الأفريقية، و لعل أروع ما جاء فى البيان هو حرص الزعيمين المصرى و الصينى على إنشاء «المجتمع المصرى الصينى» لإضفاء مزيد من التماذج بين الحضارتين المصرية و الصينية باعتباره الدافع الرئيسى نحو التعاون و التفاعل الشامل سياسيا و اقتصاديا و أمنيا و ركيزة للعمل المشترك القائم على الاحترام المتبادل بين الدولتين ، و يأتى على رأس المكتسبات التى حققتها مصر من القمة أن وافقت الصين على تغيير ملامح شراكتها الاقتصادية و الصناعية بالسماح بنقل و توطين التكنولوجيا و إقامة الصناعات المشتركة و هو إجراء يهدف إلى إصلاح التوجه الصينى فى أفريقيا الذى اقتصر فى تجربته الحالية بالقارة – لعقود طويلة – على مجرد استجلاب المواد الخام بأسعار زهيدة ثم إعادة بيع المنتجات فى السوق الأفريقية و منع توطين التكنولوجيا الصناعية و هى بمثابة نقلة كبيرة على طريق دمج الاقتصاد الأفريقى بالاقتصاد العالمى بحلول 2063 ، و أخيرا فقد عبر البيان عن الدور البارز الذى تلعبه الدبلوماسية المصرية فى تطوير العلاقات مع الصين عندما أكدت بيجين حرصها على دعم استمرار التواصل بين وزيرى خارجية الدولتين لتفعيل كافة بنود القمة المشتركة التى اتفق عليها الزعيمان عبدالفتاح السيسى و تشى بينج. العلاقات الأفريقية الصينية : مصر نموذجا

البصمة البيومترية الدبلوماسية

د .علاء مبروك

alaa.mabrouk4444@gmail.com

تُمثّل البصمة البيومترية الدبلوماسية منطقة تماس دقيقة بين الأمن التكنولوجى الحدوثى وبين قواعد الأعراف المستقرة فى القانون الدولى العام. وتطرح الاستعانة بالخصائص الحيوية (كأصابع اليد، وقزحية العين، وبصمة الوجه) للتحقق من الهوية إشكاليات عملية وقانونية تتعلق بمدى توافق هذه الإجراءات مع الحصانات الممنوحة للمبعوثين الدبلوماسيين بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

هذا وتعد البصمة البيومترية الدبلوماسية نقطة التماس الحاضرة بين التطور التكنولوجى الفائق وأحد أقدم الأعراف الدولية: السيادة والدبلوماسية. ففى عصرٍ أصبحت فيه البيانات الحيوية (مثل بصمات الأصابع، وملامح الوجه، ومسح قزحية العين) المعيار الذهبى للتحقق من الهوية وتعزيز الأمن القومى، يبرز تساؤل جوهرى حول كيفية تطبيق هذه التقنيات على الفئات المشملة بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية وفقًا للقانون الدولى.

الفلسفة القانونية: الحصانة فى مواجهة الرقابة

تُستمد القواعد المنظمة للعمل الدبلوماسى من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. تنص الاتفاقية فى مادتها (29) على أن «شخص المبعوث الدبلوماسى لا يُمَس، ولا يجوز إخضاعه لأى شكل من أشكال القبض أو الحجز».

الإطار القانونى والتنظيمى صورة التفتيش: يرى بعض الفقهاء أن أخذ البصمات الحيوية إجباريًا قد يُفسَّر على أنه إجراء قسرى ينتهك حرمة المبعوث الدبلوماسى.

إجراء إدارى للتثبت: ترى معظم الدول الحديثة أن جمع البيانات البيومترية لإصدار الجوازات أو التأشيرات الدبلوماسية هو مجرد إجراء إدارى لتأكيد الهوية وليس إجراءً شرطيًا أو أمنيًا يمس الحصانة.

الأبعاد والتطبيقات الحديثة

الوثائق والمستندات الرسمية

تُصدر معظم الدول اليوم جوازات سفر دبلوماسية بيومترية تحتوى على شريحة إلكترونية مُشفرة تخزن البيانات الحيوية لحاملها. هذا الإجراء تُنفذه الدولة الموفِدة نفسها لضمان عدم تزوير وثائقها الرسمية ولتسهيل حركة مبعوثيها عبر المعابر الدولية.

التأشيرات والمعابر الحدودية

تعتمد العديد من الدول نظام الجمع البيومترى لمنح التأشيرات الدبلوماسية. وفى حال وجود استثناءات، غالبًا ما تتيح الدول مسارات خاصة (VIP Tracks) بالتعاون مع السفارات لتجميع هذه البيانات فى بيئة تحفظ للدبلوماسى قدره ومكانته دون تعطيل.

الأمن السيبرانى وحماية البيانات

تشكل البيانات البيومترية للدبلوماسيين هدفًا عالى القيمة للهجمات السيبرانية والتجسس. ولذا، تفرض الدول بروتوكولات تشفير معقدة لحماية هذه البيانات، نظراً لأن تسريبها قد يُعرض الأمن القومى للدولة الموفدة للمخاطر.

التحديات والمستقبل

ترتكز تحديات البصمة البيومترية الدبلوماسية على التوفيق بين متطلبات الأمن السيبرانى والحدودى الحديث وبين مبدأ المعاملة بالمثل. فإذا فرضت دولة إجراءات بيومترية مشددة على دبلوماسيى دولة أخرى، تبتكر الأخيرة إجراءات مماثلة، مما يدفع باتجاه تأسيس اتفاقيات ثنائية أو أطر دولية تنظم هذا المجال بشكل موحد.

وتوضح كيفية تطبيق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى للبصمة البيومترية على الدبلوماسيين الأجانب حيث تختلف السياسات الإقليمية فى كيفية التوفيق بين متطلبات الرقابة الحدودية والأمن القومى وبين احترام الحصانات الممنوحة للدبلوماسيين بموجب اتفاقية فيينا لعام 1961. وتُمثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى نموذجين بارزين فى طريقة إدارة هذا التوازن.

مقارنة بين المنهجين الأمريكى والأوروبى

وجه المقارنة الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوروبى (نظام VISA // EES)

الإعفاء من البصمات (Visa Fingerprints) يُعفى حاملو التأشيرات الدبلوماسية الرسمية (مثل A-1 و A-2) من أخذ البصمات الحيوية

عند تقديم الطلب. يُعفى حاملو الجوازات الدبلوماسية وأعضاء البعثات الرسمية من شرط البصمة البيومترية فى نظام التأشيرات (VIS).

المنافذ والحدود (Border Control)

يُعفى الدبلوماسيون التنفيذيون من التسجيل البيومترى الإجبارى فى برنامج (US-VISIT / IDENT) عند الدخول.

يُستثنى حاملو التأشيرات والجوازات الدبلوماسية من التسجيل البيومترى فى نظام الدخول والخروج الجديد (EES).

التحقق التقنى من الجواز البيومتري يُقرأ الجواز الدبلوماسى البيومترى إلكترونيًا مطابقةً للبيانات المخزنة دون التفتيش البدنى أو القسرى. يُقرأ الجواز الإلكترونى (e-Passport) فى بوابات الممر السريع (Fast Track / Diplomatic Lanes) دون خضوع للبصمة المباشرة.

نطاق المعاملة بالمثل (Reciprocity)

تُطبق المعاملة بالمثل بصارمة؛ فى حال فرضت دولة أخرى إجراءات بيومترية على دبلوماسييها، قد تُفرض إجراءات مماثلة. تعتمد الدول الأعضاء قواعد موحدة فى الشنغن، لكن يحق للولايات تقييم الحالات الاستثنائية بناءً على العلاقات الثنائية.

نقاط الاتفاق:

يلتزم الطرفان بعدم إخضاع الدبلوماسيين المعتمدين رسمياً للإجراءات البيومترية القسرية التى قد تُعتبر انتهاكاً لحرمة الشخوص وفق المادة (29) من اتفاقية فيينا.

يتيح كلا النظامين مسارات خاصة (Diplomatic Lanes) لتسهيل المرور السريع مع الاكتفاء بالتحقق الآلى من صحة الشريحة الإلكترونية بالجواز.

الفارق الجوهرى:

يميل النظام الأمريكى إلى الربط المباشر بين درجة الإعفاء البيومترى ونوع التأشيرة الدبلوماسية الصادرة (مثل فئات A و G).

بينما يعتمد الاتحاد الأوروبى على إطار تنظيم قاعدة بيانات الشنغن (VIS) ونظام الدخول والخروج الحديث (EES)، حيث يُعفى الدبلوماسى بناءً على الصفة الرسمية والجواز المعترف به من دول شنغن

.البصمة البيومترية واستخدامها فى الدبلوماسية: تحول رقمى فى إدارة العلاقات الدولية والأمن القنصلى

وقد شهد العالم فى العقود الأخيرة ثورة عالمية فى تقنيات الاتصال والمعلومات، مما انعكس بشكل مباشر

البصمة البيومترية الدبلوماسية

على هيكلية العمل الدبلوماسى والأمنى بين الدول. ومن أبرز التطورات التكنولوجية التى فرضت نفسها على الساحة الدولية التقنيات البيومترية (Biometrics) أو ما يُعرف بالبصمة الحيوية. ولم تعد البصمة البيومترية مجرد أداة للأمن الداخلى أو التحقيق الجنائى، بل أصبحت ركيزة أساسية فى العمل الدبلوماسى والقنصلى، حيث تُستخدم فى تأمين وثائق السفر، وإدارة التأشيرات، وضبط الحدود، وحماية البعثات الدبلوماسية.

أولاً: مفهوم البصمة البيومترية وأنواعها

تُعرف البصمة البيومترية بأنها المقاييس الحيوية والسلوكية الفريدة التى تُستخدم للتعرف على هوية الأفراد والتحقق منها. وتعتمد هذه التقنية على أن لكل إنسان خصائص بيولوجية لا تتكرر ولا يمكن تزويرها بسهولة.

ومن أهم أنواع البصمات البيومترية المستعملة:

بصمات الأصابع (Fingerprint Recognition): الأكثر شيوعاً واستخداماً فى المنظومات الأمنية والقنصلية.

التعرف على الوجه (Facial Recognition): تعتمد على خوارزميات تحليل أبعاد وملامح الوجه.

مسح قزحية العين (Iris Scanning): من أكثر التقنيات دقة فى تحديد الهوية.

البصمة الصوتية وبصمة الحمض النووى (DNA): تُستخدم فى حالات محددة ودقيقة.

ثانياً: مجالات استخدام البصمة البيومترية فى العمل الدبلوماسى

1- إصدار جوازات السفر الإلكترونية والوثائق الدبلوماسية

أصبحت معظم دول العالم تعتمد على «جواز السفر البيومترى» (e-Passport) للمواطنين ولأعضاء السلك الدبلوماسى على حد سواء. يحتوى الجواز على شريحة إلكترونية مشفرة تخزن البيانات البيومترية للشخص، مما يضمن:

الحد من تزوير الجوازات الدبلوماسية أو انتحال الشخصيات الرسمية.

تسهيل حركة الدبلوماسيين وكبار الشخصيات عبر نقاط التفتيش فى الموانئ والمطارات الدولية.

2-منظومة التأشيرات القنصلية وإدارة الحدود

تعتمد السفارات والقنصليات فى الوقت الحالى على جمع البيانات البيومترية للمتقدمين للحصول على التأشيرات (Visa Applicant Biometrics). ويسهم ذلك فى:

تعزيز الأمن القومى: كشف الأشخاص المدرجين على قوائم الحظر أو المطلوبين دولياً قبل دخولهم أراضى الدولة.

الحد من الهجرة غير الشرعية: منع استخدام وثائق مزورة أو أسماء مستعارة للحصول على تأشيرات دخول.

3- تأمين السفارات والبعثات الدبلوماسية

تُستخدم أنظمة التعرف البيومترى (مثل مسح الوجه وقزحية العين) للتحكم فى الوصول إلى مبانى السفارات والقنصليات والمقرات الدبلوماسية الحساسة، مما يرفع من مستوى الأمن ويحمى الدبلوماسيين من أى تهديدات أمنية أو اختراقات.

4- تقديم الخدمات القنصلية للمواطنين فى الخارج

تساعد البيانات البيومترية السفارات فى تقديم خدمات قنصلية سريعة ودقيقة للمواطنين المغتربين، مثل إصدار

توكيلات رسمية، أو تجديد وثائق الهوية، أو إصدار وثائق سفر طارئة فى حال فقدان الوثائق الأصلية.

ثالثاً: التحديات القانونية والأخلاقية فى الاستخدام الدبلوماسى

تحديات استخدام البصمة البيومترية

1. تعارضها مع الاتفاقيات الدولية والحصانة الدبلوماسية

تمنح اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية (1961) واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية (1963) الدبلوماسيين حصانات وتسهيلات تضمن حريتهم فى التنقل وعدم تعرضهم لإجراءات تفتيش أو تقييد غير مبررة. ويُطرح التساؤل دائماً حول مدى مشروعية فرض أخذ البصمات البيومترية على المبعوثين الدبلوماسيين ومدى إسهام ذلك فى إهانة أو تقييد الحصانة المفروضة لهم.

2. مخاطر حماية البيانات والأمن السيبرانى

تُعتبر البيانات البيومترية بيانات حساسة جداً؛ فإذا تم اختراق قواعد البيانات الدبلوماسية أو تسريب البصمات الخاصة بالمسؤولين والدبلوماسيين، فإن ذلك يشكل تهديداً أمنياً خطيراً، إذ لا يمكن تغيير البصمة الحيوية ككلمات المرور فى حال تسريبها.

3. المعاملة بالمثل فى العلاقات الدولية

تخضع الإجراءات القنصلية لمبدأ «المعاملة بالمثل» (Reciprocity). فإذا فرضت دولة ما جمع البصمات البيومترية على دبلوماسيى دولة أخرى، فقد ترد الأخيرة بفرض إجراءات مشابهة أو أكثر قسوة، مما قد يسبب توتراً فى العلاقات الثنائية.

رابعاً: الآفاق المستقبلية

يتجه العمل الدبلوماسى نحو مزيد من الأتمتة والدبلوماسية الرقمية. ومن المتوقع أن تشهد السنوات القادمة:

تطوير بروتوكولات دولية موحدة: لوضع أطر قانونية تنظم جمع وتبادل البيانات البيومترية للدبلوماسيين مع مراعاة اتفاقية فيينا.

الاعتماد على الذكاء الاصطناعى: لربط البصمات البيومترية بتحليلات التنبؤ بالمخاطر الأمنية فى الوقت الفعلى عند المعابر الحدودية.

تشفير البيانات اللامركزى: استخدام تقنيات التشفير المتقدمة لحماية بيانات الشخصيات الدبلوماسية من القرصنة أو الاستغلال السياسى.

دلالات زيارة رئيس الصين الاستراتيجية لمصر فى الآونة الحالية

سفير د. يوسف الشرقاوى
عضو المجلس المصرى للشؤون الخارجية

تكتسب زيارة الرئيس الصينى الرسمية لمصر فى الاوانه الحالية اهمية تاريخية ونقلة نوعية للارتقاء بخطى حثيثة وشاملة بالمشاركة الاستراتيجية الراسخة بين مصر والصين.

وفى إطار محاولتى تدعيم عرى المشاركة الاستراتيجية لمصر مع الصين و اقتراح بعض الأفكار والخبرات من واقع خدمتى الدبلوماسية فى أديس ابابا ولندن وبروكسل وموسكو وغيرهم للمساهمة فى مشروع عملية التحديث وبناء مصر الحديثة وبناء الدول العربية والافريقية والإسلامية وغيرها فى كافة المجالات وما قدمته فى إطار رؤيتى الشخصية بشأن أسس عملية البناء وأهدافها وآلياتها واهمية التنوع الاستراتيجى فى مصر فى مقالات متنوعة بعرض كيفية الإستفادة من تجارب العديد من الدول ومن ذلك التجربة الهنديه وتجربة سنغافورة ، وتجربة ماليزيا و دول مجموعة البريكس وانضمام مصر لهذا التجمع الواعد أخذا فى الاعتبار أن لكل دولة خصوصيتها وان عملية التقدم ليست روشتة تصلح لكل دولة

فى رأيى أن ذلك يتم فى إطار :

- أهمية وضع إطار فكرى مرجعى يحظى بالرضا والتوافق والمنطلقات الفكرية اللازمة فى هذا الصدد
- وضع الأسس اللازمة لحكم القانون والعدالة والتطبيق اللازم
- منظومة إنسانية الادارة
- دور أساسى صلب لمؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية
- إيلاء دور للمؤسسات العامة
- تشجيع قيام قطاع خاص وطنى قوى
- اهمية العمل لقيام قطاع اهلى يتكون من العديدالمنظمات غير الحكومية التطوعية التى لاتهدف للربح والاخرى التى تحمل صفة النفع العام وفقا لقوانين الحكم المحلى
- الاهتمام بعمليات الوعى و بناء الانسان و الشباب وكبار السن و الطفولة وآليات التوصل فيما بينها ورقيها
- ان يتم الأخذ فى الاعتبار ان عملية البناء الداخلى تتم فى إطار بناء القوة الشاملة والامن القومى لمصر والعملية الديمقراطية والدولة المدنية و وسط سياسة خارجية متوازنة وراسخة فى دوائر متنوعة ومهمه : العربية والأفريقية والاسلاميه والأمريكية والاسيوية والاوروبية وأستراليا ونيوزيلندا

- أنه فى هذا الإطار ففى رأيى ان زيارة الرئيس الصينى لمصر فى الاونة الحالية تعتبر زيارة تاريخية منذ زيارت ته الأولى لمصر لعام 2016 كما أنها تعتبر نقل موعية فى إطار العمل العلمى من أجل تعميق المشاركة الاستراتيجية التى تجمع البلدين ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها نجاح دبلوماسية الرئاسة بين البلدين من جانب الرئيس عبدالفتاح السيسى والرئيس الصينى فى تحقيق تقدم كبير بين البلدين فى العقد الأخير خاصة فى ضوء العلاقات الطيبة التى تربط بين الرئيس السيسى والرئيس والرئيس الصينى مع ملاحظة الاهتمام على مستويات مختلفة بدعم العلاقات بين مصر والصين فى كافة المجالات ومن مؤشرات ذلك :

- مقابلات السيد الرئيس عبدالفتاح السيسى مع الرئيس الصينى عدة مرات حوالى ستة وهذا التحرك المصرى نحو الصين يكتسب اهمية كبيرة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا
- كما انه يلاحظ ان الانفتاح على العالم يأتى فى ضوء نجاحات التحرك الدبلوماسى المصرى عربيا وإفريقيا وإسلاميا وآسيويا وأوربيا ومع الولايات المتحدة الأميركية وفى اطار التحرك على مستوى المنظمات الاقليمية والدولية حيث تولى السيد الرئيس عبدالفتاح السيسى الرئاسة الدورية للاتحاد الافريقى عام ٢٠١٩ وتم انضمام مصر لتجمع البريكس ، واسيويا وأوروبيا فضلا عن التحرك المتواصل فى نفس الوقت صوب واشنطن وبروكسل وموسكو وطوكيو بهدف توثيق عرى المصالح الاستراتيجية الوطيدة مع الدائرة العربية والاسلامية خاصة السعودية والامارات وقطر والكويت والبحرين وسلطنة عمّان والأردن و

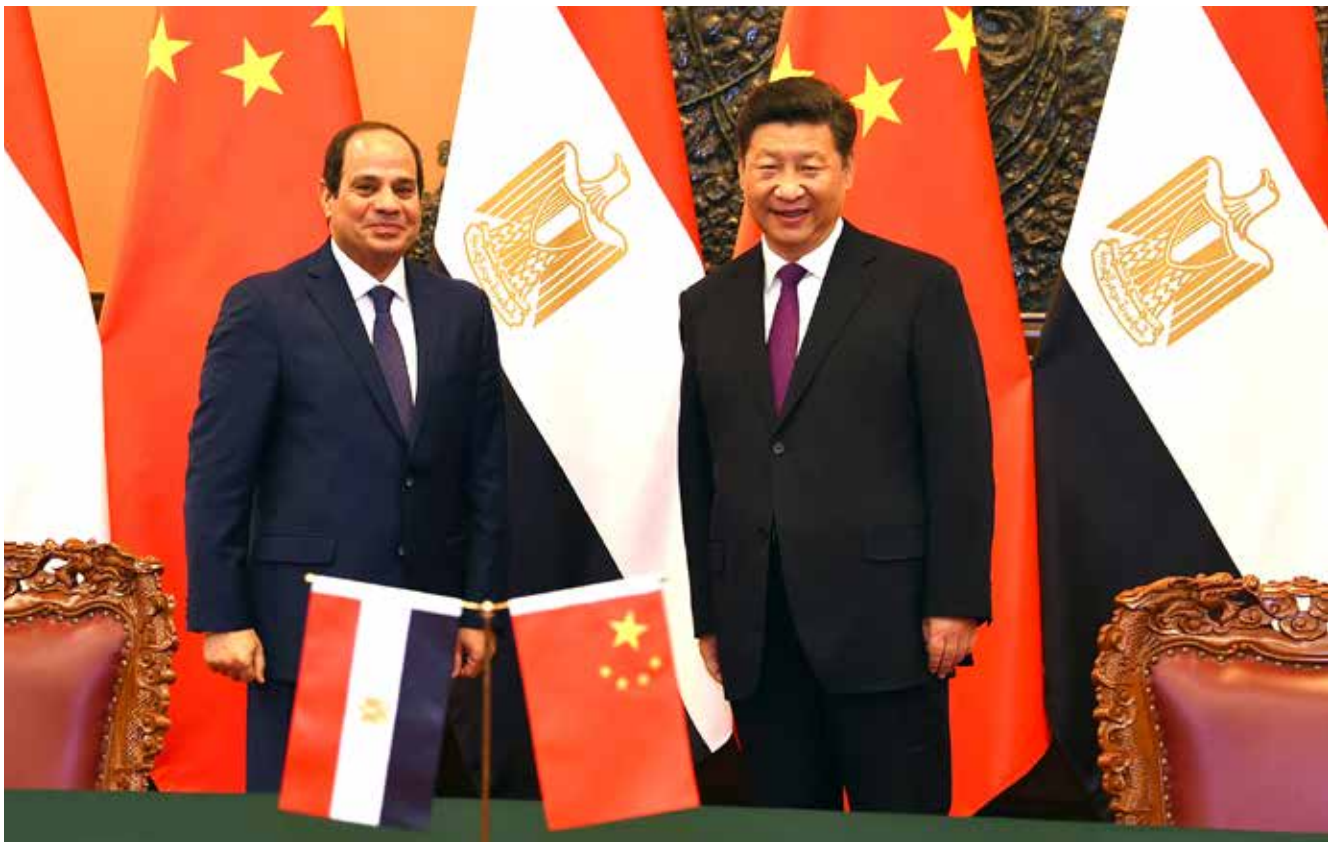

العـراق والجزائـر وتركيـا وباكسـتان وإندونيسيا و الولايات المتحدة الامريكية وروسـيا والاتحـاد الأوروبـى واليابـان وغيرهم

أن أهمية التجربة الصينية تتضح فى الآتى :

اولا – قدرة مصر والصين والولايات المتحـدة الأمريكيـة على التجـدد الذاتى المفتوح وحرية الأسواق والمنافسة تمكن الدولة من تصحيح مسارها عند الخطر

وتمتلـك مـصر و هـذه الدولـة العظيمـة اى الصين القـدرة على امتلاك كافةمقاييس القـوة العظمى ومعاييرها خاصة القيادة والسـيطرة و بما فى ذلك القـوة الناعمـة والتلاحـم بـين القيادة والشـعب فى مـصر و فى الداخل الصينى والانتشار التدريجى اقليميا ودوليا

وثانيـا وفى اطار التركيز على الصين يلاحـظ إتباعها نهـج الإدارة الرشـيدة بكافـة أبعادهـا خاصة وفقـا للتعريف الـذى وضعـه برنامـج الأمـم المتحـدة للتنمية ومكافحة الفسـاد والحفاظ على قوة الدولة واعلاء قيم المواطنة

ثالثـا القدرة على الإنفتاح السـياسى وعـلى الإقتصـاد العالمـى خاصـة منـذ السـبعينيات وإحـداث عمليـة نمـو إقتصادى حوالى تسـعة فى المائة سـنويا فالعقـود الثلاثـة الماضيـة وأصبحـت الصين ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم وفى مجال الذكاء الاصطناعى

رابعـا الإطـار المرجعـى الفكـرى المتجدد فى الصين والوعى بدقه على كافة المسـتويات الدبلوماسـية و التعليميـة والإعلامية والثقافية والأمنية والعسكرية

خامسـا إيـلاء أولية للبحـث العلمى والطبـى والـذكاء الاصطناعـى بأبعاده والرقمنـه والتكنولوجيـا والاتصـالات والطاقة الذرية والفضاء

ومن المثير للدهشـة أن الناتج المحلى الإجمـالى الصينى فى يـوم واحد من عام ٢٠٠٨ يوازى حجـم الناتج المحلى للصين فى السنة قبل حوالى ثلاثة عقود وتحقيق فائـض مالى كبير ويشـترون قطاع كبير من السندات فى الخزانة الامريكية

كما تشـهد الصين حاليـا نهضة فى مجـالات الـذكاء الاصطناعـى و نهضة صناعية وزراعية وطبية وعسكرية فضلا عـن تكنولوجيـا الاتصـالات والمعلومات الأمر الذى قد يجعلهـا فى تقديرى القوة الإقتصاديـة عالميـا قريبا خـلال حوالى خمس سـنوات والقوة العظمى عسكريا عـلى صعيد تـوازن القـوى الثنائى على مسـتوى العالم قريبا على ضوء متابعتنا لعمليـة الإتفـاق العسـكرى الصينـى والأمريكـى فالفـترة الحاليـة وبضعة سنوات ماضية

هنـاك عوامـل متوفـرة لـدى مصر والصـين ستسـاعد عـلى دعـم التعاون ورفع مسـتوى المشاركة الاستراتيجية فى كافة المجالات خاصةالاقتصادية والذكاء الاصطناعى والثقافية ومن ذلك :

– أن الدولتـين تتمتعـان بحضـارة عظيمة تـضرب جذورهـا وأعماقها عبر التاريـخ وتمتـد حتـى الآن وتمثـل قوة ناعمة لنهضتيهما وتوثيق عرى الصداقة بينهما

– ان مـن عوامـل التشـابه المفيـدة للبلدين وجود سوق كبير ويتميز السوق المصرى بأنـه بوابة الطريـق إلى أفريقيا والدول العربية والاسيوية وتوفر العمالة الرخيصـة الماهرة والحوافـز التشريعية والبنيـة التحتيـة والرقميـة و والخبرات المتنوعه فى البلدين

– كمـا ان مـصر توفـر تسـهيلات للإسـتثمار وتعتـبر سـوق جاذبـة للإسـتثماراتفى البنيـة التحتيـة خاصة فى العاصمـة الإداريـة الجديدة والعلمين وقناةًالسـوبس وتكنولوجيـا الإتصالات والسـياحة واسـتخراج وتكرير البترول والغاز وتشييد السـكك الحديدية ومترو الأنفاق وغير ذلك

دلالات زيارة رئيس الصين الاستراتيجية لمصر فى الآونة الحالية

يمكن الإستفادة من التجربة الصينية فى إطار توثيق عرى الصداقة والارتقاء بمستوى المشاركة الاسترتيجية القوية بين البلدين مصر والصين وتدعيم العلاقات فى كافة المجالات من خلال الآتى :

1 – أهمية عقد دورات تدريبية للتعريف بالمشروعاتالصغيرة والمتوسطة

أ–2 اهمية زيادة الناتج القومى الإجمالى والدخللفرد والأسرة والأدوات التكنولوجية الحديثة لتسييرها. وإلزام الشركات الكبرى بتوفير الدعم المناسب للمشروعات الصغيرة خاصة من خلال تخصيص نسبة من أعمالها للشركات الصغيرة والمتوسطة واقامة نظام المشاركة معها خاصة فىقطاع أعمال البناء والإنشاءات والتشييد وفى هذا الشأن فيسعدنى أن أشيد بما ذكره السيد الوزير الاسبق ثم رئيس اسبق للوزراء المهندس / إبراهيم محلب وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الاسبق أن تنفيذ العديد من المشروعات فى هذا الإطار سوف يتم إسنادها للشركات المتوسطة والصغرى ولن تكون قاصرة على شركة المقاولون العرب العملاقة والتى تقوم بدور متميز فى عمليات التشييد والبناء فى الدول الأفريقية والعربية وليس داخل مصر فقط فى العاصمة الإدارية الجديدة وربوع مصر وينبغى فىتقديرى أن يتم الاستفادة والإقتداء بهذا النموذج فى مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية الأخرى فى مصر

3 – أنه يجب أيضاً البناء واستثمار العلاقات التاريخية بين الحضارة المصرية القديمة والحضارة العربية الإسلامية من جانب والحضارة الصينية وأن ما يعزز ذلك هو ما ذكره رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم حول الاعتراف بأهمية العلوم الصينية حيث قال اطلبوا العلم ولو فى الصين هذا إلى جانب الصلات والروابط بين الحضارة المصرية القديمة والحضارة الصينية والروابط التجارية بين الجانبين من خلال طرق التجارة والعبور عبر مصر

إلى أفريقيا وأوروبا وغير ذلك خاصة طريق الحزام والحرير

4 – اشتراك الجانبين فى مصلحة مشتركة لرفض الهيمنة و لاقامة نظام تجارى عادل وإحداث ديمقراطية عادلة فى العلاقات الدولية سياسية واقتصادية

5 – إن تدعيم العلاقات فى هذا الشأن والاستفادة من التجربة الصينية يمكن أن يتم من خلال آليات متنوعة و توسيع الجامعه الصينية الحالية فى مصر وفتح جامعة صينية كبيرة فى مصر وفقا للقواعد القانونية المنظمة لذلك فى وزارة التعليم العالى وأن تكون المواد الدراسية معترفاًبها من وزارتى التعليم فى مصر والصين ويكون سوق العمل المصرى فى حاجة لتخصصات محددة بها ويمكن أن ترتبط تلك الجامعة بالشركات المصرية –الصينية العاملة فى مصر وتكون مجالا خصبا للتدريب ولتشغيل الدارسين فيها

6 – تشجيع التبادل الشبابى من الجنسين والطلابى و بين الأساتذة والمختصين فى شئون البحث العلمى والتكنولوجيا والطبية والثقافية والأمنية والذكاء الاصطناعى والمجالات العسكريةوالدبلوماسيين بين مصر والصين

7 – أهمية فتح فرع لجامعة القاهرة ولجامعة الأزهر فى الصين لدراسة اللغة العربية وآدابها والعلوم المختلفة فى هذا الشأن والتجارة والسياحة لمصر وفنون العمارة وبناء علاقة مع المسلمين فى الصين على أساس أنهم جزء من النسيج الوطنى الصينى والنهضة الصينية وأنهم يدركون أنهم يتمتعون بهويتهم الحقيقية أى أنهم مسلمون صنيون

8 – أهمية تدعيم التعاون بين مصر والصين فى مجالات لالتعاون النووى المختلفة للأغراض السلمية مثل توليد الكهرباء وتحلية المياه وطاقة الرياح والشمس

9 – يمكن فى تقديرى كذلك السعى من أجل إقامة وادى تكنولوجى صينى مصرى للإستفادة من التكنولوجيا

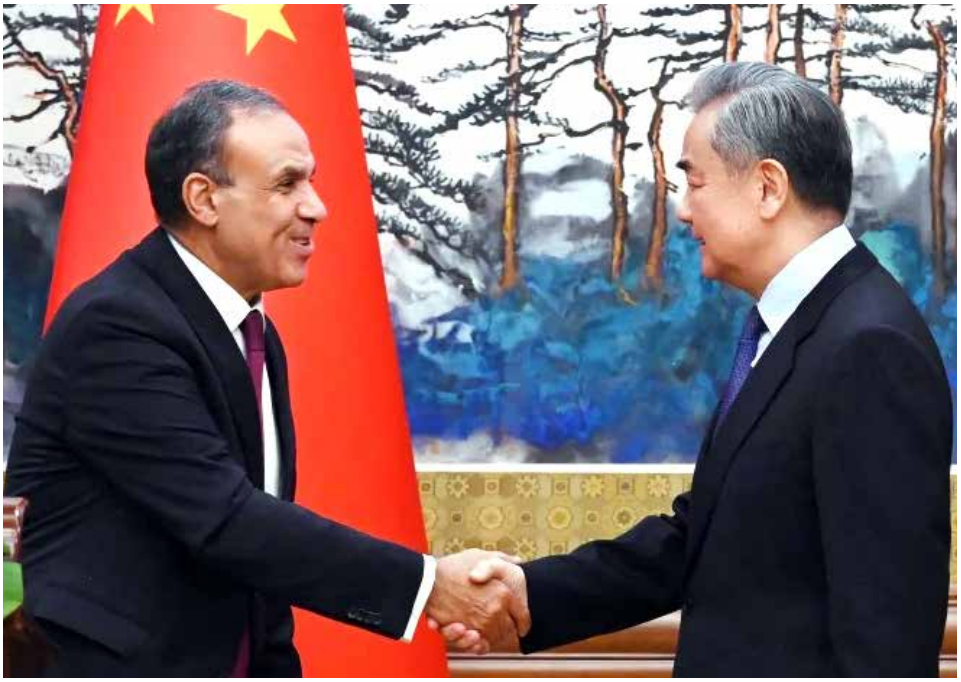

الصينيــة المتقدمــة وليــس التقليديــة وعملية نقــل التكنولوجيــا وتوطينها فى مصر بشكل دقيق وليس استيرادها فقط والتدريب والأيدى العاملة المصرية الماهرة فى مجالات تصنيع مشــترك فى مجالات مختلفة عسكرية وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الزراعية وتكنولوجيا الرى وعلاج الأمراض وغير ذلك

وســوف تســتفيد الصين مــن موقع مــصر الإســتراتيجى الفريد للإســتثمار والتســويق فى إفريقيــا والــدول العربية والافريقية والشرق الأوسط وغير ذلك

١٠-اهمية توسيع نشاط الاستثمارات المتميــزة والمشروعــات الصينية الناجحة فى رايــى حاليا فى مــصر التى تحظى بها العاصمــة الإداريــة الجديــدة و المنطقة الاقتصاديــة التابعــة لقنــاة الســويس وغيرها

١١- أهميــة دراســة الاســتفادة من تجربة زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى وتكنولوجيــا المعلومــات والــذكاء الاصطناعــى فى الصين ورفع الحد الأمثل للإنتــاج لهــذه الدولةالكبيرةالتــى يزيد عدد ســكانها حاليا عن ١.٣مليار نســمة أى أكثــر مــن أربعــة أضعــاف العالــم العربــى ونجحت فى تحقيق نهضة كبيرة فى التكنولوجيــا الزراعية التتمثل ركيزة قويــة فى تقــدم الصــين ورفع مســتوى معيشة سكانها

11 - أهمية التوســع فى فتح أقســام لتعليم اللغة الصينية فى بعض الجامعات المصرية ومســاعدة الخريجــين من هذه الجامعــات عــلى توفير فــرص عمل لهم خاصة فى الشركات الصينية بنسب عالية

12 - اهميــة فتــح قنــوات التواصل وتقنين التعاون الاســتراتيجى الراســخ والمزمــن من خلال عقــد مذكرات تفاهم قانونيه وعملية منها ما يلى :

ـ المعهد الدبلوماسى بوزارة الخارجية

- المجلس المصرى للشئون الخارجية

- مؤسســة نواه للاستشارات والدعم فى حل النزاعات

- مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

-مركــز أوكســفورد بالقاهــرة للدراســات والبحــوث الاســتراتيجية والاقتصادية

١٣- و غيرهم مع نظرائهم فى الصين

أهمية التعاون بين القنوات الإعلامية والصحف ووكالات الأنباء والدبلوماسية الرقمية بين الجانبين

١٤- انشــاء وكالة انباء مشــتركة بين مصر والصين

12 - هــذا ونأمــل فى رأيــى أيضا ان تواصل الصين دعمها لتطلعات الشــعب الفلســطينى وإقامــة دولــة فلســطينية مســتقلة وعاصمتها القــدس الشرقية فى ضوء علاقاتها المتنامية مع إسرائيل ومع تطلعات الشــعوب العربية والإفريقية فى إطــار win win relation فى كافة المجالات فى ضــوء الانتشــار الواســع للصين على المســتوى الاقتصادى وقوتها المتنامية فى الامم المتحدة والمنظمات الدولية

- اهمية التعــاون بين مصر والصين فى مجال امتــلاك مصر القدرة على انتاج التكنولوجيا الصينية وليس عملية الشراء لهــا فقــط وتوســيع و تعميــق عمليات المنــاورات العســكرية الناجحــة بالفعل والتدريب

- اهمية العمل على تعميق مســارات مــصر فى المشــاركات الاســتراتيجية مع الولايــات المتحــدة الأمريكيــة والصــين والاتحاد الاوروبى وروســيا والجمع بين هــؤلاء دون ان يعنى احدهما الاســتغناء عــن الاخــر ، وان ذلك لا يعنــى ان مصر تستغنى احد محل الاخر

ووهــذا يتفق فى تقديــرى مع طبيعة السياســة الخارجيــة المصريــة المتوازنة التى تقــوم فى المرحلة الحالية على تنويع المشــاركات الخارجيــة وعــدم الأرتهان لمحــور واحــد فقــط ورفض سياســات الاستقطاب والتحالفات العسكرية .

رسائل ابن البيطار.. رحلة فى سيرة عالم سبق عصره

عادل عبدالصمد

adelabdelsamed@yahoo.com

بين احضان الأندلس والتى كانت تعرف بالفردوس المفقود ، وبين ضفاف نهر النيل الخالد ذاع صيت صاحب السيرة ، ابن البيطار ، ابن الحضارة العربية الإسلامية ، تلك الحضارة العريقة ، الضاربة جذورها عبر جدار أزمنة تاريخية مختلفة ، فى الشكل والمضمون ،والتى قدمت علماء عظام ، فى شتى المجالات العلمية والفنية والثقافية ، ومن رحم تلك الحضارة سطر التاريخ قيمة وعظمة العلماء العرب ،

الذين كان لهم السبق فى اكتشافات غيرت مجرى العلوم الطبيعية ، وشكلت حضارتنا العربية والاسلامية ، المنتجة للعلوم والآداب والفنون ، والمصدرة ايضا للحضارات الوليدة ، إرثا عظيما حمل مشاعل النور للبشرية فأزاحت ستائر الظلام والجهل ،وحمل قناديل النور علماء عرب لقرون عدة ،ويعود لهم الفضل فى إيقاظ العقول وفتح آفاق الثراء الحضارى ،لصنع مستقبل أفضل للبشرية ، وحفظ الذاكرة الوطنية استثمارا للمستقبل ، وهنا تكون مسيرة ابن البيطار الذى وقف شامخا بعلمه تنحنى له رؤوس العلماء فى مجال الصيدلة ، وعلوم العقاقير الطبية ،لقب بالعشاب النباتى ، وصف بأنه أعظم صيدلى فى عصره ، لقبه المحبب له هو ابن البيطار ، نسبة إلى والده الذى كان بيطريا ،والنشأة لها ألأثر الأكبر فى تكوينه العلمى والثقافى ايضا ، حيث نشأ وسط علمى ،، زرع عشقه للعلوم والمعرفة ،فكانت حياته البحث الدائم عن النباتات الطبية ومشاهدتها فى أماكنها ، كانت أشبيليه أولى محطاته ، وكانت الأندلس ـــ وهى منارة الفنون والعلوم ،حيث كانت دولة الموحدين التى تزهوا بالعلوم والفنون ومن مبدعيها ابن طفيل ، وابن زهر وابن رشد وابن البيطار صاحب السيرة ،ـــ التى اقترب من علمائها ونهل من علمهم ، مثل أبى العباس النباتى ، المعروف بابن الرومية وعبدالله بن صالح (ابو الحجاج) ثم غادر الأندلس موطنه الأول وهو فى العشرين من عمره ، نحو سبته فى المغرب ثم قسطنينه وتونس وطرابلس وسوريا إلى مصر حيث كانت مقره الذى ذاع صيته العلمى منها، وألف اهم كتبه التى تميزت بالثراء العلمى وألأدبى ،وأصبح من المقربين للملك الكامل وابنه من بعده وعينه الملك الكامل رئيسا على سائر

العشابين وفى مصر كان مستقره فى عهد الدولة الايوبية ، فى عصر ازدهارها وأوج مجدها الحضارى وفى هذا المناخ

حليمة الغراري

تنقل ابن البيطار ونهل من علوم دولتين اسـلاميتين إنبثقتا من الدولة العباسـية التـى كانـت ذات حضارة وريـادة ،أخذ على نفسـه مهمة التبحـر فى العلم ، ربما أحبه عن ابيه عالم النبات والصيدلة .

تقول الباحثة المغربية حليمه غرارى ، مؤلفـة كتـاب (بناة الفكـر العلمى فى الحضارة الاسلامية) أن ابن البيطار كان له أهتمام خاص بالحشائش ، التى تضر بالمحاصيل وصنفها حسب كل محصول ، إضافـة إلى اهتمامـه بالنبـات ،وأهتـم أيضا بدراسة الحيوانات البحرية والبرية ، مـع ذكر فوائدها فى معالجة الأمراض ، وهوبذلك يعتـبر من كبار علماء الحيوان ومن أعظم الصيادلة .

ومرحلـة التكويـن العلمـى والثقافى ودراسـة الكمياء والطـب والنبات كانت على أيـدى أسـاتذة علمـاء الاندلس ، ثم مرحلـة الدراسـة العلميـة ، وتمثلـت فى رحلاتـه لـدول عديـدة ، ليسـتزيد علما عمليا على أيدى علمـاء لهم أهتمام بعلم النبات ، وعاين النبات فى موضعه ومكانه ، واتقـن درة كتـاب (ديسـفوريدس) إتقانـا عاليا ونقل ماذكـره ديفوريدس وجالينـوس . وتأتـى مرحلـة النبـوغ

ماكس مايرهوف

جالينوس

رسائل ابن البيطار..
رحلة فى سيرة عالم سبق عصره

والابـداع ، وهى مرحلة التجريب والتأمل والابتكار ، وفى هذه المرحلة أهتم بتدوين العلم الذى أختزنـه عقله ، فوصف أكثر مـن ربعمائـة عقار طبـى ، وقارنها مع ما سـجله أكثر من مائة وخمسين مؤلفا ممن سـبقوه ، يعد رائدا للعلاج الضوئى الكميائـى ، جمـع علمـا غزيـرا خاص بالنبات فى موسـوعة متفـردة فى موادها ، ظلـت المرجع المعترف بـه حتى القرن السادس عشر .

يقول ابن أبى أصيبعه صاحب كتاب (عيـون الأطباءفى طبقات الأطباء) كنت أخذ من غزارة علمه ،شيئا كثيرا، وكان لا يذكـر دواء إلا ويعين فى أى مكان هو من كتاب ديسفوريدس وجالينوس .

ومن صفات ابن البيطار كما سـجله ابن أبى أصيبعه : إنه كان أخلاق سامية ، ومـرؤة كاملـة ، وعلم غزيـر ، وذاكرة عجيبه ، وقد أعانته ذاكرته على تصنيف الأدويـة التـى قرأ عنهـا واسـتخلصها مـن النباتـات والعقاقير المتنوعـة ، بعد تحقيقات طويلة .

قال عنه ماكس مايرهوف : إنه أعظم كاتب عربى ظهر فى علم النبات .

وعن سـيرة ابن البيطار طبع حديثا الروايـة التاريخية لرسـائل ابن البيطار ، العشـاب الشـهير ، تأليـف سـيمون لافلوريل ، ترجمة عادل مهنى ، وتتضمن مجموعة الرسـائل التى كتبها إلى السيدة حفيصـة ، والتـى كانـت تتـولى نسـخ أطروحتـه الخالـدة (الجامـع لمفردات الأدويـة والأغذيـة) المعروفـة بمفردات ابن البيطار، والتى وصف فيها أكثر من (400) عقـار نباتـى وحيوانى ومعدنى ،منها (300) عقار من صنع ابن البيطار ،مبينـا الفوائد الطبيـة ، لكل منها والتى كتبهـا وهـو مقيـم فى مـصر ، واعتمـد فيها على دراسـاته العمليـة القائمة على التجربـة والمشـاهدة كأسـاس لدراسـة الأعشـاب والأدوية ، وقد شرح فى مقدمة كتابه المنهج الذى اتبعه فى أبحاثه قائلا: ما صـح عندى بالمشـاهدة والنظر ، وثبـت لدى بالمخـبر لا بالخبر ، أخذت به ، ومـا كان مخالفـة للكيفية والمشـاهدة الحسـية والماهيـة للصـواب نبذتـه ولم أعمل به .

كتبـت المسـتشرقة الألمانيـة (زيجر هونكـه) : إن ابـن البيطـار مـن أعظم عباقرة العرب فى علم النبات ، فقد حوى كتابه (الجامع) كل علوم عصره ، وكان تحفـة رائعة ، تنم عن عقـل علم ، إذ لم يكتف بتمحيص ودرس وتدقيق (150) مرجعا من سـابقيه ـ الذى أعتمد عليهم فى بحوثه ـ بل انطلق يجوب العالم بحثا عن النباتـات الطبيعية ، فيراها بنفسـه ، ويتيقـن منها ، ويجـرى تجاربه عليها ، إلى ان وصـل بـه الأمر ليبتكـر (300) دواء جديـد من أصل (1400) دواء التى تضمنها كتابه ، مع ذكر اسمائها وطرق اسـتعمالها، وما قد ينوب عنها ،كل هذا تعرفنا تماما ، كيف كان يعمل رأس هذا الرجل العبقرى .

ورسـائل البيطار صـورة للمجتمع والمنـاخ الذى عـاش فيه وتعلـم وبحث وأصـدر كتبـه ، التـى هـى موسـوعات علمية وطبية كان لها أثرها الإيجابى على عصره وما بعده أيضا ، نحن أمام وثائق

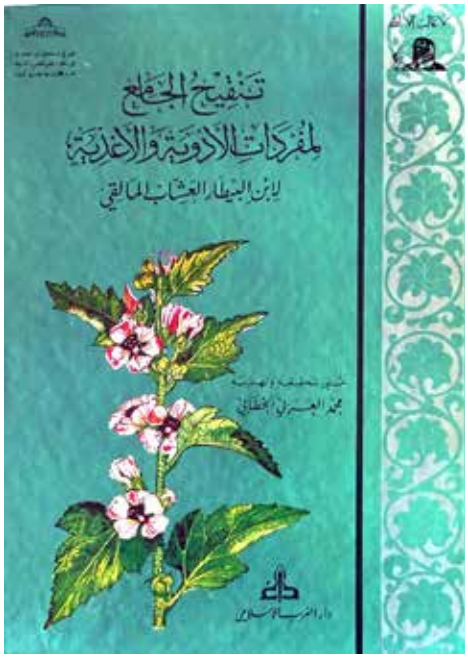

الجامع لمفردات الأدوية والأغذية

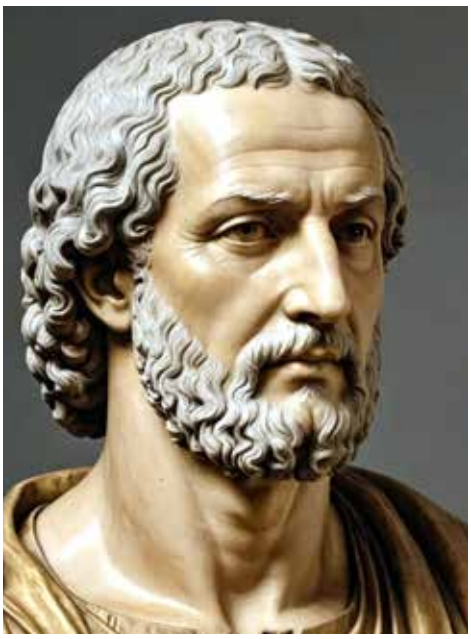

ديسفوريدس

زيجر هونكه

ابن أبى أصيبعه

لتاريخ سياسى واجتماعى وعلمى ، وهى تروى ذكريات طفولته ، وشبابه ،فى الاندلس ، مع اسهاماته وعلماء عصره من العلماء العرب فى محتلف مجالات المعرفة والعلوم ، وخاصة ما أختص بطب الأعشاب .

وسجل احداث جسام عن الفرنجه ،الذين أتوا من الغرب ، وفرضوا سيطرتهم على الشرق ، تحت ستار الحملة الصليبية ، والتتار الهمج، الذين أتوا من أقصى الشرق ، ليدمروا بلاد الشام ، ويحرقوا مكتباتها الغنية بمؤلفات العلماء العرب ، وسجل أيضا مخاوفه من الماليك والخوارزميين ، الذين لا يعرفون سوى القتال والمتعطشين دائما لسفك الدماء .

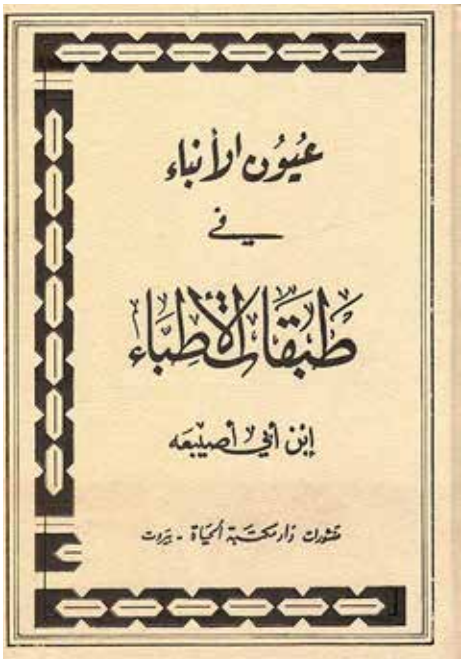

كتاب عيون الأطباءفى طبقات الأطباء

فى كل رسالة كانت تحتوى على دراساته للأعشاب والأدوية المستخلصة ،مع تسجيل بعض اكتشافاته ويقدم للقارئ من هى السيدة التى خصها بنسخ رسائله ، التى هى مذكراته عن حياته وعلمه ومجتمعات متعددة عاش فيها والتحف بأهلها وخاصة علماءها ، ومنجزاته العلمية ، هى السيدة التى تعرف عليها فى رحلته الى دمشق وارتبطت حياته بها وبوالدها الكفيف ، اختصها بنسخ أوراقه ، وهى التى عبرت بصدق عن مدى الحرية والتعليم اللذين نالتهما المرأة العربية فى الحضارة الإسلامية .

قامت السيدة حفيصه بنسخ رسائلة ، وهى متزوجة ولها ولد ، ورغم أن ابن البيطار غادر دمشق إلى مصر ولكنه ائتمنها على رسائله ويقول فى أحدى رسائله :

أتمنى كثيرا أن أسترجع كل ما جعلنى سعيدا ، وكا ما كان يسعدك أنت كذلك ، وعندما تقرئين دفاترى أريد أن تتخيلى أنك تشاركينى هذه اللحظات وتجلب لك متعة لذيذة ونقية. ولثقافتها وقدرتها على التواصل الثقافى معه ، رغب فى أن يشركها معه فى أطروحته الشهيرة والتى تعد مصدرا أساسيا لكل طلاب العلم فى الصيدلة والنبات والعلومز

والكتاب يتضمن اربعين رسالة ، كتبها ابن البيطار وهو فى مصر ، ولم تعلم بهاحفيصه إلا بعد وصوله دمشق ، وقدم لها رسائله ، وطلب منها قراءتها ونسخها ومطمئن من قدرتها على نسخها بأمنتها ودقتها التى وصفت بها واستطاعت حفظها وقدمتها للإنسانية شرقا وغربا .

يعتبر أطروحته (الجامع لمفردات ألأدوية وألأغذية) والمعروف بمفردات ابن البيطار من أنفس وأعظم الكتب النباتية وأشهرها ويقول د احمد عيسى فى كتابه (تاريخ النبات عند العرب) ابن البيطار جمع فيه كل ما بلغه من تصانيف الأدوية المفردة من كتاب الغافقى وكتاب الزهراوى والشريف الادريسى والمنهاج لابن جزلة والحاوى للرازى ، واستوعب فيه جميع مافى كتاب الافضل لديسفوريدس و كتب ارسطاطاليس أبقراط وغيرهم ، وسماه ابن أبى أصيبعة كتاب الجامع فى ألأدوية المفردة وهو مجموعة من العلاجات البسيطة المستمدة من الطبيعة وله أيضا كتاب (المغنى فى الأدوية المفردة) يتناول فيه الأعضاء واحدا واحدا ، ويذكر طريقة معالجتها بالعقاقير والتداوى من السموم وهو كتاب خاص بألأطباء لمعالجة جسم الأنسان ، ورتبة فى عشرين فصلا .

فـرنسا.. حين عبرت حضارات المتوسط إلى قلب أوروبا

سفير د. هادى التونسى

arabemaluco@hotmail.com

هناك بلادٌ لا تستطيع أن تفهم روحهـا إذا قـرأت تاريخها وحده، ولا تسـتطيع أن ترى حاضرها إذا أغفلت طبقـات الحضـارات التى مرّت فوق أرضها وتركت فى ترابها شـيئًا من أفكارهـا، وفى حجارتها شيئًا من ذاكرتها، وفى أهلها شيئًا من طباعها.

وفرنسا واحدة من تلك البلاد.

فهـى ليسـت ابنـة أوروبـا وحدها، ولا وليـدة العصـور الحديثة وحدهـا؛ بل هى، فى جانـب عميق من تكوينها، ابنة المتوسـط أيضًا. ومن شواطئ الجنوب الفرنسى، حيث يلتقـى البحر باليابسـة، دخلـت إلى أرضها أصـداء حضـارات قديمة جـاءت من مصر واليونـان وروما، ثم امتزجـت عبر القرون بالثقافات الأوروبية والمحلية، قبل أن تتحول فرنسـا نفسـها إلى أحـد أكبر مراكـز إعادة صياغة هذا الإرث ونشره فى أوروبا والعالم.

كان البحر المتوسـط منذ أقدم العصور أكثر من بحر.

كان طريقًا للأفكار.

كانت السـفن تحمـل الزيـت والحبوب والنبيـذ والتوابل، لكنها كانـت تحمل معها أيضًا الأسـاطير والعلوم واللغـات والفنون وطرائـق التفكير. وكان الإنسـان يعبر الماء، ثم تعبر معه حضارته.

ومـن مصر القديمة، تلك الحضارة التى جعلت من النيل محورًا للوجود ومن الحجر لغةً للخلود، وصلت إلى عالم المتوسط أصداء علـوم وفنـون ومفاهيـم دينيـة ومعمارية عميقة. ثم جاء الإغريق، فأعادوا صياغة كثير من الأسئلة الكبرى فى لغة الفلسفة والمنطق، وجعلوا من الإنسـان وعقلـه موضوعًا دائمًا للتأمـل. ثـم جـاءت روما، فوسّـعت المجال السـياسى والقانونى والعمرانى لهذا العالم المتوسـطى، وحولت كثيرًا مـن عناصره إلى شبكة إمبراطورية واسعة امتدت من جنوب أوروبا إلى شمال أفريقيا والشرق الأدنى.

وفى جنـوب فرنسـا، تـرك الحضـور اليونانـى والرومانـى آثارًا لا تـزال تتنفس حتى اليوم.

ففى مدينة مرسـيليا، التى تأسست على يد الإغريق القدماء، يبدو البحر كأنه يحتفظ بذاكرة أولئك البحارة الذين جاءوا من إيجة، وأقاموا على شاطئ المتوسط مدينة أصبحت مـع الزمن واحـدة مـن بوابات فرنسـا إلى العالم.

ثم جاءت روما.

ففى مدن الجنوب الفرنسى، وفى الطرق والجسور والمسـارح والأقواس والساحات، يمكن أن نقرأ فصلًا من ذلك الإرث الرومانى الذى أعاد تشـكيل أوروبـا. وفى مدينة نيم، يقـف المـدرج الرومانى شـاهدًا عـلى قدرة العمارة على تحويل الوظيفة إلى جمال، بينما يبدو المـسرح القديم فى أورانج وكأنه صوتٌ حجرى ما زال يردد أصداء عالم مضى.

هنا نفهـم أن العمـارة ليسـت أحجارًا صامتة.

إنها ذاكرة مرئية.

فالعمود الذى يحمل سقفًا قديمًا يحمل معـه فكرة عن النظام والتناسـب، والقوس الذى عبرت تحته الجيـوش والقوافل يحمل ذاكرة الحركة، والسـاحة التـى اجتمع فيها النـاس تحمـل تاريخًـا اجتماعيًـا لا يمكن اختزاله فى شكلها الهندسى.

ثـم جـاءت قـرون طويلة مـن التحول الأوروبى، فامتزج الإرث اليونانى والرومانى بالمسـيحية وبالثقافات الجرمانية والسلتية وغيرها، وتغيرت أوروبا من الداخل.

لكن شيئًا من روح المتوسط ظل حاضرًا.

ثـم جـاءت النهضـة، فعـاد الإنسـان الأوروبى إلى النصوص اليونانية والرومانية، وإلى الفلسـفة والفن والعلـم، وكأن أوروبا فتحت نافـذة على ماضيها لتعيد اكتشـاف

وكانت فرنسا من أكثر البلدان التى شاركت فى هذا التحول.

فى باريس، أصبح الفكر جزءًا من الحياة العامة. وفى الصالونات والمقاهى والجامعات والمطابع، تحولت الأسئلة الفلسفية من حديث النخبة إلى قوة اجتماعية وسياسية. ولم يعد السؤال فقط: كيف نفهم العالم؟ بل أصبح أيضًا: كيف ينبغى أن يعيش الإنسان فيه؟

وهنا تبدأ قصة التنوير الفرنسى.

كان فلاسفة التنوير، ومنهم فولتير وروسو ومونتسكيو، يختلفون فى أفكارهم ومواقفهم، لكنهم اشتركوا فى جعل العقل والنقد والحرية والعدالة موضوعًا مركزيًا فى الحياة العامة.

وفى كتاباته عن فصل السلطات، وضع مونتسكيو واحدة من اللبنات المهمة فى

ينبغى أن تتركز بلا حدود فى يد واحدة، وأن تنظيمها وتوزيعها يمكن أن يكون وسيلة لحماية الحرية.

أما روسو، فقد دفع بالسؤال إلى مساحة أخرى: من أين تأتى شرعية السلطة؟ وهل الدولة موجودة لخدمة الإنسان أم أن الإنسان موجود لخدمة الدولة؟

ثم جاء القرن الثامن عشر، وانفجرت الثورة الفرنسية.

لم تكن الثورة حدثًا بسيطًا أو خاليًا من العنف والتناقضات؛ فقد حملت معها المثل العليا، كما حملت معها مراحل دامية وصراعات حادة. لكن إرثها الفكرى والقانونى والسياسى تجاوز حدود فرنسا.

ومن قلب تلك اللحظة خرجت كلمات أصبحت جزءًا من اللغة السياسية الحديثة: الحرية، المساواة، الإخاء.

وفى إعلان حقوق الإنسان والمواطن، ظهرت صياغات أصبحت ذات تأثير عالمى فى تطور مفهوم الحقوق والحريات والمواطنة وسيادة القانون.

وهنا حدث تحول عميق.

فقد بدأت فكرة الحرية تتحول من قيمة فلسفية إلى مبدأ سياسى وقانونى، وبدأت المساواة أمام القانون تصبح معيارًا يُقاس به نظام الحكم، وأصبح المواطن يُنظر إليه بوصفه صاحب حقوق، لا مجرد تابع للسلطة.

لكن الحرية، فى التجربة السياسية الحديثة، ليست فوضى.

فالحرية التى تسمح للإنسان بالتعبير عن رأيه لا تعنى أن له حق الاعتداء على الآخرين. وحرية المعتقد لا تعنى اضطهاد المختلف. وحرية التعبير لا ينبغى أن تتحول إلى تحريض على العنف أو التمييز أو الكراهية.

وهنا تظهر قيمة القانون.

فالدولة الحديثة تحاول أن تقيم توازنًا دقيقًا بين حرية الفرد وحماية المجتمع، بين حق الإنسان فى الاختلاف وحق الآخرين فى الأمن والكرامة، بين حرية التعبير والمسؤولية عن آثار الخطاب حين يتحول إلى تحريض على العنف أو التمييز.

ولذلك أصبحت مبادئ المساواة وعدم التمييز وسيادة القانون جزءًا أساسيًا من تطور الدولة الحديثة، وإن ظلت البشرية، بما فيها الدول الديمقراطية، فى رحلة مستمرة لتطبيق هذه المبادئ بصورة متساوية على الجميع.

أزمة الهوية

والثورة على الدولة

في غياب المواطنة وبروز الطائفية

د. عبد يسيوني رضوان

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة